الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة التحدي- سرت
كليـــــة الاقتصـــــاد قسم العلوم السياسية
دراسات عليا

الأمن القومي العربي في ظل النظام العالمي الجديد

إعداد الطالـــب: فرج مصباح أمبارك محمد
بكالوريوس علوم السياسية – جامعة التحدي لعام 1995ف

أشراف الدكتور: عبد الله مسعـــود الدرسي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا (الماجستير) في العلوم السياسية بتاريخ 9 / 1 / 2005 إفرنجي بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة التحدي سرت.

العام الجامعي
2005 ف

جامعة التحدي سرت
كلية الاقتصاد والمحاسبة
قسم العلوم السياسية
دراسات عليا

الأمن القومي العربي في ظل النظام العالمي الجديد

إعداد الطالـــب: فرج مصباح أمبارك محمد

لجنة الاشراف والمناقشة	الصفة	التوقيع
د- عبد الله مسعود الدرسى	مشرفا	
د- بسيوني محمد الخـولي	ممتحنا	
د- منصـور فرج الشكرى	ممتحنا	

يعتمد / أمين الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقَالوُاْ كُونُواْ هُوداً أوَ نَصرَى تَهتدَوُاْ قُلْ بَل
مِلَّة إِبراهيم حنِيفاً وَمَا كَانَ مِنْ ٱلمُشرِكِينَ}

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (135)

الإهداء

إلى كـــل مـــن له حـــــق عليّ

إلى والـــــــداي مثال التضحية والإيثار

وإلـــــــى اخـــــــوتي الأفاضـــل

إلى زوجتـــــي نبـــــع العطاء والوفاء

وابنتي أمد الله في عمرها (أسمـــاء)

أهـدي هذا العمل.
الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة

الدكتـــور: عبدا لله مسعـــــــود الـــــــدرسي المشـــرف على البحث

والدكتور : منصور فرج الشكرى الممتحن

والدكتور : بسيونى محمد الخولى الممتحن

كما اشكر الأخوة الأساتذة بكلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة التحدي سرت . وإلى الأخوة بمكتبة جامعة التحدي وبمركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بســـرت وإلـــى جميع من قدم لي يد العون على تقديم هذا البحث في صورته المتواضـــعة وأخـــص بالذكر الزميل صفوت سليمان إبراهيم والأخ/ مهدي الصـــغير أحمـــد وإلـــى الأخ جمال فرج شنبور والأخ/السنوسي عبدالرحمن الأصفر.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
فروض الدراسة	2
التعريف الاجرائي	3
هـــدف الـــدراسة	3
اهميـــة الـــــدراسة	4
المناهج المستخدمة في الدراسة	4
الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية للدراسة	4
صعوبات الدراسة	5
خطة الدراسة	5
مبحث تمهيدي :مفهوم الامن القومي.....	7
الفصل الأول	
الأمن القومي العربي	
المبحث الأول- مفهوم الأمن القومي العربي.....	20
أولاً – الإطار الفكري لمفهوم الأمن القومي العربي.....	21
ثانياً – التفعيل التنظيمي الدولي للأمن القومي العربي	27
المبحث الثاني- ثوابت وتغيرات الأمن القومي العربي.....	36
أولاً – ثوابت الأمن القومي العربي	36
ثانياً – تغيرات الأمن القومي العربي.....	41

الموضوع | الصفحة

الفصل الثاني

النظام العالمي الجديد

المبحث الأول – مفهوم النظام العالمي الجديد..... 54

المبحث الثاني– النظام العالمي الجديد وفاعلية المنظمات الدولية والإقليمية وعلاقته بالامن القومي العربي..... 67

أولاً – النظام العالمي الجديد وفاعلية منظمه الأمم المتحدة..... 68

ثانياً – النظام العالمي الجديد وفاعلية الاتحاد الإفريقي..... 81

الفصل الثالث

انعكاسات النظام العالمي الجديد علي الأمن القومي العربي

المبحث الأول – انعكاسات النظام العالمي الجديد علي فاعلية النظام الإقليمي العربي..... 105

أولاً – جامعة الدول العربية..... 106

ثانياً– مجلس التعاون الخليجي..... 129

ثالثاً– اتحاد المغرب العربي..... 138

المبحث الثاني – انعكاسات النظام العالمي الجديد علي بعض المسائل الامنية العربية..... 154

أولاً– المشروع الوحدوي العربي..... 155

ثانياً – الصراع العربي – الإسرائيلي..... 162

ثالثاً – التنمية الاقتصادية العربية المستقلة..... 174

الخاتمة 190

قائمة المراجع 195

مدخل

شهد العالم منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين عدة تغيرات لعل أبرزها كان تداعي أركان الاتحاد السوفيتي القائم على الفكر الشيوعي، وتفكك دوله، وسقوط نظمه الاقتصادية، وكان ذلك إيذاناً بإنتهاء نظام القطبية الثنائية الذي طبع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ مهد ذلك الإنهيار لبروز قوة سياسية وعسكرية وحيدة هي الولايات المتحدة الأمريكية[1]. هذه القوة التي أصبحت لها فيما بعد قدرة فائقة على التأثير في مجريات الأحداث العالمية.

كما أن الباحثين والمهتمين في حقل العلاقات الدولية تعارفوا على أن هذه التغيرات تعد في حقيقتها مقدمة لقيام نظام عالمي جديد تختلف أنماطه من حيث توزيع القوة والنفوذ والتأثير عن ذلك الذي كان سائداً بُعيد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تلك الفترة التي تميزت بطابع توازن القوى بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

لقد تأثرت دول العالم تأثراً بليغاً بتلك المستجدات العالمية سواء على نحو سلبي أو بصفة إيجابية لاسيما بعد أن تم الإعلان عن مصطلح النظام العالمي الجديد New world order على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، وكانت حرب الخليج الثانية والتي دارت رحاها على أرض عربية بمثابة المناسبة الأولى والاختبار الأول لهذا النظام[2].

كذلك فإن المنطقة العربية على نحو أخص وبالنظر لإتساع دائرة تأثير تلك التطورات لم تكن في منأى عن ذلك. ولكن يا ترى ما مدى تأثر أهم مرتكزات وأركان الوجود العربي ألا وهو الأمن القومي العربي بذلك؟

---

(1) انظر: عيسى درويش، العرب وتحديات المستقبل، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2000ف)، ص 71

(2) محمد أبو العينين، "المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا"، ندوة بعنوان العلاقات العربية الأفريقية،(طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الفترة من 18 إلى 19 / 2 / 1998ف)، ص 277.

من هنا يرى الباحث ضرورة إخضاع حالة (الأمن القومي العربي) للبحث والدراسة في ظل الترتيبات الجديدة أي ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وذلك خلال المدة الزمنية الواقعة بين بداية التسعينات حيث كانت الإرهاصات الأولى لذلك النظام، وحتى عام 2003 مسيحي.

مشكلة الدراسة:

شعرتْ الدولُ العربيةُ في ظل نظامِ القطبية الثنائية الذي كان قائماً حتى بداية العقد الأخير من القرن المنصرم بالأمن على نحو نسبي، ويمكن إسناد ذلك لوجود قوة عظمى كالاتحاد السوفيتي كانت تساند وتدعم العديد من القضايا العربية، وإن كان ذلك لا يقلل من حقيقة أن تلك المواقف كثيراً ما كانت تصب في خانة المصالح الذاتية، وأضحى هذا الوقوف في صف العرب عامل شكلي تقتضيه ظروف لعبة التوازن الدولي آنذاك وهو ما منحُ الدول العربية هامشا من حرية الحركة والمناورة.

غير أنه وبإنهيار ذلك النظام وظهور نظام عالمي جديد أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. فقدتْ الدولُ العربيةُ حريةَ الحركةِ والمناورة التي كانتْ تتمتعُ بها إلى حدٍ ما آن ذاك، وساهم ذلك في تقليص مفهوم الأمن لديها بعد أن أصبح أمنُ بعضها مهدداً، ناهيك عن أن أمن بعضها الآخر أضحى من مسئولية القوة الوحيدة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

فروض الدراسة:

أدتْ التغيراتُ الدوليةُ إلى بروزِ نظامٍ عالمي جديدٍ ، جعل من الولاياتِ المتحدة الأمريكية الفاعل الرئيسي في العلاقاتِ الدولية، وقد أثر ذلك في الأمن القومي العربي سلباً .

التعريف الإجرائي:

الأمن القومي العربي

" هـــي قـــدرة الأمة العربية شعوبا وحكومات علي حماية وتنمية القدرات والإمكانـــيات العربية علي كافة المستويات ، من اجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودفاعيا ، وتطوير نواحي القوة بفلسفة وسياســـة قومـــية شـــاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطة [1]

النظام العالمي الجديد

" هو نمط جديد للعلاقات السياسية الدولية ، تم في إطاره تحييد دور احدي القـــوي نتيجة لانهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي وهيمنة أو زعامة القوي العظمى متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية علي النظام الدولي المعاصر لاسيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية " (2)

هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة النظام العالمي الذي بدأ فـــي الظهـــور منذ عقد التسعينيات كما أسلفنا كمتغير مهم من متغيرات الدراسة، كـــذلك تحديد أشكال وصور انعكاسات هذا النظام على الأمن القومي العربي، كما تحـــاول الدراســـةُ وضـــع الحلولِ والخطط التي يمكنُ من خلالها مواجهة الوضع العربي الراهنِ وبما يخدم الأمن القومي العربي .

---

(1) عبد العزيز حسين الصويغ ، الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية (القاهرة : أوراق للنشر والأبحاث والإعلان ، 1991) ص 28

(2) مصطفي عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1996) ص 155

أهمية الدراسة :-

تبدو أهميةُ الدراسة من خلال ما يلي :-

1- تـــتابعُ وتلاحـــق الإحـــداثِ والـــتطوراتِ التي يمرُ بها العالمُ جعلتْ من الضروري البحث في تأثير ذلك على أمنِ الأمةِ العربيةِ.

2- ضـــرورة الوقوفِ على رؤيةٍ واقعيةٍ لمسألة الأمنِ القومي العربي في ظلِ المستجداتِ الدوليةِ القائمةِ.

3- سادَ اعتقادٌ لدي الباحثِ أن الأخطارَ والتهديدات التي تحيطُ بالأمةِ العربيةِ وبأمـــنها القومـــي قـــد استفحلتْ في ظلِ النظامِ العالمي الجديد، وبات من الضـــروري رصد هذه الأخطار، والتصدي لها وفق رؤيةٍ عربيةٍ موحدةٍ تحقيقاً لأمنها القومي .

المناهج المستخدمة في الدراسة:

سـيعمُد الباحثُ إلى استخدام سلوكِ المنهج التحليلي في هذه الدراسةِ بشكلٍ أساسي، وكذلك إلى إتباع المنهج التاريخي متى دعت الضرورة لذلك.

الحدودُ الزمنيةُ والمكانيةُ والموضوعيةُ للدراسةِ :-

أ- الـــبعدُ الزمنـــي : سينحصرُ زمن الدراسة في الفترة الممتدة من بداية عقد التسعينات وحتى عام 2003 مسيحي .

ب- البُعد المكانيُ وهو المتعلقُ بالأمةِ العربيةِ المحددةِ جغرافياً بالدولِ العربية التـــي تجمعُهـــا منظمةٌ إقليميةٌ هي جامعةُ الدولِ العربيةِ ككيانٍ واحد مفترضٍ وليست كدولٍ متعددةٍ .

جـــــ- الـــبُعد الموضوعي: ويتحدد في حصر قيادة النظام العالمي الجديد في الـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية كونها الفاعل الرئيسي في المتغيرات الدولية الجديـــدة، و أن أي دور لدولـــة أخرى آما آن يكون مجرد دور ثانوي يعكس مـــدى تبعيتها للـــياسةَ الأمريكية لجني مكاسب نسبية، أوان تكون عاجزة عن لعبِ دورٍ ذاتي ومؤثر وفعّال.

صعوبات الدراسة :-

واجهت الباحث العديد من الصعوبات في هذه الدراسة تم تحديدها على النحو التالي :-

1- حداثة موضوع النظام العالمي الجديد، وعدم دقة ما جاء بصدده من كتابات وأراء، فرضت على الباحث أن يحصر بحثه ويعتمد على مجموعة محددة من المراجع التي عنيت بالموضوع .

2- كثرة التعاريف التي وردت بخصوص الأمن القومي العربي وتضاربها أحيانا مما جعل الباحث يتوخى الحيطة والحذر في التعامل مع ما ورد بخصوص الأمن القومي العربي .

3- قلة المراجع التي تبرز بشكل واضح انعكاسات النظام العالمي الجديد علي الأمن القومي العربي ؛ وأن وجدت فالعديد منها يرجع لباحثين غير متخصصين.

خطة الدراسة :

بعد بيان مقترح الدراسة الذي بدأناه بمدخل هام لها، وكذلك عرضنا للمشكلة المراد البحث فيها، والهدف المراد تحقيقه من خلال هذه الدراسة ، وبيان مدى أهميتها، والفرضية القائمة عليها والتي تعد محورها ويقتضي الأمر اثباتها أو نفيها، وكذلك بيان المناهج التي تم سلوكها في هذه الدراسة، والحدود المكانية والزمانية لها، والصعوبات التي اكتنفت البحث، يجدر بنا التعرض للخطة التي سوف تسير عليها الدراسة، ذلك أن الباحث سوف يعمد إلى تقسيم البحث على نحو معين، إذ أنه سيستهله بمبحث تمهيدي بعنوان مفهوم الأمن القومي يرى ضرورته، كما سيتم التعريج فيه لمفهوم الأمن بصفة عامة، وكيف أنه تطور في نسقه البسيط في آليته من الفرد، ثم الوحدة الاجتماعية الأكبر وهي القبيلة، ثم الدولة ببعدها القطري، فالدولة بمفهومها القومي، ورأى الباحث ضرورة إبراز مفهوم الأمن في

كـــل مـــن الفكر الغربي، ثم الفكر الإسرائيلي، وأخيراً الفكر العربي، وذلك خدمة لأغراض الدراسة وبيان مدى اهتمام كل فريق بهذا الموضوع.

كما سيقوم الباحث بتقسيم بحثه لثلاث فصول، سيكون الفصل الأول بعنوان الأمـــن القومـــي العربـــي، ويتعرض في المبحث الأول منه لمفهوم الأمن القومي العربـــي، وأمـــا المـــبحث الثاني فيه سيكون محلاً لدراسة ثوابت وتغيرات الأمن القومي العربي.

أمـــا الفصل الثاني الذي يحمل عنوان النظام العالمي الجديد والذي سينقسم بـــدوره لمبحثـــين، يتـــناول المبحث الأول مفهوم النظام العالمي الجديد، ويتطرق المـــبحث الثانـــي فـــيه للنظام العالمي الجديد وفاعلية المنظمات الدولية والإقليمية وعلاقـــته بـــالأمن القومي العربي، كما أن اهتمام الباحث في هذا المبحث بالذات سوف ينصب على مدى فاعلية الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد أولاً، ثم على مدى فاعلية الاتحاد الأفريقي في ظل ذلك النظام ثانياً.

وأمـــا الفصلُ الثالثُ والذي سيكون بعنوان انعكاسات النظام العالمي الجديد على الأمن القومي العربي، سيقسمه الباحثُ لمبحثين، الأول يتناول فيه انعكاسات الـــنظام العالمي الجديد على فاعلية النظام الإقليمي العربي من خلال جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي. أما المبحث الثاني من هـــذا الفصلِ سيكون مجالاً لانعكاسات النظام العالمي الجديد على المسائل الأمنية العـــربية مـــن خلال المشروع الوحدوي العربي، والصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك التنمية الاقتصادية العربية المستقلة.

وفي نهاية الدراسة سيحاولُ الباحثُ التوصلَ لرؤيةٍ مستقبليةٍ حول ما يجب أن يكونَ عليه الأمنُ القوميّ العربيُ في ظلِ ما يُسمى بالنظام العالمي الجديد.

مبحث تمهيدي:

مفهوم الأمن القومي

مبحث تمهيدي:

مفهوم الأمن القومي

يعرف الأمن في مفهومه البسيط علي انه الشعور بالطمأنينة والأمان وزوال الشعور بالخوف الذي يمكن أن يسيطر علي الفرد والمجتمع .وقد التصقت كلمة الأمن بالفرد لتعني الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها، سواء بسبب غياب الأخطار التي يمكن أن تحدق به وتهدد وجوده ، أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها[1] .

ولعل أدق مفهوم للأمن، ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف[2] ".

ولما كان الإنسان في حاجة دائمة للأمن ،لأجل حماية حياته وممتلكاته وتنظيم علاقاته بالآخرين، فقد وكلت هذه المهمة أولاً في بداية أطوار الحياة الإنسانية للفرد ذاته . غير أن ذلك لم يبق على حاله.

إذ أن بتطور الحياة البشرية عبر مراحل التاريخ المختلفة أصبحت هذه المهمة أي مهمة الأمن تتطور هي الأخرى ، لتنتقل من الفرد، للجماعة، للقبيلة ، إلي أن أصبحت الدولة هي من يتولى واجبات الأمن، ومن ثم حماية مواطنيها سواء في داخل حدودها أو خارجها[3] .

ولم تقتصر مهمة الدولة علي حماية أفرادها وأرواحهم، وإنما امتدت هذه الحماية لتشمل ممتلكاتهم ، وأضحى ضمان الملكية الفردية عنواناً لهذه الحماية، لاسيما في طور الدولة الحارسة التي يعد توفير الأمن من صميم اختصاصاتها ووظائفها .

---

1 - أنظر: عطا زهرة ، في الأمن القومي العربي (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1991 ف)، ص 32

2 - سورة قريش ،الآية 3 ، 4.

3 - انظر عبد الله مسعود الدرسي، مفهوم الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية، رسالة دكتوراه، غير منشورة(الرباط: جامعة محمد الخامس، 1999 ف) ص2

وقد كان مفهوم الأمن منصباً علي النواحي العسكرية، وذلك لمواجهة الأخطار المتربصة بالدولة، سيما في صورة الدولة الوطنية . غير أنه بظهور الدولة القومية واتساع مهامها ووظائفها علي الصعيدين الداخلي والخارجي، أخذت مفاهيم الأمن تتعدد وتتفرع. ولعل أهم هذه المفاهيم الأمن ببعده ومفهومة القومي.

اولاً : مفهوم الأمن القومي في الفكر الغربي

يعتبرُ مفهومْ الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، إذ انه دخل القاموس السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وظهر أولاً في الولايات المتحدة حيث صدر فيها قانون للأمن القومي بموجبة تم إنشاء مجلس الأمن القومي، واستحدث منصب مستشار الأمن القومي ، ولعل ذلك أتى كنتيجة مباشرة لبداية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي هذه الحرب التي أدت إلى ظهور الاستقطاب الدولي الصارم، وكذلك بروز أسلحة الدمار الشامل، وهذا بدورة جعل من قضية الأمن القومي قضية ملحة ومصيرية، ولم تعد مجرد مسالة هامشية[1] .

ومن ثم اصطبغ مفهوم الأمن القومي بالطابع العسكري خلال تلك الفترة، وذلك كنتيجة حتمية للمعطيات السابقة، إذ عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه " حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية[2] ".

وهكذا ارتبط أمن الدولة بالقوة العسكرية التي من خلالها يمكن لها أن تدافع عن ذاتها ، وبالتالي أوكلت هذه المهمة لتلك الجيوش التي كانت خيرُ أمين عليها، خاصة متى كانت تمتلك القوة والمنعة والتدريب الجيد.

---

1 - انظر محمد السوفي، البناء الحقوقي للنظام العربي، عناصر من اجل بلورة الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة (الرباط: المجلس القومي للثقافة، العدد 28، أي أذار 1987ف، ص 146 .

2 - عبد الله بالقزير، الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل الحماية(عمان: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1989ف)، ص 12 .

والواقع إن هذا التعريف تعرض للنقد، ذلك أن التهديدات التي تعترض الأمن القومي للدول لا تقتصر فقط علي التهديدات العسكرية ، إذ قد تشمل هذه الأخطار جوانب متعددة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو بيئية .

وقد أدرك بعض المفكرين أمثال روبرت ماكنمارا أن مصادر تهديد الأمن القومي قد تكون داخلية أو خارجية، كما أن الأمن القومي يتحقق من خلال النظام والاستقرار، وكذلك التنمية الشاملة(*)

وبذلك يري هذا المفكر انه ثمة علاقة شرطية بين الأمن والتنمية؛ إذ أن في غياب التنمية، لا يمكنْ لأي دولة أن تحققَ أمنَها حتى وإن كانتْ تمتلكُ قدرةً عسكرية متطورة ، فالقدرة العسكرية لا يمكن أن تكون جوهر الأمن وكنهه، كما أن الدولة التي تعجزُ عن تحقيق التنمية تكون عاجزة بطبيعة الحال عن تحقيق أمنها ؛ ولعل ما حدث في المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي – تلك التي انهارتْ فجأة وعلي نحو متتالٍ بسبب أوضاعها الاقتصادية السيئة يعد خير دليل علي صحةِ ما نبه إليه ماكنمارا .

كما انه وبعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين، وتطور الأوضاع الدولية إلي ما آلتْ إليه سيما بعد انهيار الكتلة الشرقية بقيادة العملاق السوفيتي – أصبح مفهوم الأمن القومي يتخذُ بعداً خاصاً لم يكن مألوفا من قبل . حيث قامت الولايات المتحدة بإعادة جدولة مصالحها، وكذلك تصنيف الأخطار التي تتربص بتلك المصالح ، وهكذا اخذ البعد العسكري يضعف نسبياً في تحديد حيثيات الأمن القومي ، وقوى بالمقابل البعد الاقتصادي، كما أخذتْ أخطارٌ جديدة كالأخطار

(*) ينحي روبرت ماكنمارا في تعريفة للأمن القومي منحي شرطيا فيري إن هذا المفهوم يتوقف علي جمله من الشروط يتحقق بتوفرها الأمن القومي فهو يقول " إذا كان الأمن يتضمن شيئاً فهو يتضمن القدر الأمثل من النظام والاستقرار ويضيف قائلا إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد امن : حسن بالعيد سالم الفيتوري : أزمة المياه في منطقه شمال أفريقيا وأثرها علي الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بنغازي ، جامعة قاريونس خريف 2001 ف نقلا عن روبرت ماكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين (القاهرة : الدار القومية 1970 ف) ص 120 ا-.

الصحية المتمثلة في تحدي كثير من الأمراض كالإيدز ، تبرز هي الأخرى على السطح، غير أن المظهر الخارجي لهذه الأخطار ظل هو السائد[1].

ثم بعد ذلك تولد لدى الأمريكيين مبدأ يضفي مظهراً علي مجموعة من الأيديولوجيات والممارسات التي كانت في طور التكوين قبل وقت طويل من أحداث سبتمبر 2001 ف والتي أصبحت أساساً لنظرية أمنية؛ ويتأسس هذا المبدأ علي استراتيجية استباقيه لمباغتة وضرب أي دولة تحوم الشكوك حول امتلاكها لأسلحة دمار شامل ، وتهدفُ هذه الاستراتيجية (التي تعرف باستراتيجية الأمن القومي الرسمية والتي أعلنها الرئيس جورج دبليو بوش خلال أواسط سبتمبر 2002 ف) لتبرير أي أعمال عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة إستباقيه في مواجهة أي أعمال عدائية من قبل الخصوم أو الوقاية منها، حتى لو كان العدوان الممكن حدوثه علي الولايات المتحدة يكتنفه الشك من حيث التوقيت والمكان[2] .

إلا أن محاولات الولايات المتحدة ابتداع أيديولوجية جديدة تقوم علي سياسة الأمن الوقائي تقيها من الأخطار التي قد تحيط بها قبل حدوثها تصطدم بمبدأ وقاعدة قانونية دولية نص عليها ميثاق الأمم المتحدة؛ والمتمثلة في حق أي دولة في الدفاع الشرعي متي تعرضت لعدوان عليها، وان يكون هذا العدوان حالاً أي ليس متوقعاً ، وان يكون الرد علي هذا الاعتداء في مستواه، وان لا يتجاوزه في القدر .

ولعل المعطيات الدولية الراهنة التي سبق بيانها في مواضع عديدة، هي ما جعلت الولايات المتحدة تصوغ مفاهيمها للأمن القومي بعيداً عن الاعتبارات الدولية القانونية، وديدنها في ذلك منح الأولوية لمصالحها الخاصة، والذهاب في

---

[1] - أنظر: حسن الحاج علي احمد "حرب أفغانستان : التحول من الجيو ستراتيجيا إلي الجيو ثقافي " مجله المستقبل العربي" (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 276 ، 2002/2/2 ف)، ص 17 .

[2] - أنظر: فواد مغربي" السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية نظره تحليلية ، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 53 ، شتاء 2003 ف) ، ص 6 .

حماية هذه المصالح لأقصي حد ممكن، حتى ولو كان الأمر يقتضي مقاومة أخطار وهمية لا وجود لها في الواقع .

ثانيا : مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي

لقد بدأ اهتمام الدراسات العربية بموضوع الأمن القومي في منتصف السبعينات من القرن العشرين ، حيث ذكر أن أول من اهتم بهذا الموضوع أمين هويدي في كتابه الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي الذي صدر عام 1970 ف ، وتلي ذلك الكثير من الأبحاث والمؤلفات في هذا الخصوص[1]*.

ويذهب هذا المفكر إلي أن الأمن القومي لا يكون مقتصراً علي الجانب العسكري فقط ، وإنما هو مفهوم أوسع وأعمق؛ ذلك أنه يمتدّ ليشملَ رفع الظلم والفقر لأنهما يؤديان لتعريض أمننا للخطر[2] .

كما أنه يري في تعريف الأمن القومي أنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ علي كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية[3].

كما يري البعض أن الأمن القومي يعني " قدرة المجتمع علي مواجهة الأحداث الفردية للعنف، وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف[4] ".

---

1 - عبد الله مسعود الدرسي ، محاضرات في الأمن القومي العربي (سرت: جامعة التحدي ، 200ف) ، ص5 .

* فالواقع أنه وفي نظر الباحث أن الاهتمام بهذا الموضوع أو غيره لا يمكن ربطه بدراسات هذا الباحث على نحو محدد، فهو يعتبر من ناحية واقعية مفهوم ساكن وموجود حتى قبل هذا التاريخ الذي تمت الإشارة إليه سابقا، وبالتالي فإن تلك الدراسات لم تكن منشئه لهذا المفهوم الذي كان موجود أصلا وتعارف عليه ولو بشكل سياسي كما سترى لاحقا، وبتقصير دور تلك الدراسات على كونها كاشفة عن ذلك الوجود.

2 - انظر: أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1984 ف) ص ص 15 ، 16 .

3- المرجع السابق ص 35 .

4 - عبد المنعم المشاط ، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي العربي ،(الكويت : المجلس العلمي ، المجلد الحادي والعشرون العدد الثالث ، الرابع ، خريف ، شتاء 1993 ف) ص 9 .

ويري آخرون إن الأمن القومي عبارة عن " تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل والخارج، وتأمين مصالحها القومية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها[1] ".

ويرى البعض إن الأمن القومي يعني بمنع التهديدات الداخلية والخارجية لكيان الدولة، وتحقيق الاستقرار والاطمئنان للمجتمع ، وأنة يعني بتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للمجتمع[2] .

ولا يخفي مدى تأثر هذا المفهوم بالمعني الذي تبناه ماكنمارا في رؤيته للأمن القومي ، وهو مفهوم واسع امتد ليشمل كافة الجوانب ولم يعد يعني بتغليب جانب علي آخر .

ويري فريق آخر من المهتمين بهذا الموضوع إن الأمن القومي يعني " تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب علي الدولة إن تحافظ علي احترامها، وان تفرض علي الدول المتعاملة معها مراعاتها؛ لتستطيع إن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية، وهو بهذا المعني يصير في جوهره مجموعة التقاليد القومية التي تسير عليها السياسة العملية بثبات في علاقاتها الإقليمية، بحيث تستطيع أن تضمن أن لا تؤخذ علي غرة من عدو محتمل يستطيع إن يستغل مواقف الضعف التي تفرضها طبيعة حدودها الإقليمية[3] "

إن تعريف الأمن القومي علي هذا النحو؛ وهو افتراض سلوك الدولة لجملة من القواعد، وكذلك ممارسة هذه القواعد علي نحو مضطرد في علاقاتها مع غيرها وبما يحمل هذا الغير علي احترام تلك القواعد بالقدر الذي تؤدي إلي الحماية لذاتية تلك الدولة ، يدفع للاعتقاد في نشوء عرف أو قواعد عرفية بين

---

1 - علي الدين هلال " الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر " مجلة المستقبل العربي ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 9 ، أيلول ، سبتمبر 1979 ف) ص 98 .

2 - غازي صالح نهار " الأمن القومي العربي ، دراسة في مصادر التهديد الداخلي" (عمان : دار مجد لاوي للنشر والتوزيع 1993 ف) ، ص 14 .

3 - حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984 ف) ص ص 37 ، 38 .

الدول تضمن احترام هذه الدول لبعضها البعض، وعدم اعتداء أياً منها علي الأخر ، وذلك تأسيسا علي مبدأ المعاملة بالمثل . في حين إن الواقع الدولي والممارسة العملية للدول تنفي إمكانية ذلك في ظل وجود مصالح متباينة ومتضاربة لهذه الدول وهي سمة ظلت تصبغ المجتمع الدولي ولم يعد في إمكانه التحرر منها بسهولة . كما إن احترام الدول لقواعد معينة ساد الاعتقاد بوجوب التقييد بها لدي كافة الدول، لا يعني ضمان هذه الدولة لحماية ذاتها وعدم اعتداء دول أخري عليها(*)

خلاصة القول؛ فان الفكر العربي في نظرته لمفهوم الأمن القومي شأنه شأن النظرة الغربية لهذا المفهوم؛ أكد في بدايته علي الجانب العسكري كأساس لتحقيق هذا الأمن ، ثم اخذ بعد ذلك يتخلص من نظرته الضيقة ليضم جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وإعلامية. وهكذا وإزاء هذا التطور في الفكر العربي في مراحله المختلفة حول مفهوم الأمن القومي؛ فإنه أضحي من الصعوبة بمكان الإلمام بمفهوم محدد للأمن القومي .

ثالثا :مفهوم الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي

أن التطرق إلى مفهوم الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي يقود الباحث إلى أتباع نمط مخالف تماما عن النمط الذي تم أتباعه عند تناوله للأمن القومي في كل من الفكر الغربي والفكر العربي، ذلك يرجع ذلك إلى أن الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي يعكس طبيعة الدولة الإسرائيلية القائمة علي الاحتلال العدوان والتوسع والاستيطان لبعض الأراضي العربية ، و أنها تنكر علي أصحاب الأرض الأصليين حق العيش فيها أو العودة إليها.

(*) تعد دولة الكويت خير دليل ، اذ أنها لم تقوم بما بعد مخالفة لأعراف أو قواعد دولية قائمة في تعاملها مع العراق في النزاع الذي ثار بينهما وكانت مستعدة حسب اعتقاد الباحث لقبول كافة المساعي وحل هذا النزاع بالطرق السلمية في ظل تعصب الجانب العراقي إلي أن فوجئت بالغزو العراقي لأراضيها ، ناهيك عن الأمثلة الحية على ذلك التي عرفها العصر الحديث في ظل النظام العالمي الجديد.

إن قيام دولة إسرائيل بالكيفية التي قامت بها والمتمثلة في اغتصاب أرض الغير، واستباحتها بالقوة دون ادني اعتبار للقواعد والأعراف الدولية ، كل ذلك أدي إلي اكتساء الأمن القومي في نظر الفكر الإسرائيلي بطبيعة خاصة تجد أساسها في كافة الأساليب الشرعية والغير شرعية التي تنتهجها إسرائيل لتحقيق أهدافها وغاياتها وبما يضمن الحفاظ علي كيانها . لذا وتمشيا مع هذه النظرة فان الأمن القومي في الفكر الإسرائيلي " يعني محاولة التأثير إن لم يكن التحكم في نمط التفاعلات الإقليمية بما يكرس دور إسرائيل العسكري والسياسي، ويحافظ علي النقاء اليهودي، واستمرار تدفق المهاجرين إلي إسرائيل ، وفي نفس الوقت مواجهة مظاهر العنف ألبنياني والسلوكي، واثبات القدرة علي الحفاظ علي كيان الدولة وبقائها[1] ".

كما انه وبالنظر لوثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 الماء –مايو– 1948 ف التي وقعها بن غوريون، يمكن لمس هذا المفهوم للأمن القومي الإسرائيلي علي نحو يبين ذلك، إن هذا الإعلان أشتمل علي جملة من الأهداف الاستراتيجية كان من بينها[2] :-

1- تشجيع دولة إسرائيل لهجرة اليهود إليها .
2- تأمين الدعم السياسي لدولة إسرائيل، وضمان اعتراف اكبر عدد ممكن من الدول بها .
3- صون كيان إسرائيل وحدودها .
4- الاعتماد علي دعم إحدى الدول الكبرى، والإرتباط بها علي نحو وثيق .
5- تقوية الشعور الديني والثقافي والتاريخي بين إسرائيل ويهود العالم.

---

1 - ممدوح انيس فتحي " أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة " مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 123 ، يناير 1996 ف) ، ص 230 .
2 - أنظر: شفيق عبد الرازق السمراني ، الصراع العربي – الصهيوني ، (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 1999 ف) ص ص83 ، 84 .

كما إن وجود ونشوء دولة إسرائيل علي النحو الذي سلفت الإشارة إلية دفع الفكر الإسرائيلي في تعامله مع مفهوم الأمن القومي إلي مفهوم ضيق أناني لا يراعي إلا المصالح الإسرائيلية، وهو بذلك يصطدم بكافة مصالح الدول المحيطة، ومن ثم يؤدي إلي مفهوم عكسي يكمن في إن تحقق أمن إسرائيل يعني تهديد أمن تلك الدول، كما أن إخفاق أمن إسرائيل يعني تحقق أمن الدول المجاورة .

إن إسرائيل صاغت فكرة أمنها القومي من خلال وضعها الجغرافي والسياسي والذي يعني أنها موجودة داخل رقعة جغرافية مهددة في وجودها من أعدائها المباشرين ــ الدول العربية المجاورة ــ ، وهي بذلك بنت نظريتها الأمنية علي مجموعة من الأسس التي تتمثل في:[1] .

أولا – مبدأ القوة : فلكي تضمن إسرائيل بقائها فان الأمر يستلزم استخدامها للقوة العسكرية في مواجهة العرب . كما أنه عليها تبني هذا الأسلوب لفرض إرادتها علي من لا يملك قوة وإجباره من ثم على التساهل ، وهذا ما دفع إسرائيل لتقوية وضعها العسكري والاهتمام بالجيش والتسلح والتدريب.

ثانياً – الحدود الآمنة : لقد تمسكت إسرائيل علي الصعيد السياسي بعد عام 1976 ف بشعار الحدود الآمنة ، وقد تبنت هذه النظرية كشرط لدخول المفاوضات مع العرب لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، ويجد هذا المبدأ أصوله في فكر ليفي اشكول الذي حدد الموقف الإسرائيلي عام 1968 ف ، وهو موقف لم يتبدل حتى الآن، علي إن الحل الأساسي مرهون بالاتفاق علي حدود آمنة ودائمة، وكان هذا الشعار يكتنفه بعض الغموض، حيث تم استغلاله من قبل إسرائيل لابتلاع مزيد من الأراضي العربية .

---

[1] - انظر: أمين محمود عطايا ، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت: المنارة،1995ف) من ص 27 - 37 .

ثالثاً – الهجرة اليهودية : إن الوسائل المتمثلة في الهجرة اليهودية، وإقامة مستوطنات جديدة في المناطق الخالية والاستراتيجية، وتحسين الوضع التكنولوجي والصناعي في إسرائيل ، علاوة علي التدابير والإجراءات المتخذة لتفتيت العرب ومنع وحدتهم السياسية العسكرية، ترى فيها إسرائيل علي أنها أهم مرتكزات نظريتها الأمنية.

رابعاً – العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة : تعد العلاقة الحميمة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلي المساعدات والمعونات السياسية العسكرية والمادية التي تتلقاها إسرائيل من هذه الأخيرة، من أهم أسس نظرية الأمن الإسرائيلية، سيما وإن الولايات المتحدة تعهدت دائماً بحماية إسرائيل، وردع أعدائها من مهاجمتها أو تدميرها .

هذه هي جملة المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الأمنية الإسرائيلية ، وان كان ثمة عامل آخر يمكن إضافته، ليس بالا مكان تجاهله وإهماله، ويكمن هذا العامل في سعي إسرائيل الدءوب لضرب وحدة الصف العربي، ذلك إن إسرائيل تقدر جيداً مدي الخطورة التي يمكن إن تمس أمنها نتيجة لأي نوع من التضامن العربي ، وهذا ما دفعها لحشد قدراتها وإمكانياتها العسكرية ضد الدول العربية الأعداء ، وعلي الأخص دول الطوق والدول المساندة التي قد تشترك اشتراكاً مباشراً في الحرب ضدها يوماً ما[1] .

والواقع أن المفهوم الإسرائيلي للأمن، لم يعد ذلك المفهوم القديم الذي يتقيد بحدود المكان بحيث تفرض إسرائيل علي ذاتها العزلة وسط دول أعداء تتربص بها الدوائر ، وإنما تطور ليتلاءم مع الأوضاع الدولية الراهنة .

---

[1] - انظر: محمد رضا فوده " تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي علي ضوء المتغيرات الراهنة " تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، ط 2 (باريس : مركز الدراسات العربي – الأوربي ، 1993 ف) ، ص 154 .

لذا يرى البعض أن ثمة مفهوم جديد للأمن الإسرائيلي يقوم علي توظيف منظومة الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة من اجل بناء عمق استراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي في المنطقة العربية دون مجرد التمسك بالمفهوم الضيق المتمثل في الدفاع عن الحدود الجغرافية؛ بل إن حدود إسرائيل وفقاً لهذا المنظور تعدت البعد المكاني لتمتد للأعماق؛ الاقتصادية والسياسية ، كما أنها تشمل كل المستويات الحكومية والمهنية والشعبية في البلدان العربية ، ويطلق علي هذا المفهوم للأمن الإسرائيلي أمن الأعماق، وهو يهدف لإحكام السيطرة علي مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في الدول المجاورة[1] .

[1] - أنظر: مجذاب بدار عناد ، محي الدين حسين ، " المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط" (طرابلس : دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي ، 1998 ف) ص ص 732 ، 733 .

الفصل الأول

الأمن القومي العربي

الفصل الأول

الأمن القومي العربي

إن مفهوم الأمن القومي العربي إرتبط إرتباطاً وثيقاً بظهور الأمة العربية ككيان يستمد حقيقة وجوده من قوميته المميزة (القومية العربية)، هذه القومية التي تشكلت بفعل العديد من العوامل التي بدورها كونت أساس الأمن القومي العربي في عمومه، ولعل من أهم هذه العوامل؛ وحدة الدم، والمصير، والآمال المشتركة، والتاريخ الواحد، والتراث الواحد...الخ. ولقد كانت هذه العناصر ذات دور كبير في خلق ثوابت ومرتكزات هذا المفهوم، وإن كانت هذه الثوابت تأثرت لاحقاً وذلك في إطار السياق التبادلي مع المتغيرات التي أصابت هذا المفهوم في مراحله الحديثة. إن التعريج على هذه المسائل يقتضي تقسيم هذا الفصل لمبحثين؛ يكون الأول محلاً لدراسة مفهوم الأمن القومي العربي، أما المبحث الثاني فسوف يتصل بثوابت ومتغيرات هذا الموضوع.

المبحث الأول
مفهوم الأمن القومي العربي

إن كل مفهوم ومبدأ لابد له من إطار فكري نظري يحتويه، كما أن هذا المفهوم ولكي تكتمل فيه الجوانب النظرية ويصدق على أرض الواقع، لابد له من ممارسة عملية تترجم الحقائق النظرية التي صيغت بصدده في صورة قرارات أو توصيات، والتي هي الأخرى تظل مجرد إنعكاس لأفكار ورؤى نظرية ما لم تكون هناك إرادة واعية قادرة على تفعيلها. ومفيوم الأمن القومي العربي لم يكن في منأى عن هذه الحقائق، حيث صاحب الإرهاصات الأولى لظهوره جدل فكري كبير حول أساسه، كما كان للاهتمام التنظيمي دور في إرساء هذا المفيوم من خلال جامعة الدول العربية بوصفها منتظم إقليمي دولي. لذا سنتناول في هذا المبحث، أولاً مفهوم الأمن القومي العربي على صعيده الفكري، وكيف نظر إليه

المفكرون على إختلاف أصولهم وتباين مشاربهم، وثانياً مفهومه من الناحية السياسية، لا سيما من خلال قرارات جامعة الدول العربية، والإتفاقيات التي تجسد هذا المفهوم، وكيف أن هذه الأدوات لم تواكب التغير السلبي الذي طرأ عليه في ظل المستجدات الدولية.

أولاً: الإطار الفكري لمفهوم الأمن القومي العربي:

لقد تعددت المحاولات من طرف بعض الكتاب والمفكرين العرب حول تحديد ماهية الأمن القومي العربي ، وقد بدأ الاهتمام بهذا المفهوم فكرياً منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي ، ويلاحظ إن اغلب دراساتهم قد ربطت مفهوم الأمن القومي بظاهرة الدولة القومية ، وبذلك يكونوا قد ساروا علي ذات نمط الدراسات الغربية التي تناولت مفهوم الأمن القومي .

ومما تجدر الإشارة إلية انه لم يكن ثمة إجماع بين هؤلاء الكتاب والمفكرين علي تحديد تعريف جامع مانع للأمن القومي العربي ، ويرجع ذلك لاختلاف اتجاهاتهم وآرائهم حول هذا المفهوم .

ويمكننا التعرض لجملة من التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي العربي، حيث يعرف البعض هذا المفهوم بأنة " تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيداً عن أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر لوجودها القومي، أو لحركة تطورها وقدرتها علي القيام بدورها الحضاري[1] "

ويري البعض الأخر إن نظرية الأمن القومي العربي يمكن إن تتحقق من خلال هذا المفهوم " فهي الغاية الاستراتيجية التي تتفق مع المبادئ والمصالح والأهداف للدول العربية بهدف حماية كيانها وحقها وحق شعوبها في البقاء والعيش في إطار من الأمن ، مستخدمة في ذلك كافة إمكانياتها المتاحة بكفاءة لتنفيذ

---

[1] - عطا محمد زهرة ، في الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 119 .

الاستراتيجية المخططة طبقاً لتخطيط مرحلي طويل لتحقيق الأهداف القومية، وتأمين مصادر قوتهم في كافة الميادين ، وفي إطار من النظام والإستقرار الداخلي في مواجهة التحديات المحتملة داخلياً وخارجياً[1] .

وبالنظر لهذا المفهوم، نجد انه يركز علي جملة من الاشتراطات الجوهرية تتمثل في الأتي[2]:-

- إن تكون ترتيبات الأمن القومي العربي نابعة من الدول العربية ذاتها دون أي تدخل أجنبي، وفي سبيل ذلك يجب علي جامعة الدول العربية إن تلعب دورها في هذا الصدد .
- إن يكون مفهوم الأمن شاملاً؛ بحيث يضم كافة الأبعاد الداخلية والخارجية والمكونات الجيوبولوتيكية الاقتصادية والسياسة الاجتماعية العسكرية .
- إن المكون الاقتصادي للأمن هو العنصر الرئيسي والحاسم في نظرية الأمن في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى .
- اعتماد الدول العربية علي ذاتها؛ ذلك إن المعونات المشروطة التي تقدمها الدول الكبرى لبعض الدول العربية تعد وسيلة ضغط عليها ، خاصة إذا ما اتسمت هذه المساعدات بالطبيعة العسكرية ، وهذا يتطلب تضافر جهود الدول العربية من اجل خلق تنمية اقتصادية شاملة مؤسسة علي الذات لا دخل للوجود الأجنبي فيها .
- أن تحدد الدول العربية غاياتها ومصالحها القومية التي تحقق أمنها القومي، مع اعتماد استراتيجية علمية مرحلية لإدراك هذه الغايات تعتمد علي استغلال الإمكانيات والقدرات العربية المتاحة .

---

1 - احمد عبد الملك " دور الإعلام في دعم الأمن القومي "الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (الدار البيضاء : مركز الدراسات العربي – الأوربي ، 1996 فـ) ص 375 .

2 - أنظر : محمد رضا فوده " تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة " تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 171- 178 .

ويري البعض أن مفهوم الأمن القومي العربي يجد أساسه في قدرة الدول العربية مجتمعه علي تحقيق أهدافها القومية المشتركة، وكذلك حماية الوطن العربي، وقيم الأمة العربية؛ وحضارتها ومصالحها إزاء أي تهديد خارجي[1].

ويبرز هذا المفهوم بوضوح من خلال الأزمة العراقية الراهنة ؛ حيث فقد الأمن القومي العربي دعائمه الأساسية من خلال المساس بالقيم والآثار الحضارية العربية القائمة في القطر العراقي جراء التدخل الأجنبي المتمثل في الاحتلال الأمريكي والبريطاني له، كما تأثرت المصالح الحيوية لكافة الدول العربية المجاورة بسبب ذلك سيما في ظل القصور العربي في مواجهة ذلك التدخل وتداركه قبل وقوعه .

كما يري آخرون؛ أن الأمن القومي العربي يتأسس على القدرة علي مواجهة التحديات الخارجية والداخلية بواسطة المجتمع العربي وإطاره الدستوري المتمثل في الدول والمؤسسات القومية، وعلي النحو الذي يحفظ كيانه وتطوره، وكذلك حريته في التعبير عن إرادته[2] .

انه ووفق هذا المعني، يتحقق الأمن القومي العربي بإرادة وقدرة المجتمع العربي لا عن طريق نظام سياسي معين ، ذلك إن قدرة المجتمع العربي لا يمكن إن تجسدها دولة عربية واحدة ، بل الدولة العربية مجتمعة ، إذ إن الخطر الذي يهدد أمن دولة عربية منفردة يؤثر بطبيعة الحال علي المجتمع العربي برمته.

وينصرف هذا التأصيل لحماية الوجود القومي العربي الذي يتعرض للخطر الخارجي المشترك (كالخطر الإسرائيلي)، أو الخطر الداخلـــــــي المشترك

---

1 - أنظر: هيثم الكيلاني " الأمن القومي وجامعة الدول العربية " مجله الوحدة (الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية، العدد98 أيار/ آذار ، 1987 ف) ص 87 .

2 - وهذا ما يراه مدحت أيوب ،" حرب الخليج والأمن القومي العربي "، (القاهرة : دراسات صوت العرب ، 1993 ف) ص 17 .

(كالتجزئة وما ينتج عنها) ، كما إن الإطار النظامي الحالي لهذا المفهوم تجسده المؤسسات القومية والدول العربية الحالية فيما لا يتعلق بإدراكها أو ممارستها المهددة لأمن بعضها البعض[1].

ويرى فريق آخر إن الأمن القومي العربي يكمن في " أي قوه تحاول أو تفكر في الاعتداء علي أي قطر عربي، أو علي مجموعة من الأقطار العربية يجب أن تحسب حساب الرد العربي من منطلق ما وفرته الإرادة السياسية العربية من استعداد أمن ذاتي لتوفير الحماية المركزية للوجود العربي في ضوء احتمالات الاعتداء الداخلي والخارجي التي يتعرض لها[2]".

ولا يخفي مدي تركيز هذا التعريف علي أهمية الجانب العسكري في تحقيق الأمن القومي ، كما أنه ورغم هذه النظرة الضيقة للأمن القومي الذي لم يعد يعتمد علي المنظور العسكري فقط، بل أصبح يقوم علي كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية علاوة علي ذلك المنظور. إلا أنه يمكن القول إن بيان أهمية الجانب العسكري في هذا الصدد له ما يبرره ؛ ذلك انه يعبر عن الواقع العربي الذي يفترض دائماً وأبداً أنه في حالة صراع مع إسرائيل بوصفها تمثل تهديداً مباشراً ورئيسياً للأمة، وبالتالي فان دحر العدو وتحرير الأرض المحتلة لن يتحقق إلا بالاعتماد علي الجانب العسكري الذي يظل العامل الجوهري في حسم الصراع لصالح العرب، وبسبب خيار القوة الذي تقوم علية السياسة الأمنية الإسرائيلية .

ويُعرف جانب آخر من الكُتَّاب العرب الأمن القومي العربي بأنه " تامين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي و التكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف

---

1 - المرجع السابق والصفحة ذاتها .

2 - سمير خيري ، نظرية الأمن القومي ، (بغداد : دار القادسية ، 1983 ف) ص 22 .

الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتصلب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات و الصراعات الدائرة بين هذه الوحدات[1] .

ثمة تعريفاً للأمن القومي العربي علي أنه "كافة الأعمال والإجراءات التي تقوم بها الدول العربية مجتمعة" عن طريق التنسيق أو التكامل أو الوحدة ، بهدف تحقيق وضمان حريتها واستقلالها وسيادتها وتأكيد كيانها في المجتمع الدولي ، دون إحساس بالتهديد الخارجي أو التدخل الأجنبي لكي تصل إلي المركز الذي تصبو إليه كقوة عربية لها وزنها وتأثيرها في المجتمع الدولي ، ولتأمين كيانها في مواجهة الأطماع الاستعمارية في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري ، والعمل علي حماية مصادر الثروة العربية بما يحقق رفاهية شعوبها"[2] .

هذا في الوقت الذي برزت فيه توجهات تدعو إلي القطرية و تفضيلها عن القومية العربية ، و السعي إلي تحقيق الأمن القطري حتي و إن كان ذلك علي حساب الأمن القومي العربي ، و أن ما يجب التنويه إن ظاهرة الشعور القطري و المناداة بالقطرية ظلت ظاهرة راسخة و في خط متوازي مع التيار الذي ينادي بالقومية العربية، و أن ذلك يرجع إلي ظهور تطور تاريخي طويل بدأت جذوره منذ فترة طويلة و تفاعلت في ترسيخه منذ منتصف القرن التاسع عشر عوامل عديدة سياسية و اقتصادية و إجتماعية و ثقافية ، و قد ساهمت في تعميق القطرية بين الدول العربية في السبعينات عوامل منها نكسة العرب في عام 1967 ف كما أنه يمكن القول أنه حقبة الرواج النفطي في دول الخليج العربي و تعاظم الموارد المالية و رغبة هذه الدول في الانكفاء علي مواردها في نادي الأثرياء بمناى عن الفقراء ساهمت إلي تنامي التيار الرافض للعمل العربي المشترك و الوحدة العربية.

---

[1] - ذهب إلي هذا محمد مصالحة انظر : محمد عطا زهرة ، في الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

[2] - عبد الرازق الدردري " التعاون العسكري العربي ، لماذا ؟ كيف؟ شئون عسكرية ،(تونس : العدد الثاني ، 1983 ف) ص 22 .

و في هذا الصدد يري البعض أنه مع الأسف من خلال الفائض المالي الذي وفرته الحقبة النفطية شوهت قضية الترابط القومي لتصبح قضية مصلحة أكثر مما هـــي قضية مشتركة ينعم بثمارها الجميع ، و أنه فوق كل هذا أصبح بالإمكان في تلـــك الفتـــرة شراء الوسائل الاعلامية ، و إذا تعذر شراؤها كان بالإمكان خلق وســـائل مضـــادة لهـــا ، فاســـتغلت تلك الامكانات الهائلة لمحاربة الفكر القومي الوحدوي.... و ترسيخ الخلاص القطري و الفردي[1] .

كـــذلك " تفيد الاراء أن مصر شهدت حملة إعلامية مكثفة خلال نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي مفادها ، إن سوء أوضاع مصر الاقتصادية هو سبب دفاعهـــا عـــن العرب المشغولين بتجميع ثرواتهم ، و إن خلاص مصر من جميع مشاكلها الاقتصادية سيتحقق بمجرد تحقيق الانفصام عن الوطن العربي ، و تحقيق الصـــلح مـــع اسرائيل ،و إعادة بعث الحلم الخديوي القديم بجعل مصر جزءاً من حضارة الغرب "[2] .

و قد كتب أخر في احدي الصحف المصرية مخاطباً الشعب المصري بأن العروبة هـــي لون من ألوان النازية، متهماً دعاتها بتضييع هوية مصر حين حولوا أسمها إلـــي الجمهـــورية العربية المتحدة ،و مطالباً ليس فقط بالتخلي عن الفكرة العربية وإنما بالتخلي أيضاً عن اللغة العربية الغربية علي تاريخ شعب مصر و ثقافته أو استبدالها باللهجات العامية [1].

و يـــري أخر أن حل مشاكل مصر في حيادها ، لأن قضية العرب ليست واحـــدة ، و ذلـــك لأن كل دولة عربية لها قضيتها ومواقفها التي تهمها في المقام الأول [2].

---

[1] أسامة عبد الرحمن ، عرب الخليج في عصر الردة (لندن : مطابع ريماض الريس للكتب للنشر ، 1995ف، ص 147 نقلا عن محمد حسنين الهيكل ، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر ، مطابع الاهرام ،1992ف.

[2] يوسف مكي " حول أسباب تداعي مسيرة العمل القومي العربي "مجلة المستقبل العربي(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية العدد 193-1995/3ف)ص 70.

[1] نفس المرجع ص70.

[2] نفس المرجع ص70.

ثـــم زاد عدد المشككين في العروبة و الفكرة العربية من قبل أقطار الخليج العربـــي فـــي أعقـــاب كارثة الخليج، حيث بدأت الساحة المجتمعية و علي وجه الخصـــوص في الكويت قد تبلورت فيها ردة عارمة عن العروبة و القيم الوطنية علي اعتبار إن العروبة و القيم القومية لم تنقذ الكويت من محنتها ، و إنما أنقذها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: التفعيل التنظيمي للأمن القومي العربي:

إن الاهتمام بالأمن القومي العربي يعود الى نشأة جامعة الدول العربية عام 1945 ف، والتي كانت بمثابة "تعبير نظامي عن الدول العربية الواحدة ولو في مرحلة التكوين لأنها تقوم علي أساس الانتماء العربي نحو خلق الإرادة العربية الواحدة"[3].

غير أنة وبالنظر لميثاق جامعة الدول العربية نجد انه أهمل الإشارة لمفهوم الأمن القومي العربي كإطار واضح وذلك بسبب انشغال الدول العربية الأعضاء المستقلة باستكمال هذا الاستقلال ، في الوقت الذي كانت فيه الدول الغير مستقلة تناضل نضالاً قطريا ضد الاستعمار لإدراك استقلالها.

وان كانت المادة السادسة من ذلك الميثاق قد تطرقت لمسالة التضامن الجماعي ضد أي عدوان يقع علي أي دولة عضواً في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضواً بها ، إلا إن هذه المادة لم تكن مكتملة الدلالة في النص علي الأمن القومي العربي ، ولم توضع موضع التطبيق حتى الأن.

وقد كان قيام ما يسمي بدولة إسرائيل علي أرض فلسطين عام 1948ف دافعا رئيسياً وراء تدارك الأقطار العربية إن أمنها في خطر، ومن ثم " بادرت هذه الأقطار إلي عقد معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي التي اعتمدها

---

[3] - هيثم الكيلاني " مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في حقيبة السياسي والعسكري " الأمن القومي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

مجلس الجامعة العربية في 3 الطير- ابريل- 1950 ف ، وجرى التوقيع عليها في 17 الصيف- يونيو- 1950 ف[1] ".

واعتبرت لذلك هذه المعاهدة تعويضاً عن الخلل الذي احتواه ميثاق جامعة الدول العربية بشان الأمن القومي ، وقد تضمنت المبادئ والوسائل والأحكام التالية[2].

1- إن أي اعتداء يقع علي دولة عضو أو عدة دول أو علي قواتها، يعد اعتداء علي الدول الأعضاء جميعاً، كما أنه وعملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي يستلزم الأمر تقديم معونة للدولة أو الدول محل الاعتداء ، وبالتالي يكون لها اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء، وإعادة الأمن والسلام إلى نصابه .
2- للدول التشاور فيما بينها بناء علي طلب أياً منها متي هددت سلامة أراضي أية واحدة منها، أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة وجود خطر داهم ، أو في حالة قيام موقف دولي مفاجئ ، تبادر الدول المتعاقدة لتوحيد خططها ومساعيها في شأن إتخاذ التدابير الوقائية الدفاعية التي تناسب هذا الموقف .
3- تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشارك هذه الدول بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح .

وقد تم تأسيس مجلس الدفاع العربي المشترك الذي يتكون بدوره من وزراء الدفاع، ووزراء الخارجية العربية ، كما أنشئت اللجنة الدائمة المؤلفة من رؤساء أركان الجيوش العربية . ورغم إشارة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للتعاون في مجال الدفاع، إلا أنها لم تشر لموضوع الأمن . كما أنة لم يتم ذكر مصطلح الأمن القومي

---

[1] - محمد نعمان جلال ، مستقبل الأمن العربي ، (القاهرة : دار المعارف ، 1997 ف) ص ص 110 ، 111 .
[2] - انظر: هيثم الكيلاني "دور الأمن القومي وجامعة الدول العربية " مجله الوحدة. مرجع سابق ذكره ، ص 80 .

بصراحة ولأول مره إلا في عام 1980اف وذلك من خلال الوثائق الاقتصادية التي تبناها مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي نُظمتْ فعالياته في عمان بالأردن . حيث تم وضع آلية باسم الأمن القومي[1] .

لقد وقفت الجامعة العربية عاجزة ومكتوفة الأيدي إزاء كثير من القضايا العربية التي تهدد الأمن القومي العربي سواء خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي أو الفترة التي سبقتها ، وهذا ما يترجم ضعف الجامعة العربية، في تفعيل آليات الأمن القومي فيها للتصدي للأخطار المحيطة بالأقطار العربية الأمر الذي من شانة إن يؤدي لإضعاف الأمن القومي العربي وقد اتسم السلوك العربي تجاه القضايا العربية بعدم التقيد بالقرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية وأجهزتها[*] ، رغم إن هذه الدول هي من تشارك في إصدار هذه القرارات ، ثم تتجاهلها بمجرد صدورها ، ويبدو ذلك جلياً من خلال عدم التزام الدول الأعضاء بميثاق الجامعة أو معاهدة الدفاع المشترك[2].

وهكذا رغم وجود الأسس المنظمة للأمن القومي العربي التي احتوتها هذه النصوص والمواثيق إلا إن الواقع العملي يشهد غياب الإرادة السياسية الفاعلة للدول العربية في تحويل هذه القرارات والمواثيق لواقع ملموس وأصبحت هذه الآليات تفتقر لأي فاعلية تذكر .

وإن كان ذلك لا ينفي القول بأن الأمن القومي العربي قد طرأ عليه بعض التحسن خلال نهاية عقد الثمانينات ، إذ أنه وبنهاية الحرب العراقية الإيرانية تعافت القوة العسكرية العراقية، وهذا بدوره أدى لتحسن الميزان العسكري العربي في مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية، كما تم تحقيق نوع من التضامن العربي

---

[1] - أنظر: عبد الله مسعود الدرسي ، مفهوم الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

[*] – مثلاً عجزت الجامعة العربية عن اتخاذ أي موقف فعالة في إنهاء الصراع العراقي الإيراني الذي بدأ في عام 1978 ف كذلك لم تتخذ الأقطار العربية من خلال الجامعة العربية أي موقف إيجابي وموحد إزاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ف اذ وقفت موقف المتفرج . كما كان موقف الجامعة العربية من العدوان الأمريكي على ليبيا عام 86 ف جد سلبي ناهيك عن مواقف الجامعة المتردية تجاه أعمال العنف والقتل والارهاب التي تمارسها إسرائيل يوميا ضد أبناء الشعب الفلسطيني .

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

بعودة مصر إلي جامعة الدول العربية، وتم تحقيق الوحدة اليمنية إلي جانب قيام مجلس التعاون الخليج في وقت مبكر نسبياً من عقد الثمانينات أي عام 1981 ف، كما أنه وبحلول العام 1989 ف شهدت الساحة السياسية العربية نقلة نوعية تمثلت في قيام تجمعين عربيين هما مجلس التعاون العربي وكذلك اتحاد المغرب العربي كونها تمثل خطوة متقدمة في طريق الوحدة العربية ومن ثم دعم الأمن القومي العربي [1] .

غير أن هناك من يرى في قيام هذه التجمعات ألاقليمية الجزئية في العالم العربي عامل ضعف وهدم للأمن القومي العربي ، أذ لو أن القومية العربية مظلة فاعلة لكل الدول العربية لما برزت الحاجة الي قيام هذه التجمعات ، ولكن تبقى امكانية الحكم على مدي نجاح أو فشل تلك التجمعات مؤجلة حتى يتم التطرق اليها في الفصل الثالث من هذا البحث

وفي الفترة ما بين قمة الـــدار البيضاء عام 1989 ف وقمة بغداد عام 1990ف ساد التفاؤل بإمكانية تحسين الواقع العربي ، سيما بعد إن أمكن التخفيف من حدة كثير من الخلافات العربية، أو بعد إن تسني للعرب توحيد موقفهم إزاء السياسة التوسعية الإسرائيلية والتهديدات الامريكية للعراق وغيرها من الدول العربية الأخرى، واثر تشكيل اللجنة العربية الثلاثية لحل الأزمة اللبنانية[2] .

إلا إن هذه الأمال ما لبثت إن تبعثرت، بسبب احتلال العراق للكويت في أزمة الخليج الثانية من عام 1990 إلي 1991ف، وما نتج عن ذلك من تداعيات أدت لتدمير القوة العراقية، مما ساهم في طي الأمال العربية في تحقيق أمنها القومي بعد أن اختل التوازن العسكري العربي بدرجة غير مسبوقة لصالح كل من إسرائيل وتركيا وإيران ، وكل ذلك كان علي حساب الأمن القومي العربي .

---

[1] - احمد يوسف احمد ،" تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي " مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد269 ، 2001/7 ف) ص 106 .

[2] - أنظر: سمير مصطفي الطرابلسي " الأمن القومي العربي والتحديات الراهنة " ، الأمن القومي العربي إلى أين ؟ (القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، المجلد الثاني ، مارس 1991 ف) ، ص 324 .

كما انه ونتيجة لهذه الإخفاقات وما نتج عنها من تردي للأوضاع العربية على كل المستويات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية) ساد الإعتقاد بفقدان استراتيجية أمنية عربية واضحة نظراً لدور هذه الجوانب في تشكيل المنظومة الأمنية للتكتلات الدولية الحديثة[1] .

وبذلك تأثر الأمن القومي العربي تأثرا سلبياً بسبب الغزو العراقي للكويت؛ ذلك الغزو الذي كشف عن عمق التناقضات العربية، إذ لم يعد حفظ الأمن القومي العربي من قوى خارجية هو الهدف المنشود، بل ظهرت أهمية حفظه من تهديد دول شقيقة ، وهذا بدوره أدي إلي فقدان الثقة فيما بين الدول العربية من أي ضمانات أمنية عربية جماعية ، في الوقت الذي قويت فيه ثقة بعضها في الضمانات الأمنية الأمريكية والأوربية .

كما إن الأمن القومي العربي فقد في ظل هذا الغزو ثلاث سمات جوهرية فيه تمثلت في[2] :-

1- إن السلاح العربي لا يتم توجيهه لدولة شقيقة .
2- أنه يستحيل طلب معونة دولة أجنبية في مواجهة دولة عربية .
3- إن الأمن العربي مصدرة ذاتي ينبع من الإرادة العربية وبالإمكانيات العربية دون إن يكون أجنبي المصدر ، ومن ثم فإن العرب هم المسئولين عن تحقيق أمنهم .

لقد سعت جامعة الدول العربية بعد الأزمات التي مر بها النظام الإقليمي العربي المتمثلة في أزمة الخليج واتفاقيات السلام مع إسرائيل لإحياء مفهوم الأمن القومي العربي ، حيث قامت بتكليف الأمانة العامة فيها بدراسة مشروع الأمن القومي العربي ، وقد قدمت هذه الأخيرة بدورها تعريفاً للأمن القومي العربي تمثل

---

[1] - أنظر: رفعت سيد احمد "الوحدة العربية في العصر الحديث ، العوامل والإشكاليات"، ندوة بعنوان الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني (بيروت : من الفترة 28 إلي 31 /7 1993 ف) ، ص 62 .

[2] - أنظر: عبد الرحمن عبد العال " الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة – 1981-1998 ف " مجلة السياسة الدولية " (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 144 ، ابريل 2001 ف) ، ص43 .

في " قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها علي أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، مستندة إلي القدرة العسكرية والدبلوماسية ، آخذه في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة ، والإمكانيات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ، والتي تؤثر علي الأمن القومي العربي"[1].

وقد تم الاتفاق علي عرض الدراسة المعدة من قبل الأمانة العامة بالجامعة علي مجلسها لمناقشتها في الفاتح – سبتمبر– 1993 ف ، إلا أن تلك الدراسة لم تر النور حتى هذا التاريخ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمن القومي العربي أزداد هشاشة بعد أن قادت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا حربهما ضد العراق (بحجة امتلاكها لأسلحة دمار شامل) وذلك في العشرين من شهر الربيع – مارس– عام 2003ف، والتي على أثرها تم احتلال العراق ومن ثم إخراجه كقوة فاعلة من دائرة التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، دون أن تقوى الدول العربية على كبح هذا العدوان وإنقاذ إحدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

لقد ظل مفهوم الأمن القومي العربي مفهوماً قاصراً ومحدوداً، كما انه تكتنفه كثير من السلبيات التي أضحت تهدده علي الدوام ، ويمكن رد ذلك للعديد من الأسباب هي[2] :-

أولاً / غياب الإرادة العربية الواحدة ، وهو غياب شبه كامل تدني إلي ما دون التنسيق بين الإرادات المتعددة، مما أصاب آلية العمل العربي بالشلل والبطالة علي المستوى القومي . كما أنه ثمة قناعة بأن المعضلة لا تكمن في نقص الاستراتيجيات وخطط العمل العربي المشترك ، ولا في النصوص

---

1 - هيثم الكيلاني ،" مفهوم الأمن القومي العربي وجامعة الدول العربية " ، مجلة الوحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 88، 89 .

2 - انظر: المرجع السابق ص ص 88 ، 89 .

والاتفاقيات والمواثيق والقرارات ، وإنما العلة كل العلة هي في غياب الإرادة العربية الواحدة، وفي بروز نقيضها من الإرادات العربية المتعددة .

ثانياً / إهمال القوه الذاتية العربية ، وهو إهمال تولد عن السبب الأول، إذ تلاشت الثقة في القوة العربية ، ذلك أنها ليست تابعة لإرادة واحدة وإنما هي شتات وأجزاء منفصلة لا رابط بينها ولا محرك واحد لها، فتحلل بذلك الأمن القومي وغابت معالمه ، وتعثرت عناصر تكوينه ، ومن هنا اخذ الأمن القطري يسعى للحماية في ظل قوة أخري غير عربية، وهذا بدوره زاد من روابط التبعية للقوى الخارجية .

ثالثاً / عدم القدرة علي صناعة الأسلحة قطرياً ، ذلك إن الاكتفاء الذاتي من صناعة الأسلحة التقليدية ما عدا تلك الأسلحة المعقدة تقنياً يعد أمراً ضرورياً، حيث أثبتت وقائع تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي إن التسلح العربي من مصادر خارجية من شأنه إن يخضع مجريات ذلك الصراع في مرحلة من مراحله لإرادة الدول المنتجة للسلاح، وما يستتبع ذلك من تحكم هذه الدول في السير الحربي والسياسي لهذا الصراع، علاوة علي ذلك فان الإنفاق علي شراء الأسلحة من شأنه إن يفقد الدول العربية ثروات وطاقات كبيرة سيما في ظل تحكم مصادرها في أسعارها الباهظة.

رابعا / كما انه يمكن أضافة عامل آخر لا يقل أهمية عن الاسباب التي تم ذكرها وهو ضياع وتبعثر مدلول الآمن بين النظام السياسي والمواطن العربي ، فالنظام السياسي يرى الآمن علي انه أمن النظام السياسى

كما أنه وبالنظر لجملة الأسباب التي سيقت فيما يتصل بقصور تحقيق الأمن القومي العربي والتي أهمها على الإطلاق وأبرزها غياب التنسيق العربي والإرادة العربية الواحدة، فإن المواثيق والقرارات والاتفاقيات العربية التي تصب في ذلك الآمن في تقديرنا لا تقل أهمية عن تلك العوامل بحال، إذ أنها تعد انعكاساً طبيعياً لوحدة الإرادة السياسية العربية وقدرة هذه الدول على التنسيق، غير أن

العيب كل العيب يكمن في عدم اكتمال هذه الإرادة ونضجها على نحو أفضل وبما يترجم هذه الوسائل لحقيقة ساطعة.

الخـــلاصة:

إن مفهـــوم الأمـــن القومـــي العربي يمكن إدراكه من خلال إطاره الفكري والسياســـي علـــى الســـواء. فمن ناحية فكرية ظهر الاهتمام الفكري به من خلال دراســـات وأراء المفكرين المختصين التي لم تجتمع على مفهوم محدد لذلك. وقد ركـــزت بعـــض تعـــريفات الأمن القومي العربي على مدى القدرة على مواجهة الـــتحديات الداخلية والخارجية، كما أسس بعض التعريفات هذا المفهوم على قدرة الـــدول العـــربية على حماية مصالحها ضد أي تهديد أجنبي، وأسسه البعض على قـــدرة المجـــتمع العربي لا الأنظمة السياسية على مواجهة التحديات المختلفة، في حـــين ربط البعض هذا المفهوم بالجانب العسكري وهذا يعد انعكاساً طبيعياً لحالة التربص التي يعيشها الوطن العربي من خلال صراعه مع إسرائيل.

أمـــا فيما يتصل بالتفعيل التنظيمي الدولي فإنه بدأ الاهتمام سياسياً بمفهوم الأمن القومي العربي منذ نشأة الجامعة العربية وإن كان ميثاقها أهمل ذلك ، إلا أن قـــيام دولـــة إسرائيل واستشعار هذا الخطر دفع العرب لتدارك هذا القصور وذلك بعقـــد معاهـــدة الدفاع المشترك عام 1950ف، وقيام مؤسساتها المختصة في هذا الشـــأن، ورغم كل ذلك ظلت الجامعة متأخرة عن لعب دور هام في تقرير الأمن القومي العربي بسبب غياب الإرادة السياسية الفاعلة. إلا أن ذلك لا ينفي إنتعاش الأمـــن القومي العربي سيما بعد إنتهاء حرب الخليج الأولى وظهور العراق كقوة عســـكرية فاعلـــة في مواجهة القوة الإسرائيلية، وعودة مصر للحظيرة العربية، والتـــئام اليمنين، وقيام تجمعات أخرى كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي في فترة سابقة. و إن كان الأخير لم يستمر طويلاً بأفول العراق كقوة مؤثرة في مجريات الأحداث الدولية عقب حرب الخليج الثانية، وفقـــد بـــذلك الأمـــن القومي العربي سماته الرئيسية المتصلة بعدم توجيه السلاح

العربي لأي قطر عربي آخر ، وكذلك عدم الاستعانة بالدول الأجنبية ضد أي دولة عـــربية. عـــلاوة على ذرائية الأمن العربي النابع من الإرادة العربية، كما سعت جامعـــة الدول العربية بعد هذه الأزمات التي اعترت الأمن القومي العربي لإعداد مشروع بشأن هذا الموضوع يتأسس على قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها بكـــل الوجـــوه، إستناداً للقدرة العسكرية والدبلوماسية على السواء، مع الأخذ في الحســـبان الاحتـــياجات القطـــرية للدول العربية، وكذلك الإمكانات و المتغيرات الإقليمـــية للـــدول التي تؤثر في هذا الأمن، وإن كان مثل هذا المشروع لم يتحقق حتـــى هذا الحين. وظل بذلك مفهوم الأمن القومي العربي مفهوماً قاصراً محدوداً لعديد الأسباب منها:

- غياب الإرادة العربية الواحدة.
- إهمال القوة الـــذاتية العربية.
- الإعتماد على الأجنبي في امتلاك السلاح.
- ضياع وتبعثر مفهوم الأمن بين النظام السياسي والمواطن العربي

المبحث الثاني

ثوابت وتغيرات الأمن القومي العربي

أن الأمن القومي كفكرة ومفهوم لم يكن حالة ثابتة مستقرة وواضحة المعالم، بحيث يمكن وصفها وصفاً محدداً وإخضاعها لمعطيات معينة محددة، بل أن هذه الفكرة ظلت مطبوعة بجملة من الأحكام المتغيرة التي تغيرت مع مرور الزمن وظهور العديد من المتغيرات الدولية التي أثرت فيها وغيرت من محتواها، وهذه العناصر سوف يتم التطرق لها من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى أولاً الثوابت التي كانت تحكم مفهوم الأمن القومي العربي، ذلك المفهوم الذي تبلور في ظل وجود دول متعددة تفتقر للإطار الدستوري الموحد، وإن كانت الظروف الدولية التي كانت سائدة ساعدت في صياغة مفهوم واحد لدى جميع هذه الدول لم يكن للمصلحة القطرية دوراً في تكوينه، أما ثانياً فسوف يكون محلاً للتغيرات التي طرأت على هذا المفهوم بسبب التغير الذي شاب العلاقات الدولية والذي بدوره أفرز مفهوما جديدا للأمن القومي العربي اختلف عن سابقه.

أولاً: ثوابت الأمن القومي العربي:

علي الرغم من أن الوثائق العربية لم تذكر صراحة الأمن القومي العربي إلا في وقت متأخر كما سبق ذكره سواء بقصد أو بغيره . إلا انه ثمة عناصر أساسية استقرت في باطن الوجدان العربي ، وهذه العناصر شكلت أساسا لمفهوم الأمن القومي العربي كوحدة المصير واللغة والدين والتاريخ، وكأثر لذلك ساد اعتقاد لدى كافة الشعوب العربية وحكوماتها بان أي تهديد يصيب جزء من الأمة العربية يمثل تهديداً للأمة في عمومها .

كذلك فقد تولد اقتناع لدى العرب بأن الأخطار التي تهدد امن الأمة وكيانها ومصالحها هي في الواقع ذات مصادر خارجية ، اذ لا تهدد الأخطار الداخلية الأمن القومي العربي[1] .

---

[1] - انظر: طلعت احمد مسلم ، حرب الخليج والأمن القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

كما انه حتى في ظل وجود خطر داخلي فانه لن يكون في درجة القوه التي تشكل تهديدا للأمن القومي العربي ، علاوة علي إن إمكانية محاصرته قبل إن يتفاقم ويصبح خطراً تظل ممكنة.

لقد ساهم ذلك الاعتقاد في ظهور عنصر هام من عناصر الأمن القومي العربي والمتمثل في إن السلاح العربي لا يجوز بأي حال إن يوجه لصدر عربي أو ظهره . أي إن الخلافات العربية لا يجوز لها إن تتفاقم بين الأشقاء مهما كانت الظروف إلي الحد الذي تؤدي لنشوب صراع مسلح ، وذلك بأن يتم فرض حلول للخلاف أو فرض إرادة طرف علي آخر[1] .

وقد كان المتعارف عليه في السابق لبعض الدول العربية إن الأمن القومي العربي له مصادر تهديد رئيسية هي[2] :-

1 – إسرائيل

2– تحالف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

3– غياب المؤسسات الديمقراطية، وعدم توازن القدرات التوزيعية للأقطار العربية .

وكانت مصادر التهديد الثانوية تتمثل في :-

1– تنافس القوتين العظمتين علي مناطق نفوذ في الوطن العربي.

2– أطماع دول الجوار .

3– قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية .

والواقع أن مظاهر تهديد الأمن القومي العربي ظهرت في وقت مبكر نسبياً، فبعد أن تحررت الدول العربية من براثن الاحتلال والاستعمار. ظلت الدول الأجنبية عامه والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة في الماضي تحرص علي إن يكون لهما تواجد عسكري في المنطقة العربية الغنية بمواردها النفطية، والمميزة بموقعها الاستراتيجي في العالم ، غير إن فكره التواجد العسكري الأجنبي

---

[1] - انظر، المرجع السابق نفس الصفحة.

[2] - عبدالمنعم المشاط، وآخرون، حرب الخليج الثانية، النتائج والآثار، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .

ظلت مرفوضة من أبناء الأمة العربية ، معتبرين إن أمن المنطقة العربية واستقرارها إنما يقع علي عاتق أبنائها دون سواهم ، ذلك لما يمثله مثل هذا الوجود من تهديد مباشر للأمن القومي العربي .

ولعل ما جاء في البيان الختامي في مؤتمر قمة دول الخليج العربي المنعقدة في الفترة من 25 إلي 26 من شهر الماء- مايو- 1981 ف يعكس ذلك المبدأ ، حيث جاء في هذا البيان ما مضمونه إن أصحاب الجلالة والسمو يؤكدون إن أمن واستقرار المنطقة إنما هو مسئولية شعوبها ودولها التي لها إن تدافع عن أمنها وصون استقلالها ، كما أنهم يرفضون أي تدخل أجنبي فيها، وضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ، خاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية، حيث تقتضي مصلحتها ومصلحة العالم ذلك[1] .

وقد يثار التساؤل عن الدوافع التي دفعت تجمعاً إقليمياً كمجلس التعاون الخليجي وفي هذا الوقت المبكر نسبياً لاتخاذ مثل هذا الموقف بشأن رفض التدخل الأجنبي رغم العلاقات الحميمة التي كانت تربط دول هذا المجلس بالولايات المتحدة آنذاك ، وكذلك حساسية الوضع القائم في المنطقة في ظل حرب الخليج الأولي بين إيران التي لم تعد حليفة للولايات المتحدة بعد قيام الثورة الإسلامية، والعراق الذي يرى انه تدخل بواعز المحافظة على مصالحه ومصالح دول المجلس.

إن تصفية التواجد العسكري والتدخل الأجنبي في الوطن العربي كان في الماضي يعد مطلباً عربياً جوهرياً بوصفة دعامة من دعائم الأمن القومي العربي، حتى إن الحركات التحريرية التي نادت باستقلال الدول العربية جعلت من تصفية الوجود العسكري الأجنبي علي الأراضي العربية أحد أهم أهدافها، وبفضل هذا الإصرار تمت تصفية الوجود العسكري في كل أنحاء الجزيرة العربية وشمال أفريقيا وبقية الأقطار العربية وان ظلت فلسطين تمثل الحالة الاستثنائية الوحيدة،

---

[1] - أنظر: طلعت احمد مسلم ، حرب الخليج والأمن القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

وهكذا كان هذا الأمر ثابتاً رئيسياً من ثوابت الأمن القومي العربي رغم ما اعتراه من تغير في فترة من الفترات اللاحقة وهو ما سنتعرض له في حينه.

كذلك شكل الوجود اليهودي علي ارض فلسطين منذ عام 1948ف تهديداً رئيسياً للأمن القومي العربي، إذ أنه كان اشد خطراً من الاستعمار الذي ظل جاثماً علي الأراضي العربية آنذاك، وان كانت الدول العربية لم تقف مكتوفة الأيدي وظلت محاولاتها حثيثة لوقف هذا الاختراق الأمني الكبير منذ أن وطأت قدم هذا الوجود أول بقعة عربية في فلسطين[*] .

وهكذا كانت بعض الدول العربية تنكر علي إسرائيل حقها في الوجود والعيش علي الأرض العربية من منطلق إن الصهيونية تعتبر شكلاً من إشكال الإستعمار ، ومن ثم فإنها تفتقر مطلق الشرعية في العيش علي ارض عربية مغتصبة هي فلسطين كما إن مقتضيات الأمن القومي العربي تقتضي التدخل من كافة دوله لوقف هذا الإجتياح الأمني الخطير .

وبما أن المسالة ليست مقتصرة علي الفلسطينيين فقط وإنما هي مسالة ذات علاقة وثيقة بمستوجبات الأمن القومي العربي بشكل عام ، فقد اعتبرت دول المنطقة العربية إن قضية فلسطين هي قضية عربية مركزية ، كما رفضت الدول العربية كافة القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية واعتبرتها غير شرعية، كذلك فان الدولة العبرية لم تكن لتظهر علي أي خارطة عربية ، كما منعت دول الجامعة العربية مواطنيها من زيارة إسرائيل، وأقرت مقاطعتها لكافة الشركات التي تتعامل معها[1] .

---

* - لقد اعتبر تدخل القوات العربية في الأراضي المحتلة الفلسطينية أول محاولة جماعية عربية في إطار الأمن الجماعي العربي لمواجهة التهديد الصهيوني للأمن القومي العربي في عمومة ، انظر : محمود رياض، مذكرات محمود رياض 1948-1978، ط2 ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1987 ف) ، ص 16.

1 - انظر: فيلب لوماشان – لميا راضي، إسرائيل – فلسطين غداً،تعريب يوسف ضومط(بيروت: دار الحيل، 1998 ف) ص11.

وفي هذا الإطار والاتجاه نبه كثير من الزعماء العرب في عديد من اجتماعاتهم الدورية للجامعة العربية علي مدى خطورة هذا التواجد الإسرائيلي، وقد صدر عن الجامعة العربية عديد من القرارات التي تؤكد عروبة فلسطين، وان مصيرها يرتبط بمصير دول الجامعة العربية كلها ، حتى إن أول قرار صدر عن هذه الهيئة من خلال مؤتمر القمة الأول في القاهرة في الفترة من 13 – 17 / أي النار– يناير– 1964 ف تضمن ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد لأجل رد هذا الاجتياح[1] .

كذلك فقد سار مؤتمر القمة العربية المنعقد بالخرطوم في عام 1967ف، علي ذات النهج المتضمن الوقوف في وجه الاحتلال الإسرائيلي ، وكان عنوان هذا المؤتمر ما تم إعلانه من اللاءات الثلاثة لا صلح ، لا اعتراف ، لا تفاوض مع العدو . وقد كانت هناك رغبة قوية لدى العرب شعوباً وحكومات في الابتعاد عن مصيدة التفاوض مع إسرائيل؛ تلك الساعية لأبادة الأمة العربية، والقضاء عليها، وهذا ما يمثل بحق خطراً علي الأمن القومي العربي .

كما أنه وتمشياً مع الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية فقد جاء رد الفعل العربي حاسماً وقاطعاً عندما قامت مصر بعقد معاهدة صلح منفردة مع إسرائيل عام 1978 ف؛ وذلك من خلال موقف الملوك والرؤساء العرب في قمة بغداد من ذات العام ، حيث اعتبروا أن قبول مصر للسلام مع إسرائيل يعد خروجاً ومروقا عن الإجماع العربي ، كما أن ذلك يعد سابقة خطيرة في مسيرة التضامن العربي ، وفي سبيل ذلك صدر عن هذه القمة العديد من القرارات والتي منها[2] :-

1– تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة إلي تونس في حالة أقدام السادات علي توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

---

[1] - نص هذا القرار علي " إن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذي اجتمعت الأمة العربية بأسرها علي دفعة " أورده هيثم الكيلاني (الأمن القومي وجامعة الدول العربية) ، مجلة الوحدة ، مرجع سبق ذكره ،ص 83 .

[2] - أنظر: شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الصراع العربي الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 200 ،201 .

2-رفض اتفاقات كامب ديفيد باعتبارها تتعارض مع قرارات القمم العربية، كما إنها لا تحقق السلام العادل وفق المنظور العربي ، وكذلك رفض كافة النتائج السياسية والاقتصادية والقانونية التي تسفر عن هذه الاتفاقات .

3-الالتزام الكامل بقضية فلسطين واعتبارها قضية مصيرية، ذلك إنها تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي ، ولا يجوز لأي طرف عربي المساومة علي هذه القضية أو التنازل عن هذا الالتزام ، كما إن السلام عماده الانسحاب الكامل من الأراضي العربية بما فيها القدس ، وكذلك استعادة كافة الحقوق المسلوبة من الشعب الفلسطيني سيما حقه في إقامة دولته علي أرضه.

هذه بعض الثوابت التي كانت تحكم مفهوم الأمن القومي العربي في الماضي، لكن يا ترى هل ظلت هذه الثوابت قائمة؟ أم أنها خضعت للتغيرات الدولية التي صاحبت هذا المفهوم، ومن ثم وضعت بصماتها على حيثياته؟.

ثانياً: تغيرات الأمن القومي العربي:

إنه ومع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وأبان الإحتلال العراقي للكويت وما أسفر عنه من نتائج لعل أهمها قيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بغية إخراج العراق من الكويت ، فان الأمن القومي العربي حينها قد أصيب بمقتل.

ذلك إن ما حدث أدي لظهور مفهوم خاص للأمن القومي وهو المفهوم الخليجي الذي يقوم ويستند علي ظروف كل دولة لوحدها، ليختلف ذلك المفهوم عن الأمن القومي العربي عموما[1] .

كذلك فقد ركزت دول الخليج علي البعد العسكري للأمن القومي بعد أن عزمت هذه الدول علي تشكيل قوة دفاعية يمكنها دفع العدوان ، وقد أدي ذلك

---

[1] - أنظر: عبد المنعم المشاط وآخرون ، حرب الخليج الثانية ، النتائج والآثار ، مرجع سبق ذكرة ص 52 .

لتراجع هذه الدول عن التيار الفكري الذي كان سائداً والمتمثل في البعد المجتمعي للأمن القومي[1] .

إن اخطر ما طرأ علي مفهوم الأمن القومي العربي؛ كان الشعور بعدم وحدة المصير ، ذلك إن العنصر الذي يعد أهم مميزات الأمن القومي العربي وهو وحدة المصير المتمثل في إن أي تهديد لجزء أو دولة من الأمة العربية يعد تهديداً موجهاً للكل كان غائباً تماماً بعد إن أصبحت دولة وحيدة "الكويت" تواجه بمرارة مصيراً أخر لم يعشه الآخرون .

كذلك فقد سقطت بعض المفاهيم التي تفيد عدم جواز توجيه السلاح العربي في وجه عربي آخر ، إذ أصبح ذلك أمراً مقبولاً بعدما أقدم العراق علي احتلال الكويت.

وكانت قاصمة الظهر أن تقبل بعض الدول العربية التعاون مع قوى أجنبية علي تدمير قطر عربي هو العراق ، ليساهم ذلك في تراجع مصادر التهديد للأمن القومي العربي ، بحيث تحل محلها مصادر تهديد أخرى تختلف عن تلك التي كانت سائدة والتي سبق تناولها في الجزء الأول من هذا المبحث.

إذ ساهمت أزمة الخليج الثانية في تغيير تلك المفاهيم والرؤى حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، وفي عقلية دول الخليج العربي بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، ذلك إن دول الخليج العربي بدأت تنظر للقدرة العراقية علي أنها المصدر الرئيسي لتهديد أمنها القومي . كما ظهرت بوادر تحول في النظر للمصادر الرئيسية والثانوية التي كانت في السابق تمثل تهديداً للأمن القومي العربي[*].

---

[1] - أنظر : المصدر السابق ، نفس الصفحة .

[*] - علي سبيل المثال تغيرت النظرة لإسرائيل التي كان تشكل المصدر الرئيسي لتهديد الأمن القومي العربي ، سيما بعد إن مثلت بعض الدول العربية حضور مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ف معلنة بذلك انه ثمة إمكانية للتعاون بين العرب وإسرائيل خاصة في المجال الاقتصادي .

لقد أصبح هناك اعتماد واضح علي القوات الأمريكية والأجنبية في حفظ أمن بعض الدول العربية (دول الخليج العربي) . كما أن إمكانية تعاون هذه الدول مع دول الجوار الجغرافي كإيران وتركيا ظلت ممكنة، واضحي لمثل هذه الدول الأخيرة دور في الترتيبات الأمنية بالخليج[*] .

وبالتالي أصبحت الأولوية في ترتيب مصادر تهديد الأمن القومي العربي بين مصادر أساسية وأخري ثانوية لم تعد ذات قيمة بعد هذا الانقلاب في المفاهيم والرؤى لموضوع الأمن القومي العربي علي النحو الذي سبق.

وهكذا و في ظل المتغيرات الدولية الجديدة والتي عاشت المنطقة العربية جزءا منها منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، وكان لها أثارا سلبية انعكست علي الأوضاع العربية السائدة، تبدل ما استقر علية مفهوم الأمن القومي العربي فيما يتصل بالوجود العسكري والأجنبي.

ووجدت بذلك الدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة سانحة إمامها لتكثف من وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي بحجة حماية أمن دوله من أي اعتداء عراقي محتمل في المستقبل ، وبذلك وجد التواجد الأمريكي لنفسه قبولاً لدى هذه الدول ، معلناً ذلك عن سقوط المواقف العربية من التواجد العسكري الأجنبي، والقواعد العسكرية ومشروع إيزنهاور[1] .

لقد أصبح التواجد الأجنبي مقبولا علي المستويين الرسمي والشعبي في منطقة الخليج . كذلك أصبح أمراً معتاداً في شمال العراق من جانب الأكراد بغية حمايتهم من السلطة العراقية آنذاك ، ولم يعد هذا التواجد سرياً أو تحت التحفظ بل

---

* . لقد صرح في هذا الصدد وزير الخارجية لسلطنة عمان " بان هناك توافقاً في مجال الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وانه لا يمكن تحقيق الأمن بين دول الخليج وإيران ما لم تكن هناك أسس قوية للتعاون بين مجلس التعاون والجمهورية الإسلامية الإيرانية " انظر المرجع السابق ، ص 55 .

1. انظر: منحت أيوب ، حرب الخليج والأمن القومي العربي . مرجع سبق ذكره ص 19 .

أصبح علنياً ، وأصبحت دول هذه المنطقة تدفع فواتير هذا التواجد علي أساس أن النظام الذي يرغب في البقاء عليه إن يدفع[1] .

وتأسيساً علي هذه المعطيات الجديدة والتحول الكبير في المفاهيم الأمنية القومية لدي الدول العربية سيما دول الخليج العربي؛ فقد سارعت هذه الأخيرة لعقد اتفاقيات ومعاهدات تعاون عسكري بينها وبين الدول الكبرى التي تملك إمكانيات وقوة عسكرية معتبره كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا[*] .

لقد كشفت حرب الخليج الثانية عن تواجد عسكري أجنبي في عديد من الدول العربية كانت تتستر علي ذلك بحجج مختلفة ، ومن أبرز صور هدا التواجد كانت قاعدة الجفير بالبحرين، والكتيبة الأمريكية ضمن القوة المتعددة الجنسيات في سيناء. كما اتخذ هذا التواجد مناورات مشتركة بين الولايات المتحدة ودول عربية أخري كمصر وعمان والأردن، وكذلك عديد من التسهيلات العسكرية والفنية، كذلك زيارات الأسطول الأمريكي لعديد من الموانئ العربية ، واختراق المجال الجوي لكثير من الدول العربية بواسطة الطائرات المقاتلة ، وتخزين الأسلحة والعتاد في بعض الدول العربية لمصلحة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفيتي سابقاً[2].

إن الاتفاقيات العديدة المبرمة بين الدول العربية خاصة دول الخليج والدول الأجنبية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية لها آثارها السلبية الظاهرة علي الأمن القومي العربي ؛ إذ أن مثل هذه الإتفاقيات تعتبر بديلاً للاتفاقيات العربية في

---

[1] - أنظر: أمين هويدي وآخرون ، حرب الخليج الثانية ، النتائج والآثار ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

[*] - من ذلك وقعت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتعاون الدفاعي عام [99] ف تهدف لحماية الكويت من كافة التهديدات الخارجية . كما تنص هذه الاتفاقية علي إمكانية السماح بتواجد عسكري أمريكي علي الأرض الكويتية وكذلك أجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين الدولتين لمدة زمنية تصل لعشر سنوات .انظر : عبد المنعم المشاط الوجود العسكري الأجنبي وتهديد الأمن القومي العربي ، الوحدة العربية والصراع العربي الصهيوني ، مرجع سبق ذكره ص 31 .

[2] - أنظر: طلعت احمد مسلم ، حرب الخليج والأمن العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص 55 .

المجالات الأمنية ، كما أن وجود القوات العسكرية موضوع هذه الاتفاقيات هو في حقيقته يخدم مصالح الدول الأجنبية وقواتها العسكرية بالدرجة الأولي[*] .

كما إن وجود القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة العربية من شأنه إن يخل بالتوازن العسكري الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل ولمصلحة هذه الأخيرة، وكان يجدر بالدول العربية التي احتضنت مثل هذه القوات ورحبت بها علي أرضها إن تضع في حسبانها إن هذه الدول كان لها الفضل في زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي والوقوف ورائها لضمان بقائها وأمنها، كذلك فإنه من شأن هذا الوجود أن يضرب وحدة الصف العربي، وكذلك وحدة الهدف ، إذ أنه سيؤدي للتناقض بين التعاون الدفاعي العربي وأهداف هذه الاتفاقيات ، ذلك أنه ثمة اختلاف بين نظره معظم الدول العربية لما يهدد أمنها القومي وكذلك نظره القوى الأجنبية المتواجدة في المنطقة لما يهددها ويهدد أمن المنطقة العربية[1] .

ويمثل وجود القوات العسكرية في الأراضي العربية قيداً علي استخدام الدول العربية لقواتها في مواجهة أي محاولة لخرق أمنها ، بل إن الأراضي العربية أصبحت منطلقاً للعدوان علي أمن دولة عربية أخري[2] .

ولعل الهجمات التي شنت علي العراق من القواعد الأجنبية الجاثمة علي أراضي عربية تعد خير دليل علي مثل هذا الأمر ، مما ساهم في استباحة الأمن القومي العربي . والواقع إن مثل هذه الدول ــ أي الدول الأجنبية ــ تهدف إلي القضاء علي العراق كقوة مؤثرة ، وبعد زواله تبقي مهمتها تامين النفط العربي لصالحها، والعمل علي تحييد هذه القوة الاقتصادية خارج الإرادة الوطنية، ومن ثم السيطرة عليها والتحكم في أسعارها؛ وكل ذلك يصب في الهدف الكبير الذي تسعي الدول الأجنبية لتحقيقه وهو المساس بالأمن القومي العربي .

---

* - يهدف التواجد العسكري بموجب عديد من الاتفاقيات في الوقت الراهن لتحقيق هدفين ، أولهما حصار العراق وثانيهما يكمن في تأمين النفط من منابعه إلي مصافية وكذلك خطوط نقله إلي خارج المنطقة . انظر : هيثم الكيلاني ، التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

1 - أنظر: احمد صدقي الدجاني وآخرون " تحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي " مجلة المستقبل العربي ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد مارس 1994 فـ) ، ص 262 .

2 - أنظر: المرجع السابق ، ص262 .

إن الوجود العسكري الأجنبي علي الأراضي العربية من شأنه أيضا أن يحفز الأقليات والطوائف المتعددة التي تعيش في الأراضي العربية على التمرد والانفصال وإثارة النعرات والنزاعات بين الشعوب العربية ، كما إن ذلك قد يغذي النزاعات المسلحة بين الدول العربية ودول الجوار[1] .

ومن ثم فان الأمن القومي العربي قد يتأثر بسبب جملة من المؤثرات المتعددة بعضها خارجي كتواجد القوات العسكرية الأجنبية علي أراضي كثير من الدول العربية، وبعضها مؤثرات داخلية تسببها عوامل خارجية، ومن ذلك إقصاء القوات العسكرية العربية من القيام بأي دور لحفظ الأمن القومي في أراضيها وكذلك تهييج الأقليات والطوائف العرقية العديدة التي تحتويها الخارطة العربية وبما يؤدي إلي احتدام النزاعات المسلحة مما ينعكس سلبياً علي الأمن القومي العربي .

كذلك فإن النظرة العربية للمشكل الفلسطيني لم تعد تلك النظرة التقليدية والمتعارف عليها، بل أنها تطورت هي الأخرى وترتب على ذلك إختلاف الإدراك العربي للتهديد الإسرائيلي في دائرة مفهوم الأمن القومي العربي، وذلك يبدو من خلال التغيير الحاد في المواقف العربية اتجاه إسرائيل مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث بدأت مرحلة جديدة في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، واعتقد البعض أنه حل بذلك عصر السلام والتسوية بدلاً من عصر الصراع والعداء ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في تجميع إطراف النزاع العربي الإسرائيلي بعد ما أتاحت التطورات الدولية خاصة بعد حربها ضد العراق لها هذه الفرصة[*] .

---

[1] - أنظر: المرجع السابق ، ص 264 .

[*] - لقد تمكنت الولايات المتحدة وبرعايتها عقد مؤتمر مدريد يومي 29، 30 أكتوبر 1991 ف ، كما حضر الاتحاد السوفيتي الآيل للسقوط هذا المؤتمر ، وشاركت عديد من الدول العربية فيه بوفود مستقلة ، من ذلك وفد أردني فلسطيني مشترك ووفد سوري ، ووفد لبناني ، وكذلك حضر وفد إسرائيلي بوصف إسرائيل الطرف الآخر في النزاع ، كما شارك وفد من مجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب، انظر : عودة بطرس عودة، الاستسلام في الواقع العربي ، (عمان : وكالة التوزيع الأردنية ، 1996 ف) ، ص 267 .

كما أنه وبقبول العرب المفاوضات مع إسرائيل من خلال مؤتمر مدريد يصبحون بذلك قد تخلوا عن بعض الثوابت الأساسية تجاه قضيتهم الأولي والمركزية القضية الفلسطينية، ودقوا بذلك أول إسفين في جسد الأمن القومي العربي .

والواقع أن مؤتمر مدريد الذي احتضن العرب والإسرائيليين في أول خطوة في مسيرة السلام لم يحقق أي نتيجة ملموسة سواء بالنسبة لإسرائيل أو الدول العربية ما عدا أنه كان ملتقى لتبادل وجهات النظر بين الطرفين ، وهذا في حد ذاته يعد تطوراً هاماً ومكسباً كبيراً لإسرائيل ، حتى أنه تبين لاحقا أن الإسرائيليين و الفلسطينيين قد تخلوا عن إطار مسيرة مدريد للسلام، وذلك بعقدهم مفاوضات سرية في النرويج نتج عنها ما يعرف باتفاق اسلوا في 1993/9/12ف، والذي قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بمقتضاه التنازل عن آخر سلاح لها و هو سلاح المقاومة وذلك عن طريق إجهاد ثورة الحجارة في الأراضي العربية الفلسطينية مقابل الحصول على نتائج غير محددة، وتأكد ذلك من خلال رسالة عرفات التي أعلن فيها اعترافه بالكيان الصهيوني(*).

و قد مهدّ إتفاق أوسلو بين الفلسطينيين و الإسرائيليين الطريق أمام بعض الدول العربية لتدخل في علاقات علنية مع إسرائيل، و رفع العرب شعار أننا لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم، وهكذا تناسى العرب أن هذه القضية هي قضية العرب كافة(1).

وهكذا تطور هذا النزاع بين العرب و إسرائيل في المفاهيم التي تحكمه؛ إذ أنه لم يعدّ قضية تهم كل العرب، بل هي قضية قطرية تخص دولة بعينها هي الدولة الفلسطينية. و بالتالي أصبح الصراع العربي – الإسرائيلي صراع حدود وليس صراع وجود، هذا في التفكير و ليس في النتائج، و لعل ذلك ما يفسر

---

* - كان مضمون هذه الرسالة ، اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن ، كما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن رقمي 242 ،338 كما أكد عرفات بأن بنود الميثاق التي لا تنسجم مع الالتزامات الواردة في رسالته تلك تعد باطلة وغير سارية المفعول ، انظر : سالم حسين البرناوي ،" الأمم المتحدة والقضية العربية الفلسطينية ، مجلة الثقافة (بنغازي : مطابع الثورة العربية للطباعة والنشر، العدد الخامس، مايو 1997ف) ص 13 .

1 - عبد الله مسعود الدرسي، مفهوم الأمن القومي العربي في السياسة الخارجية الليبية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

إحجام العرب عن دعمهم المادي الكبير فيما بعد للشعب الفلسطيني في قضيته المصيرية تجاه إسرائيل .

وبعد هذا التطور في جدلية الصراع علي هذا النحو، و اتجاهه من موقع الحركة للسكون، سعت الدول العربية زرافات ووحدانا للتقارب مع عدو الأمس اللدود ، من ذلك إن الأردن استغلت اتفاق أوسلو و عقدت العديد من اللقاءات بينها وبين إسرائيل بعد أن أنهت الدولتين رسميا حالة الحرب والتربص التي كانت قائمة بينهما منذ عام 1948ف، وبعد هذا الموقف بثلاثة أشهر وقع الطرفان بالحروف الأولي علي معاهدة سلام بينهما في 24 التموز-أكتوبر- 1994ف، وبعد هذا الاتفاق الثاني من نوعه بعد الاتفاق الذي وقعته مصر في عام 1979ف؛ وتكون إسرائيل قد أثبتت شرعية وجودها أكثر فأكثر في الشرق الأوسط[1] .

كذلك شهدت العلاقات بين دول المغرب العربي وإسرائيل تطوراً ملحوظاً؛ وتبرز تونس والمغرب من بين تلك الدول ، حيث كان لهما دور كبير في الدعوة لإنهاء حالة الصراع بين العرب وإسرائيل والاتجاه نحو التسوية السلمية بين إطراف النزاع ، ويجد ذلك أساسه في الأطروحات القديمة الجديدة للرئيس التونسي الراحل بورقيبة ، وكذلك تبني المغرب لاحتضان الأحداث المميزة من ذلك عقدها للمؤتمر السنوي ليهود العالم في المملكة المغربية لا سيما في ظل حكومة العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني.

كذلك فقد ساهمت تونس بقدر كبير في تهيئة الأجواء لعقد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي وذلك بعقد اجتماعات مباشرة من الطرفين علي أرضها ، كما أعلنت تونس في التموز – أكتوبر – 1994 ف اتفاقها مع إسرائيل علي فتح قسمين لرعاية مصالح البلدين في السفارة البلجيكية لكل منهما[2] .

---

[1] - انظر: فليب لومارشان - لومارشي ، اسرائيل – فلسطين غدا ، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

[2] - انظر: احمد شرف ، التطبيع ومقاومته ، (طرابلس : ملتقي الحوار القومي الديمقراطي ، 1996 ف)، ص 233 ، 239

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب كان له دور هام في تقارب وجهات النظر المصرية الإسرائيلية من خلال عقد العديد من اللقاءات بين الطرفين عام1977ف، الأمر الذي كان سبباً في زيارة الرئيس المصري السادات للقدس ، كما أنه وفي شهر الفاتح –سبتمبر– 1994ف أعلن المغرب عن التعاون الدبلوماسي مع إسرائيل ، كما أنه استضاف مؤتمر التعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء بتاريخ 1994/10/30 ف ، كذلك فأنه تم عقد عديد الصفقات بين الشركات المغربية والإسرائيلية في بعض المشاريع الاقتصادية[1].

ولقد سارت موريتانيا علي ذات الدرب، وذلك باعترافها بالوجود الإسرائيلي وإن إسرائيل دوله معترف بها في قلب الوطن العربي . وقد جسدت هذا الاعتراف من خلال التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل عام 1996 ف .

لقد أصبحت الاتصالات المباشرة والغير مباشرة بين المسئولين العرب والإسرائيليين شبه يومية ، بل تطورت العلاقات بين العرب وإسرائيل لدرجة إن بعض الدول العربية أعلنت في العديد من المناسبات إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وبذلك تكون هذه الدول تخلت عن أخر سلاح لها ضد إسرائيل كان بالإمكان الاستفادة منه واستخدامه في الضغط عليها لتعيد للشعب الفلسطيني وللشعب العربي حقوقه . وبإنهاء حالة المقاطعة تكون الدول العربية قد أوهمت العالم بأنها قد استعادت كافة حقوقها من قبل الجانب الإسرائيلي والتي هي موضوع هذا النزاع ، وأصبح ما يحدث من مقاومة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الدول العربية ضد إسرائيل هو بمثابة إرهاب ينبغي الوقوف ضده.

هذا ما يمكن قوله بصدد التغيرات التي طرأت على موضوع الأمن القومي العربي، هذا المبدأ الذي أخذ يتأثر تأثراً مباشراً بحركة وسير العلاقات الدولية، إلا أنه كان تأثراً سلبياً، ولم يكن وفياً للمبادئ والثوابت التي كانت تحكمه.

---

[1] - انظر المرجع السابق ، ص- ص 233 ، 237 .

الخـــــــــلاصة:

فـيما يـتعلق بثوابت وتغيرات الأمن القومي العربي، فإنه يمكن القول إن الأمـــن القومـــي العربي كان محكوماً في الماضي بجملة من الثوابت التي لا تقبل الجدال بشأنها والمتمثلة في وحدة التهديد للوطن العربي في عمومه، وكذلك تنوع الأخطـــار التي تمس الأمن القومي العربي لأخطار داخلية وأخرى خارجية، وإن كـــان يمكـــن للأولـــى احـــتوائها، إلا أن الثانـــية تظل ذات أهمية في تهديد هذا المفهـــــوم، وتـــرتب على ذلك عدم إمكانية توجيه السلاح لأي عربي آخر، وإن المشـــاكل بين الأشقاء لا يجوز لها أن تتطور لدرجة تهدد هذا الأمن ، وكما ظل التواجد والإحتلال الأجنبي مرفوضين على الدوام، وكان ذلك بمثابة دعامة أساسية للأمن القومي العربي. كذلك فقد ظل الوجود اليهودي في فلسطين مرفوضاً من كل العـــرب ويفتقر لأي شرعية، وأضحت القضية الفلسطينية قضية مركزية تهم كل العرب، وتجسد ذلك من خلال قرارات الجامعة العربية العديدة. ولقد ظلت ثوابت الأمـــن القومـــي العربـــي واضحة من خلال وجود مصادر تهديد رئيسية وأخرى ثانوية، وقد تمثلت المصادر الرئيسية فيما يلي:

1. إسرائيل.
2. تحالف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.
3. غـــياب المؤسســـات الديمقراطية، وعدم توازن القدرات التوزيعية للأقطار العربية.

أما المصادر الثانوية فتمثلت في الآتي:

1. تنافس القوتين العظميين على مناطق النفوذ في الوطن العربي.
2. أطماع دول الجوار.
3. قضايا عدم إندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية.

إن التغيـــرات التـــي طرأت على الأمن القومي العربي يمكن لمسها مع بداية التســـعينات فـــي القرن الماضي وعقب إحتلال العراق لدولة الكويت، حيث ظهر

مفهـــوم خاص للأمن القومي العربي تمثل في المفهوم الخليجي الذي خالف مفهوم الأمـــن القومي العربي في عمومه، وقد تركز المفهوم الخليجي في الإعتماد على الأســـاس العسكري، وبذلك تم هجر البعد المجتمعي للأمن العربي، كما أنه لم يعد أساس الأمن القومي العربي قائم على وحدة المصير، وانتهت المفاهيم التي كانت ســـائدة فيما يتصل بعدم توجيه السلاح العربي لعربي آخر، كما قبلت بعض الدول العربية بالتعاون مع قوى أجنبية في تدمير دولة عربية أخرى هي العراق، وأصبح ثمـــة اعـــتماد رئيسي على القوة الأجنبية في حفظ أمن بعض الدول العربية (دول الخليج العربي)، وأصبح الوجود الأجنبي مقبولاً على المستوى الرسمي وكاد يكون مقـــبولاً علـــى المســـتوى الشـــعبي، وتطور ذلك لعقد اتفاقيات ومعاهدات تعاون عسكري مع بعض الدول الأجنبية الكبرى، ولعل هذا الوجود له تأثيره البالغ على الأمـــن القومـــي العربـــي من خلال ضرب وحدة الصف العربي، وتغذية النزاع المسلح داخل الدول العربية.

كـــذلك من التغيرات الرئيسية التي يمكن لمسها، التغير الحاد في المواقف العـــربية تجـــاه إســـرائيل والتـــي ابتدأت بالتفاوض معها من خلال مؤتمر مدريد ومـــروراً بأسلو إلى التطبيع معها من قبل بعض الدول العربية كالأردن، وبعض دول المغرب العربي، وعديد من الدول العربية الأخرى، وهكذا أصبحت الأولوية فـــي ترتيب مصادر تهديد الأمن القومي العربي في ظل الظروف الدولية الجديدة من مصادر أساسية وأخرى ثانوية لم تعد ذات أهمية عقب هذا الانقلاب الجوهري في المفاهيم لموضوع الأمن القومي العربي.

الفصل الثاني
النظام العالمي الجديد

الفصل الثاني
النظام العالمي الجديد

إن القول بوجود نظام عالمي جديد يقتضي وفقاً لمفهوم المخالفة أنه ثمة نظام قديم إندثر وقام على حسابه هذا النظام. ولكن يا ترى ما هي طبيعة النظام القديم الذي كان سائداً وضابطاً للعلاقات الدولية؟ لقد فشلت عصبة الأمم المتحدة كمنظمة دولية تسعى لتحقيق عديد الأهداف والتي منها إعطاء بعداً جديداً للقانون الدولي، كذلك تحقيق بعض الغايات التي يعد تحقيق السلم والأمن الدوليين أهمها، ونبذ الحروب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ، غير أن هذه المنظمة سرعان ما كشفت عن هشاشة عودها وعجزها عن الوصول لأهدافها من خلال اندلاع الحرب الكونية الثانية، ليفسح ذلك الطريق أمام قيام منظمة الأمم المتحدة، وبدأت بذلك فترة جديدة من العلاقات الدولية مرت بعديد المراحل، تمثلت المرحلة الأولى منها في ظهور الحرب الباردة بين الدولتين العظميين لتختفي حدة هذه الحرب بظهور فكرة التعايش السلمي في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، وقد استمر ذلك حتى بداية الستينات من القرن المنصرم[1].

أما المرحلة الثانية والتي بدأت في الستينات فقد اتسمت بتوازن الردع من خلال أزمة الصواريخ الكوبية، مع سيادة اتجاه يسعى لإستخدام منظمة الأمم المتحدة بشكل متوازن، وإن كانت العديد من القرارات الحاسمة تكثير من القضايا تتم خارج إطار هذه المنظمة[2].

أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة الوفاق والتعاون بين قطبي التوازن الدولي بصرف النظر عن الخلاف الأيديولوجي بينها فقد انتهت بزوال حقبة القطبية الثنائية وبانهيار الاتحاد السوفيتي [3].

لقد تدرجت العلاقات الدولية في مستواها وصولاً لظهور صيغة جديدة تمثلت في النظام الدولي الراهن الذي يحكم هذه العلاقات، لكن ما مدى وجود هذا النظام؟

---

(1) أنظر: الطاهر منصور، القانون الدولي الجنائي- الجزاءات الدولية، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، أبريل 2000ف) ص85.

(2) أنظر: المرجع السابق، ص 85-86.

(3) أنظر: المرجع السابق، ص86.

وما طبيعته؟ كذلك ما درجة انعكاساته على فعاليات المنظمة الدولية الإقليمية فيما يتصل بمسألة الأمن القومي العربي؟ إن كل هذه التساؤلات سوف يتم الإجابة عنها من خلال مبحثين، يتناول الأول مفهوم النظام العالمي الجديد، أما الثاني فسيكون بعنوان انعكاسات النظام العالمي الجديد والمنظمات الدولية والإقليمية وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي، وهو بدوره سيقسم إلى: أولاً انعكاسات هذا النظام (أي النظام العالمي الجديد) على فعالية منظمة الأمم المتحدة، وأما ثانياً مدى انعكاسات هذا النظام على فعالية الاتحاد الإفريقي، وذلك على سبيل المثال بوصفه تجمع إقليمي يضم في عضويته ما يقارب نصف الدول العربية، كما أنه يعتبر أكبر تجمع ديمغرافي في المنطقة العربية، إذ يصل لما نسبته 75% من إجمالي سكان الوطن العربي، كذلك فهو يشتمل على ثلثي مساحة الوطن العربي، وكل ذلك يعد ذا صلة وثيقة بالأمن القومي العربي.

المبحث الأول
مفهوم النظام العالمي الجديد

لقد سبق ظهور النظام العالمي الجديد تغيراً عميقاً في صميم الحياة السياسية في دولة الاتحاد السوفيتي، وهذا بدوره قاد تصدعاً جوهرياً في الهياكل البنيوية لهذه الدولة وما استتبع ذلك من تغير في هذه البنى، الأمر الذي أحدث تأثيراً كبيراً في هذه الدولة على نحو خاص، وكذلك المنظومة الاشتراكية الدائرة في فلكها بشكل عام.

تولي الرئيس ميخائيل جورباتشوف مقاليد الحكم في الاتحاد السوفيتي عام 1985 ف في وقت كانت فيه الأوضاع الداخلية خاصة في مجال الاقتصاد متردية للغاية .

وقد ذهب بعض الدارسين للقول بأن تلك الأوضاع عجلت بضرورة إعادة النظر في سياسة الاتحاد السوفيتي علي الصعيدين الداخلي والخارجي ، تلك التي

كانت قد تحجرت بفعل التطبيق الستاليني ، والأخذ بما يسمى البيروسترويكا أو إعادة البناء[*] .

ذلك أن جورباتشوف كان قد نادى بهذه السياسة كعنوان للتحرر ومعالجة تلك الأوضاع المتردية بدلا من المضي قدما في ذات الطريق التقليدي الذي كان سائداً في ظل ظروف دولية مر بها الاتحاد السوفيتي في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك الذي قد يوصلهما إلي طريق الحرب[1] .

لقد أحدثت هذه الأفكار تحولات اجتماعية وسياسية عميقة داخل الاتحاد السوفيتي كللت بإحداث توسع كبير في مجال الديمقراطية والتي كان لها أثار سلبية حسب رأي بعض الباحثين، كونها ساهمت في تفكك الدولة السوفيتية وتدميرها بدلا من إعادة بنائها[2].

كما كان لتلك التحولات أثار بالغة علي صعيد السياسة الخارجية للأتحاد السوفيتي ، ذلك إنها ساهمت في ظهور أنماط وأفكار جديدة لم تكن مألوفة من ذي قبل، وهي تمثل انعكاس طبيعي لهذه المرحلة.

حيث برز مفهوم سياسي جديد تمثل فيما يسمي "بالتفكير الدولي الجديد"؛ ذلك المبدأ القائم علي إعطاء المصالح أولوية قصوى في حقل التعامل الدولي، ومن ثم تراجع المبدأ القديم القائم علي توازن القوى الذي يحكم العلاقات الدولية ، وهذا نتج عنه بطبيعة الحال تخلي دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي عن دورها

---

[*] البيرويسترويكا : هي نتيجة حتمية فرضها التطور الموضعي في الاتحاد السوفيتي (سابقا) وفي العالم ، وهي وسيلة لتصحيح الممارسات والمنطلقات الخاطئة في المجالات السياسية والاقتصادية والايديولوجيه . ففي مجال السياسية الداخلية تتضمن تغيير أشكال إدارة الاقتصاد وتجديد مفهوم الاشتراكية في ظروف العصر ، كما تهدف إلى إبراز دور الجماهير في رسم سياسة الدولة وإعادة النظر في السياسة السابقة المتعلقة بالحرية العامة . إما في مجال السياسة الدولية فتهدف البيرويسترويكا إلي بناء أسس جديدة للعلاقات الدولية في العالم . خاصة فيما يتعلق بأسس التعاون بين الدول وسبل حل الخلافات الدولية والموقف من الحروب. عدنان طه مهدي الدوري . العلاقات الدولية المعاصرة ط2 ، (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 1997ف) ص 58 .

1 - أنظر عبد اللطيف الشواف " التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة " مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 133 ، 3/1990 ف) ، ص 6 .

2 - أنظر: كامل عمران " نظام عالمي جديد أم نظام (العالم الجديد) ؟" مجلة الوحدة " ، (الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية العدد 100 كانون الثاني ، 1993 ف) ص 98 .

المؤثر في ضمان السلام الدولي، ونتيجة لذلك تفكك حلف وارسو نتيجة لتراجع الدور السوفيتي[1] .

غير إن هذا المفهوم اقتصر في الواقع علي مصالح الغرب وفي مقدمتها المصالح الأمريكية دون النظر بعين الاعتبار لمصالح الشعوب الأخرى .

إن مثل هذه المفاهيم شجعت علي ارتفاع وتيرة التغير في أوربا الشرقية نتج عنها تغيرات جوهرية في أنظمة الحكم، وأدى ذلك لإعادة النظر في كثير من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان ، وبالتالي ساهم ذلك في انهيار حلف وارسو، خاصة بعد إن أعلنت الدول السبع المكونة له في الثامن من شهر الصيف –مايو– عام 1990 ف عن نهايته ونهاية الحرب الباردة ونظرية الأمن السوفياتي[2].

وبما أن الغرب لم يبدي أية ردود فعل إيجابية تجاه تلك الخطوات التي أقدم عليها الاتحاد السوفيتي سواء علي المستوي الداخلي أو في إطار العلاقات الدولية، علاوة علي أن تلك الخطوات لم تسعف الاتحاد السوفيتي في التغلب علي الأوضاع المتردية الداخلية التي يعاني منها قادت بعض المهتمين والدارسين للنظام الدولي والعلاقات الدولية إلي القول، إن تلك الأفكار التي نادى بها جورباتشوف قد عجلت بانهيار النظام العالمي الثنائي، الذي استمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 ف وحتى عام 1991 ف علي أثر سقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى، وإنتهاء نظام القطبية الثنائية بين العملاقين السوفيتي والأمريكي كنتيجة لذلك الانهيار ، ساهم ذلك في إفساح المجال أمام نظام عالمي جديد تم الإفصاح عنه من قبل الرئيس الأمريكي بوش الأب خلال حرب الخليج الثانية .

---

[1] - انظر المرجع السابق ص ص98 ،99 .
[2] - نفس المرجع ، ص 99 .

لقد مثلت تلك الحرب التي قامت علي أرض عربية هي الكويت الفرصة الأولي لاختبار هذا النظام ، وهذا ما عبر عنه الرئيس بوش في الخامس من شهر الربيع – مارس – عام 1991 ف[*].

ثم توالت خطابات وتصريحات الرئيس الأمريكي نفسه والتي تبلورت حول طبيعة النظام الدولي الذي يرغب في تحقيقه، ذلك النظام الذي يجب أن يكون فيه للمؤسسة الدولية (الأمم المتحدة) دور أساسي فيما يتصل بحل مشاكل العالم[*] .

أيضا وصف الرئيس بوش ما أسماه بالنظام العالمي الجديد بأنه ذلك النظام الذي تكون فيه تصرفات الأمم محكومة بالقانون، وتضطلع الأمم المتحدة بدورها في حفظ الأمن والسلام الدوليين وفقاً للأسس التي قامت من أجلها[1]. كما انه ذهب إلي القول بأنه عصر جديد يتحرر فيه العالم من تهديد الإرهـــــاب، ويصبح قادراً على تحقيق العدالة والســـــلام ، يتحقق فيـــه الرفاهية والانسجام للعالم بأثره[2].

ويري بعض المهتمين أن الرئيس الأمريكي بوش لم يكن أول من تحدث عن مصطلح النظام العالمي الجديد، وليس أول رئيس أمريكي يعتبر معنياً بالإصلاح الجذري لذلك النظام؛ إذ تم استخدام ذلك المصطلح منذ أربعة عقود مضت، وان كان هناك اختلاف في الدلالات التي يظهر بها بين فينه وأخرى، فدول العالم الثالث ومنذ الخمسينات من القرن الماضي كان لها مطلب تمثل في الحاجة إلي نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك الفترة . كما إن حركة

(*) وفي هذا الشأن صرح الرئيس الأمريكي بوش الأب في ذلك التاريخ بأن " حرب الخليج كانت أول اختبار لعالم جديد صار من الممكن إدراك ملامحه ، عالم نجد فيه إن النظام العالمي الجديد صار هدفا واقعيا جداً "انظر ، باتريك هارمن ، بربارة ديلكور ، اوليفيه كروتن ، القانون الدولي وسياسة المكيالين ،تعريب أنور مغيث، (صرت: الدار الجامهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1995ف) ص 38.

(*) وفي هذا الصدد صرح بوش في السادس من شهر الربيع (مارس) عام 1991ف إن النظام العالمي الذي اردنا إن نكرسه عام 1945 ف والذي عملت من اجله أمريكا ومبادئها واتجاهاتها في الأمم المتحدة . وقادرة علي تكريس هذا النظام ، وبعد إن انتصرت انتصارا عالميا ، إن مبادئها هي التي انتصرت واتجاهها في العالم هو الذي انتصر ، وقلها تريد إن تحل مشاكل العالم من خلال اعمال هذه المؤسسة الدولية " الأمم المتحدة " ، بصيغة جديدة . . مصطفي وحيد وآخرون ، قضية نوكريي والنظام الدولي ، (طرابلس : مركز دراسات العالم الاسلامي ، 1992 ف) ، ص ص: 33 ، 34

[1] - انظر المرجع السابق ص 35 .

[2] - في ذلك انظر إلي باتريك هارمن ، بربارة ديلكور ، اوليفية كروتن ، القانون الدولي وسياسة المكيالين ، مرجع سبق ذكره ص ص 31 ، 32 .

عدم الانحياز وخلال ذات الفترة صدر عنها العديد من القرارات والتوصيات التي تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطوير السلمي، وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية[1].

وفي هذا أوصى الرئيس وودرو ويلسون بفكرة عصبة الأمم ، كما يعد الرئيس فرانكلين روزفلت ملهماً لفكرة هيئة الأمم المتحدة .

وهكذا فقد اعتبر بعض المهتمين بالعلاقات الدولية إن هذا الموضوع لا يعد جديداً علي الفكر السياسي ، وإنما هو قصة قديمة تكتسي ثوباً جديداً ، غير أنها في صورتها الجديدة تحوز علي بعض الجاذبية التي جعلتها تستشري علي نحو سريع، كما أنها حازت علي نجاح أسرع خلال مدة زمنية قصيرة ، الأمر الذي جعلها تلاقي ترحيب عالمي كبير[2].

كما أن البعض اعتبر هذا النظام من بنات أفكار جورباتشوف، إذ أنه أول من استعمله، ثم تلقفه الرئيس الأمريكي بوش ليقوم بتطبيقه علي العالم مستغلاً في ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي .

وقد تباينت الأراء بين الباحثين والمهتمين بالعلاقات الدولية حول طبيعة النظام الدولي الذي جاء عقب انتهاء نظام الثنائية القطبية وتفكك دول الاتحاد السوفيتي ، إذ يرى فيه البعض علي أنه نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتهيمن عليه بلا منازع ، في حين يراه آخرون عبارة عن ظاهرة مفتعلة يروج له الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن النظام الدولي مازال مستمر ولم يتغير ، ويري في ذات الوقت فريق ثالث إن النظام الذي نعيشه هذه الأيام هو بداية لبروز نظام عالمي جديد لم يتبلور بعد، وأنه لا يزال في طور التكوين، كما أن معالمه غيرُ واضحة ولم تحدد بعد .

---

[1] - أنظر: علي عودة العقابي " المتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها علي مجمل العلاقات الدولية " المجلة العلمية ، (سرت : جامعة التحدي ، العدد الرابع ، 2001 ، 2002 ف) ص 148 .

[2] - أنظر بالتزيك هارمن ، بربارة ديلكور ، اوليفية كرونن ، القانون الدولي وسياسة المكيالين ، مرجع سبق ذكره، ص 32

فالفريق الأول الذي أقر بأنه نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن هذا النظام قد استقر بالفعل وأصبح حقيقة من حقائق الحياة السياسية العالمية المعاصرة قد استندوا في رأيهم هذا علي بعض المستجدات الفكرية والسياسية التي تدلل علي وجوده منها، إن هذا النظام قد برز مع مجيء جورباتشوف إلي مقاليد الحكم في الاتحاد السوفيتي ، وتطور مع تصاعد المبادرات التي قام بها علي المستويين الداخلي والخارجي ، ثم تأكد وجوده بعد الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة، واضمحلال الاتحاد السوفيتي، وتلاشي دوله[1].

ويري أصحاب ذلك الرأي أن وجود النظام العالمي الجديد لا يشترط بالضرورة أن يحمل للعالم أي وعود بالعدل والأمن، كما انه لا يتوقع منه إن يكون تلقائياً أفضل من النظام العالمي القديم وإن كان هناك ثمة اختلاف بين النظامين، حيث إن النظام العالمي الجديد له من الأسس والثوابت والقوه والقضايا التي تميزه عن النظام العالمي القديم[2] .وبالتالي فإنهم يرون أنه ومن منطلق التعامل مع حقائق العالم فأنه لابد من التعامل مع ذلك النظام الجديد بكل ماله وما عليه ، وبسلبياته وإيجابياته العديدة ومفاهيمه الجديدة، وعلي الدول ضرورة التعامل وأتباع سياسة ملائمة ومتماشية مع حقائق ذلك النظام ، وستدفع الدول المنغلقة علي نفسها والرافضة التعامل معه ثمن انغلاقها علي غرار ما حدث لنظام صدام حسين الذي أراد بغزوه للكويت الخروج عن قاطرة هذا النظام[3].

أيضا استند هذا الرأي في حججه علي الإقرار بوجود نظام عالمي جديد علي التحولات التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة التي تمثل استمرارية في الأنماط التاريخية .

---

[1] - انظر عبد الله عبد الخالق " النظام العالمي الجديد ، الحقائق والأوهام " مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 124 ، ابريل 1996 ف) ص ص 58 ، 59 .

[2] - انظر نفس المرجع ص 59 .

[3] - انظر نفس المرجع ، نفس الصفحة .

حيث يرون أن نهاية الحروب الكبرى في العالم أعقبتها ظهور تحولات رئيسية في هيكل توزيع القوة، وكذلك القواعد التي تحكم التفاعلات الدولية ، إذ شهد العالم مثل تلك التحولات خلال القرن العشرين في عامي 1919، 1945 ف، وان نهاية الحرب الباردة لا تمثل استثناء لهذا النمط، وان كان هناك اختلاف في القوه الدافعة لهذا التحول ومظاهره[1].

فإذا كان التحول الأول الذي ظهر في إعقاب الحرب العالمية الأولي قد جاء نتيجة للتطلعات القومية داخل أوروبا، تلك التي كانت غير قادرة علي بسط سيطرتها علي العالم آنذاك رغم قدرتها علي إثارة عدم الاستقرار فيه ، وإن التحول الثاني الذي ظهر في إعقاب الحرب العالمية الثانية تضمن صراعاً أيديولوجيا عالمياً بين قوتين عظميين ، فان روح التحول الثالث الذي واكب نهاية القرن الماضي قد تم تشكيلة في إطار التأثير السياسي لانتصار التحالف الغربي في الحرب الباردة[2].

ثم حدد أنصار هذا الرأي العديد من سمات النظام العالمي الجديد وجميعها مستمدة أساسا من طبيعة النظام الأمريكي باعتباره رأس العالم ، لذا كان من الطبيعي أن يعكس سماته علي ذلك النظام في أجزائه العامة .

ومن تلك السمات، إنه نظام قسم العالم إلي طرفين لا إلي ثلاثة علي غرار ما كان في النظام السابق ، وبالتالي أضحي العالم مقسماً إلي أغنياء وفقراء . أسياد وعبيد (ما سحي أحذية)، وإن تلك الفروق يمكن ملاحظتها واقعياً في صورة الشمال والجنوب حيث أغنياء في الشمال وفقراء في الجنوب، وفي صورة شرق وغرب حيث يسكن الفقراء في شرق العالم بينما يتمركز الأغنياء في غربه[3] .

---

[1] - انظر وردة بدران ، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد ، من د. محمد السيد سليم (محرر) " النظام العالمي الجديد (مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة القاهرة ، 1994 ف) ، ص 23 .

[2] - انظر ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[3] - انظر: فاوزه سارة " النظام الدولي والعرب في ظل علاقات متغيرة " مجلة الوحدة ، العدد 100 ، مرجع سبق ذكره ، ص89 .

كما إن هذا النظام يتسم بقدرة المؤسسة الأمنية علي إحكام قبضتها علي السلطة فيه وفي أهم مراكزه بفاعلية من خلال رجالها ، كما انه يتسم بان هناك دولة واحدة تنفرد بزعامة العالم وأصبحت بقية المنظومة الدولية إما في مكان التابع لها، وإما مجرد أشياء علي الهامش غير مهمة . علي غرار تعامل النظام العالمي الجديد مع أفريقيا إزاء الصراعات الدموية التي تعاني منها، دون إن يقدم ذلك النظام علي اتخاذ إجراء مناسب وإيجابي تجاهها[1].

ومن ذلك أيضا، أن هذا النظام جعل من المنظمات الدولية والإقليمية مجرد هيئات موظفة لخدمة مركز الزعامة فيه أي الولايات المتحدة الأمريكية، ومبررة لسياساته وأهدافه، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام مجلس الأمن الدولي في حربها المعلنة ضد العراق في حرب الخليج الثانية ، كما تمكنت من تسخير الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة في إلغاء قرارها رقم 3379 لعام 1975 ف والذي يصف الصهيونية بالعنصرية[2] .

أما عن الرأي الثاني والذي ينكر ويشكك في وجود نظام عالمي جديد، فانه يري إن هذا النظام رغم الحاجة إلي وجوده، ورغم التحولات الملحوظة التي تجري في العالم منذ نهاية القرن الماضي إلا انه لم يتكون أو يتبلور بعد ، وان الحديث عنه لا يتعدى كونه خديعة، وربما مؤامرة من مؤامرات القوي الكبرى وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها لخداع الشعوب المضطهدة من خلال الترويج إلي شعارات ومفاهيم مضلله وواهمة[3].

ويعتبرون إن التسمية الصحيحة لما يشهده العالم منذ تلك الفترة وحتى اليوم هي في الحقيقة اقرب إلي المتغيرات الدولية منها إلي النظام الدولي الجديد، لان الفترة التي يعيشها المجتمع في الوقت الراهن تفتقد إلي قواعد منظمة ومؤسسات حيادية تحكمها ، والي أشخاص تصبغ تلك القواعد بشكل جماعي وديمقراطي، وان

---

1 نفس المرجع ، نفس الصفحة .
2 - لمزيد من التفصيل انظر ، نفس المرجع ، ص 90 .
3 - انظر عبد الله عبد الخالق " النظام العالمي الجديد والحقائق والأوهام " مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص58.

الفترة التي يمر بها العالم اليوم هي مجرد فترة انتقالية تكتنفها العديد من المتغيرات والمستجدات التي من شأنها إما إن تقود إلي قيام نظام دولي جديد وفقاً للمفهوم الذي يجرى تسويقه الآن من قبل تلك القوى ، وإما إن يشهد المجتمع الدولي مرحلة الدخول في حالة من انعدام التوازن التي هي جوهر اللانظام[1] .

وهناك من يري فيما يصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد علي انه لا يتعدى كونه "ترتيبات جديدة في وضعية جديدة يجريها القطب الباقي " وهي هنا الولايات المتحدة الأمريكية " ليحكم قبضته علي العالم، ويجعله مستعمرة له بعد إن اختفي منافسة " في إشارة إلي الاتحاد السوفيتي " والذي باختفائه ازداد الوضع الدولي سوءا وخطورة"[2].

كما يرى أنصار هذا الرأي إن النظام العالمي الجديد الذي يجري تسويقه الآن هو عبارة عن محاولة من تلك القوى العظمي كي تصير شرطي العالم، مواطنيها درجة أولي ، ومواطني العالم رعايا لهم ، كما إنها تسعى إلي فرض قانونها الخاص علي العالم بغض النظر عما إذا كان فيه إصلاح لشعوبه، أملاً في أن تبقي مصالح تلك القوى فوق مصالح الجميع[3].

أما الرأي الثالث الذي يجمع بين الرأيين الأول والثاني حول الإقرار بوجود أو عدم وجود نظام عالمي جديد فانه يذهب إلي القول بان النظام الذي نعيشه الآن هو في أحسن الأحوال نظام لا يزال قيد التكوين، وانه يمر بمراحله التأسيسية الجنينية الأولي ، وبالتالي فعلي الرغم من الحديث المتزايد عن ذلك النظام الجديد إلا أن الملامح والمعالم الرئيسية لهذا النظام لم تكتمل بعد، وان ما لا يعرف عنه هو أكثر بكثير مما يعرف عنه خلال المرحلة الراهنة من مراحل بروزه وتطوره،

---

[1] - أنظر : ميلود المهذبي ، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي حدلية الشرعية والمشروعية ، (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1996 ف) ص 49 .

[2] - رجب أبو دبوس وآخرون ، قضايا سياسية ،(طرابلس : مطبعة الزحف الأخضر ، 1423 م) ص 65 .

[3] - انظر نفس المرجع ، نفس الصفحة .

بل أن هذا النظام تثار حوله العديد من الأسئلة دون أن يعطي إجابات شافية وواضحة .

وبالتالي فانه من الصعب بمكان الجزم بحقيقة وهوية ذلك النظام الجديد، ومعرفة أسسه وثوابته، والقوى التي تدير شؤونه. وإذا كان هناك اتفاق بين المهتمين والدارسين للعلاقات الدولية علي أن النظام العالمي القديم قد انتهي ، إلا انه لا يمكن الجزم بنفس القدر بان النظام العالمي الجديد الذي يشاع استخدامه هذه الأيام قد ولد بالفعل ، فهو كالجنين الذي يعرف الجميع بوجوده ولكن لا يقوى احد علي أن يؤكد شكله وحجمه ونوعه[1].

هذا في الوقت الذي تحاول فيه النظرية العالمية الثالثة إعطاء صوره واضحة لذلك النظام الجديد علي انه " ما هو إلا نظامٌ استعماريٌ، يهدف للسيطرة علي العالم، وفرض الهيمنة عليه من قبل قوى عظمي هي أمريكا وان هذه الصورة الاستعمارية الجديدة لا علاقة لها بالنظام علي الإطلاق ، وإنما هو في الواقع يمر بمرحلة عدم استقرار، وفوضى من جراء تحكم قطب واحد في مصير العالم ، يريد إن يوجهه حسب أهدافه وغاياته"[2] .

ومن خلال ما تقدم يري الباحث إن الوضعية التي صار عليها النظام العالمي الذي أعقب انهيار النظام الثنائي باضمحلال الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله مثل بداية لظهور نظام عالمي جديد ، و إن السمة البارزة لهذا النظام وخلال المدة القصيرة التي عاشها العالم (فترت الدراسة) تظهر بوضوح تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ذلك النظام ، بل إنها أصبحت تتحرك وتتصرف فيه باعتباره القوى الكبرى والوحيدة في العالم بدون منازع .

---

[1] - انظر عبد الله عبد الخالق " النظام العالمي الجديد والحقائق والأوهام " مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكر، ص59.

[2] - عبد الواحد مشعل " القرن الواحد والعشرون . صراع أم حوار ثقافي بين الأمم " مجلة دراسات ،(مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، العدد العاشر ، خريف 1370 ، 2002 ف) ، ص 82 .

وعلي الرغم من المنافسة التي تواجهها من جانب العديد من الدول الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا الاتحادية والصين ، إلا إن تلك الدول تعاني العديد من الأزمات والصعاب التي تعوق تطلعاتها للوصول لتلك المكانة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية .فروسيا رغم امتلاكها لأسلحة نووية وأسلحة دمار شامل إلا إنها تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة، ناهيك عن إنها مهددة بمزيد من الانفجارات في الداخل ، والاتحاد الأوروبي الذي يمتلك من مقومات القوى الاقتصادية لا يزال يفتقد لإرادة سياسية موحدة ، كذلك اليابان الذي يعد عملاق اقتصادي ولكن من الناحية السياسية يظل قزم سياسي، فضلا عن ما يعانيه من نقاط ضعف كثيرة بسبب اعتماده شبه الكامل علي العالم الخارجي سواء كمصدر للمواد الخام أو كسوق لتصريف المنتجات ، وبسبب ثقافته وحضارته الخاصة به والتي تقف حاجزاً بينه وبين العالمية ، أما الصين فهي تعد من الدول النامية رغم حركة الازدهار الاقتصادي الذي تشهدها[1] .

هذه الصورة تشير بوضوح إلي إن المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك القوي وخلال المدة القصيرة من عمر ذلك النظام تظل كبيرة لدرجة تسمح لها بان تأخذ بزمام المبادرة، وبحرية تامة في كثير من الأمور[2].

وهكذا يمكن القول أنه ورغم أن فكرة النظام العالمي الجديد كإطار نظري هي فكرة قديمة* إلا أنه كان قدراً أن تترجم الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفكرة لواقع تطبيقي بعد أن رأت في ذاتها القدرة على صياغتها "أي فكرة النظام العالمي الجديد" وذلك وفقاً لتفسيراتها الخاصة وبما يحقق أهدافها وطموحاتها.

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر ، حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 ف (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر 1995 ف) ص 334 .

2 - انظر نفس المرجع ، نفس الصفحة .

* لقد سبق التطرق لفكرة النظام العالمي الجديد ومعرفة ما إذا كانت هذه الفكرة، قديمة أو أنها طرح حديث وتم ذكر أن فكرة النظام العالمي الجديد كأساس نظري يعد فكرة قديمة تسعيا حيث لم يكن للرئيس الأمريكي الأسبق بوش قصب السبق في التطرق إليها، بل سبقه كثيرون لذلك ومن هؤلاء مثلا الرئيس الأمريكي ولسن، وكذلك الرئيس الأمريكي روزفلت، كما أن الحاجة لنظام عالمي جديد لمعالجة الأوضاع الدولية كان مطلبا ملحا لدول العالم الثالث، كما عنت حركة دول عدم الإنحياز كتجمع إقليمي هام بهذه المسألة من خلال إصلاح النظام الدولي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية، في تفصيل ذلك، انظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

وما يؤكد ذلك سعي الولايات المتحدة الدؤوب للتأثير على مجرى العلاقات الدولية، وتوظيفها لعديد من الوقائع الدولية في خدمة منظورها الأحادي النظري لفكرة النظام العالمي الجديد. ومن ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية بحجة مكافحة المخدرات. وتدخلها كذلك في الصومال تحت شعار القانون الدولي، وتدخلها في شئون دول أخري تحت ذريعة محاربة الإرهاب علي غرار الحصار الذي تم فرضه علي ليبيا، وعلي السودان كما إنها تدخلت في شئون دوله مثل العراق بعد إن دمرته واحتلته بحجة تأديب جل المارقين علي هذا النظام الدولي والشرعية الدولية ؛ ولكن في الوقت ذاته نراها قد أغمضت عينيها عما يدور في فلسطين والأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل، حيث تمارس الأخيرة كافة أساليب القمع والإرهاب ضد أبناء الشعب العربي هناك في تحدي واضح منها للقانون الدولي والشرعية الدولية وللسلام العالمي ولحقوق الإنسان[1].

كما أنه وخلال الفترة القصيرة من عمر ذلك النظام يتضح لنا بأنها تمكنت من بسط نفوذها بطريقة واضحة للعيان علي الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أصبح مجلس الأمن الدولي يقوم بكل ما من شأنه أن يخدم مصالحها وأهدافها ولو كان ذلك علي حساب ومصالح دول العالم، ولعل القرارات الصادرة من المجلس ضد كل من العراق وليبيا والسودان لدليل واضح علي ذلك. أيضاً تمكنت الولايات المتحدة من استخدام الجمعية العامة للأمم المتحدة كأداة لإلغاء القرار رقم (3379) الصادر عام 1975 ف الذي يصف الصهيونية بالعنصرية .

ومن المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ علي تفوقها وتفردها بقيادة النظام الدولي الراهن ولو كان في ذلك تهديد لمصالح وأمن دول العالم ، لتذهب تلك الوعود التي نادى بها الرئيس الأمريكي بوش الأب للوضعية

---

[1] - لمزيد من التفاصيل انظر ، عيسى درويش ، العرب وتحديات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 72 .

التي سيكون عليها العالم والتي من شأنها تحقيق العدل والأمن والرفاهية لشعوبه أدراج الرياح .

وإذا ما استمر انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة علي النظام الدولي الراهن، فإن ذلك من شأنه أن يبعث إلي المزيد من حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في ذلك النظام ، بل أن الأمر قد يتعدى ذلك بان تشعر العديد من دول العالم بعدم الإحساس بالأمن.

خلاصـــــــــة:

إن النظام العالمي الجديد كمبدأ نظري يسعى لتقديم المصلحة الدولية على سواها من المصالح الإقليمية، بحيث يكون للمنظمة الدولية (الأمم المتحدة) دوراً في حماية مثل هذه المصالح، إلا أن ذلك لم يكن إلا مجرد أمنية ضلت طريقها للواقع الدولي المعاش. ولقد تعددت الآراء حول حقيقة وجود فكرة النظام العالمي الجديد ممن هو مؤمناً بوجوده، وأن الولايات المتحدة هي من تقوده، إلى قائل بعدم وجوده وإنما هو مجرد ظاهرة مفتعلة إبتدعها الغرب، كما ذهب اتجاه ثالث للقول بوجوده على أنه في طور التكوين، وأن ملامحه لم تبرز بعد. وقد ساق كل فريق حججه التي تؤكد وجهة نظره، أما النظرية العالمية الثالثة فقد وصفته بلا نظام وأنه مجرد مرحلة فوضى يمر بها العالم بسبب تحكم قطب واحد فيه هي الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بمصالحها الخاصة. هذا في الوقت الذي يرى فيه الباحث أن الأوضاع الدولية الراهنة التي بدأت بإنهيار التوازن الدولي على نحو ما عرفنا سلفاً تعد بداية ظهور نظام عالمي جديد، . و أن سمة هذا النظام في المدى القصير الذي يمثل البعد الزمني للدراسة تظهر بجلاء إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته، سيما في ظل الغياب الكامل للمنافسة من دول كبرى في حجم الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا الاتحادية والصين، لافتقارها للمؤهلات اللازمة التي تمكنها من لعب دور رديف إلى جانب الولايات المتحدة في صياغة هذا النظام.

المبحث الثاني

النظام العالمي الجديد وفاعلية المنظمات الدولية والإقليمية وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي

إن ظهور النظام العالمي الجديد ومدى التسليم بوجوده كحقيقة قائمة في المجتمع الدولي بعيداً عن الجدل السابق، تقتضي دراسة مدى علاقة هذا النظام بالمنظمات الدولية والإقليمية، وهل تأثر عمل هذه المنظمات وآلياتها بسبب حلول هذا النظام وفرضه لمعطياته الخاصة على الساحة الدولية فيما يتصل بمقتضيات الأمن القومي العربي؟ إن النظام العالمي الجـــديد كمفهوم سائد (وأنه ليس مجرد عوامل تضافرت وتشكلت لتفرز هذه الصيغة للحياة الدولية) يفرض حقيقة أنه ليس ثمة منظمة دولية أو تجمع دولي أو إقليمي إلا وتأثر به مع فارق التأثير ونسبيته، حتى أن الاتحاد الأوروبي الـــــذي يعد منظمة إقليمية هامة (بالنظر لدوله التي كان لها الدور الأبرز في سير العلاقات الدولية خلال حقب زمنية مختلفة) لم يكن منأى عن دائرة التأثر، خاصة فيما يتصل ببعض الأزمات التي كانت أوروبا مسرحاً لها خلال الحيز الزمني للدراسة، من ذلك الحرب اليوغسلافية تلك التي كان لها الدور الأبرز في حسمها لعبته الولايات المتحدة الأمريكية باستخدامها بعض الأدوات ووسط غياب شبه كامل للإتحاد الأوروبي. إن انعكاسات النظام العالمي الجديد على الأمم المتحدة بوصفها منتظم دولي ينضوي تحت لوائه كافة الدول العربية إلى جانب بقية دول العالم، وكذلك الاتحاد الأفريقي كمنظمة دولية إقليمية تضم في عضويتها ما يقارب من نصف الدول العربية يكتسي شيئاً من الأهمية لصلة ذلك بالأمن القومي العربي. عليه فإن هذا المبحث سوف يكون مقسماً إلى- النظام العالمي الجديد و فاعلية الأمم المتحدة أولاً، النظام العالمي الجديد و فاعلية الاتحاد الأفريقي ثانياً، وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي.

أولاً: النظام العالمي الجديد وفاعلية الأمم المتحدة:

منذ أن تم الإعلان عن تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945 إفرنجي أسندت إليها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين . وهي معنية باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة وفعالة لمنع وإزالة الأسباب التي تهددها .

ويرى العديد من المراقبين والسياسيين إن المنظمة ومنذ إنشائها لم تستطع القيام بمهامها علي أتم وجه ، ذلك أنها شهدت أكثر من مائه نزاع عالمي كان نتيجتها الفتك بأكثر من عشرين مليون إنسان عجزت أتم العجز عن التصدي لها ، ولعل ذلك من المبالغة في استخدام حق النقض (الفيتو)، حيث استخدم 279 مره مما وقف عقبه أمام فاعلية مجلس الأمن خاصة في ظل وجود قطبية ثنائية سيطرت علي سير العلاقات الدولية[1] .

وفي هذا الصدد يرى بعض المختصين إن توازن القوى بصيغته القديمة حد من دور الأمم المتحدة في صنع السلام ، واقتصرت مهامها علي العمليات التي خدمت مصالح الدولتين القطبين وحدهما ، ولم تمتد هذه العمليات لإبراز صيغ جديدة للسلام ، بل إن الدور المتاح للأمم المتحدة كان مجرد دور فني كمراقبة وقف إطلاق النار عند وقف الحروب في حين لم يتسع ليشمل دور سياسي[2] .

وهكذا عجزت الأمم المتحدة كمؤسسة دولية أن يكون لها دور جدي وحاسم في إدارة العلاقات بين الدول، وتوجيهها الوجهة المثلي التي من شانها خدمة أغراض المجتمع الدولي .وبذلك تحولت لمجرد محفل دبلوماسي لشجب أو تأييد مواقف وسياسات الدول علي اختلافها، ونعت تصرفاتها بالمشروعية أو بعدمها[3].

وبوصول جورباتشوف إلي الحكم في الاتحاد السوفيتي عام 1985 ف، ونتيجة لتمسكه بسياسة الإصلاح علي المستويين الداخلي والخارجي، كما تم

1- أنظر: محمد نعمان جلال ، مستقبل الأمن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .
2- أنظر: ألفت حسن اغا وآخرون ، الأمم المتحدة في خمسين عاما ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1996 ف) ص 26 .
[3] أنظر: عبدالواحد عبدالناصر ، النظام العالمي الجديد، (الرباط: مطبعة آليت، 996 [ف) ص 118.

توضيحه سلفا – ورغبة منه في التقارب مع الغرب ، تم التوصل لعقد لقاء بين العملاقين في شهر الحرث (نوفمبر) عام 1985 إفرنجي بجنيف ، واعتبر هذا اللقاء كأبرز حدث دولي خلال عقد الثمانيات حيث شكل بداية لوضع حد للحرب الباردة الثانية التي تزعمها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان[1] .

كما حرص جورباتشوف علي تفعيل الإصلاحات التي نادى بها داخليا وخارجيا ، حيث كانت لدية قناعة بأن هذه الإصلاحات تتطلب مناخا دوليا خاليا من التوتر ، وبذلك قرر أن يكون للأمم المتحدة دور فعال ونشط في حفظ السلم والأمن الدوليين ، والقيام بواجباتها المناطة بها علي أتم وجه .

ولخدمة الإغراض السابقة فإن الاتحاد السوفيتي – سابقا– قرر تقليص خطوطه الخارجية إلي الحد الذي يتفق مع قدراته الاقتصادية ، وكذلك الانسحاب من كل المواقع وبالقدر الذي لا يفقده مكانته الدولية[2] .

كما أنة وحتى يكون انسحاب الاتحاد السوفيتي من المواقع المقترحة كريما سيما في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الجهة المرشحة لشغل هذه المواقع ، فقد طالب جورباتشوف في كلمته التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من الكانون– ديسمبر– 1988 إفرنجي بدور اكبر للأمم المتحدة وعلي الأخص مجلس الأمن ، وذلك باتخاذ إجراءات وضمانات عملية من شانها تقليل حدة التوتر في المجتمع الدولي ، والسيطرة علي مناطق الأزمات ، وكذلك دعمه لمبدأ حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وتفعيل دور المنظمة بما يحقق هذه المستهدفات[3] .

لقد ساهم هذا التوافق بين العملاقين في بعث الحياة في آليات الأمم المتحدة من جديد ، إذ تمكنت خلال الفترة من 1987 – 1990 ف من المساهمة في إنهاء عديد من الصراعات الدولية ، وحل كثير من الأزمات القائمة في كل من– انجولا

---

[1] أنظر : عنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[2] أنظر : حسن نافع، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945ف، مرجع سبق ذكره، ص 277.
[3] نفس المرجع والصفحة ذاتها.

،السلفادور ، نيكاراجوا ،جنوب افريقيا وازمة الخليج الثانية بالقدر الذي حدا بكثير من الدارسين للقول بتميز الأمم المتحدة في هذه المرحلة والتي ظهر فيها النظام الدولي بين القطبين علي مستوى كبير من التوازن المبني علي التعاون وليس علي الصراع[1].

وهكذا فقد اتسمت هذه الفترة التي أعقبت الحرب الباردة بالتفاؤل والارتياح، إذ ظهر هناك تطلع لدور جديد وفعال للأمم المتحدة ، سيما بعد هذا النجاح الذي حققته أو ساهمت في تحقيقه.

لقد تضاعف تفاؤل العالم بأمم متحدة جديدة وعلي الأخص بعد تمكنها من اتخاذ موقف موحد وفعال تجاه الغزو العراقي للكويت في الثاني من هانيبال -أغسطس – عام 1990 ف ، وهكذا بدأ وللوهلة الأولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتبلور نظام الأمن الجماعي الذي اقره ميثاق الأمم المتحدة .

إذ توصل مجلس الأمن بعد ساعات قليلة من الغزو العراقي للكويت في الثاني من هانيبال – أغسطس- 1990 إفرنجي للقرار رقـــم 660 القاضي بإدانة ذلك العدوان ، وأنة يعد انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية ، علاوة علي تهديده للسلم والأمن الدوليين ، كما طالب ذلك القرار الدولة المعتدية بالانسحاب الغير مشروط، وان تحتكم هي والدولة المحتلة لأسلوب المفاوضات لحل النزاع القائم بينهما[2].

وقد أسهبت الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن في إصدار القرارات ضد العراق منذ بداية الأزمة وحتى نهاية شهر الحرث – نوفمبر– من العام 1990 ف وبما يعكس خطورة الموقف وتفاقم الوضع القائم . ذلك إن القرارات المتخذة في هذا الشأن وصل عددها أثنى عشر قرار أدار من خلالها مجلس الأمن الأزمة

---

(1) المرجع السابق ص 275

(2) حسن نافعة الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سبق ذكره ، ص306

مستخدما صلاحيات الفصل السابع ، كما قام بتفويض قوات التحالف وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في حل الأزمة عسكرياً . وذلك في الفترة الممتدة من التاسع والعشرين من الحرث – نوفمبر- حتى الثالث من شهر الطير – أبريل - 1991 ف ، وبعد أن تعذر ثني الرئيس العراقي عن قراره[1].

وهذا التفويض يعكس قصور مجلس الأمن في أدائه لمهامه، والنهوض بصلاحياته المقررة له ، وذلك يبدو واضحاً في تنازله عن تلك الصلاحيات لدولة عظمي كالولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الأجدى به أن يفوض مثل هذه الإجراءات للقوات التابعة للأمم المتحدة . وان كان البعض يرجح تخلي الأمم المتحدة عن إدارة تلك الأزمة ، وتفويض قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لسببين، إحداهما يكمن في افتقار مجلس الأمن للآلية العسكرية القادرة علي احتواء الموقف، وهذا بسبب الحرب الباردة التي حالت دون تشكيلها في السابق. أما الثاني فمرده أن الأزمة عرت الإتحاد السوفيتي من حقيقته كقوة عظمي مؤثرة ، وكشفت عن بدء انهياره ، وهذا دفع الولايات المتحدة لاتخاذ زمام المبادرة وسحب البساط من تحت الأمم المتحدة سعياً منها وراء الوصول لأهداف استراتيجية تحقق مصلحتها ، دون النظر لمصالح المجتمع الدولي[2].

إلا إن المبرر الأول والمتمثل في افتقار مجلس الأمن للآلية العسكرية اللازمة لاحتواء الأزمة ، وان هذه الآلية لا وجود لها في الأصل ، يمكن الرد عليه .إذ أن الواقع يكشف عن وجود مثل هذه الآلية في السابق متمثلة في القوات الأممية. وإن كان نجاح هذه الوسيلة حينذاك وعند أدارتها لكثير من الأزمات كان نجاحاً نسبياً مرهوناً بتلاقي مصالح الدول الكبرى من ناحية ، أو عدم أهمية النزاع موضوع التدخل في ميزان تلك الدول . وتفقد تلك الوسيلة جدواها وفعاليتها كلما تعارضت تلك المصالح .

1- نفس المرجع ، ص ص 305-307

2- نفس المرجع ، ص308 .

أما المبرر الثاني وان كان منطقياً ، إلا انه لا يقلل من حقيقة إن الأمم المتحدة يمكنها لعب دور حيوي في معالجة تلك الأزمة . ومن ثم ملء الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار قوة عظمي مؤثرة كالاتحاد السوفيتي ، وانفراد دولة التوازن (الولايات المتحدة الأمريكية) بموقع الصدارة . ولعل ذلك الدور متوقفا علي ذاتية المبادرة في احتواء ذلك الخلاف بأن تكون منبثقة من الأمم المتحدة كمنظمة دولية ، وليست نابعة من دولة لها مكاسب استراتيجية خاصة تسعي لتحقيقها في منأى عن المجتمع الدولي .

لقد منح ذلك التفويض قوات التحالف حق اختيار الوسيلة المناسبة لإجبار العراق علي تنفيذ قرارات مجلس الأمن . واستغلت الولايات المتحدة ذلك لتأكيد قيادتها للعالم ، وأتضح أن قرار إدارة الأزمة قراراً أمريكيا خالصاً ، إذ أنها هي التي وضعت الخطط العسكرية ، وهي التي حددت بداية ونهاية الحرب، وكذلك نوع الأسلحة المستخدمة، والأهداف المحددة .

ساهم ضعف الاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج الثانية في انفراد الولايات المتحدة بإدارة الأزمة، والتوسع في تحقيق أهدافها . وقد وصف بعض الباحثين كيفية تعامل الولايات المتحدة في حل الأزمة، بأنها أمعنت الإمبريالية الأمريكية وحلفاؤها في تدمير العراق وإذلال جيشه علي نحو يكشف نوايا أمريكية بعيدة كل البعد عن سبب التدخل المباشر وهو تحرير الكويت الذي أصبح مجرد ذريعة ، في حين تمحورت الأهداف الرئيسية حول أضعاف المؤسسة العسكرية العراقية، وكل ذلك لحساب العدو الصهيوني وحلفائه[1]

كما أنه وعقب نهاية الحرب بهزيمة العراق وانسحابه من الكويت أعتبر البعض أن الأمم المتحدة حققت نجاحاً مميزاً في تعاملها مع هذه الأزمة ، مما دفع

---

[1] - أنظر: مسعود ضاهر " المتغيرات الدولية ، حرب الخليج ومستقبل الوطن العربي " مجلة الوحدة (الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 80/79 ابريل ، مايو ، 1991 ف) ص 37

المراقبين والدارسين للاعتقاد بأن هذا النجاح يدشن الطريق نحو خلق نظام عالمي تتحقق فيه العدالة والأمن والسلام لدول العالم كبيرها وصغيرها .

إلا إن ذلك التفاؤل لم يدوم طويلاً ، فما أن تم الإعلان عن إنهيار الاتحاد السوفيتي واختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة ، حتى تبددت تلك التوقعات .

حيث ظهرت السيطرة الأمريكية واضحة علي مؤسسات الأمم المتحدة سيما مجلس الأمن الدولي، إذ سخرت الولايات المتحدة هذه المؤسسات لتنفيذ سياستها وخدمة مصالحها الذاتية في مختلف أنحاء العالم[1].

إن ذلك يبدو جلياً في التدابير العسكرية المتخذة ضد العراق عقب هزيمته والمتمثلة في إجباره علي تدمير أسلحته، وإخضاعه للجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة بحجة أنة يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر[2] .

وقد تم استغلال الأمم المتحدة كمظلة قانونيه دولية لإخفاء ممارسات أمريكا وبريطانيا والمتمثلة في تقليص سيادة العراق علي أرضه ، علاوة علي العقوبات الاقتصادية المفروضة علية اعتباراً من عام 1990ف رغم التزامه التام بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالخصوص .

والمتتبع للسياسة الأمريكية يمكنه ملاحظة إن الولايات المتحدة لا يثنيها عن قراراتها كائن من كان بما في ذلك الأمم المتحدة متي رأت إنها تقف حائلاً دون تحقيق أهدافها كما فعلت حينما قامت بتوجيه ضربة للعراق عام 1998 ف ، وكذلك الأمر عند احتلالها له في السابع عشر من شهر الطير – ابريل–2003 ف

---

[1] - أنظر: عبد الله الطاهر مسعود ، الأسس الأيديولوجية لبناء الاتحاد السوفيتي السابق وعوامل انهياره ، دراسة مقارنة في فلسفة السياسة ، (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 2001 ف) ، ص 416.

[2] - أنظر: عبد الواحد الناصر ، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية ، ط3 (الرباط : منشورات دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع ، 1995 ف) ص 292

بالتعاون مع بريطانيا رغم معارضة الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن (فرنسا ، الصين ، روسيا) لهذه الحرب.

كما انه وبالنظر لما تعانيه الولايات المتحدة وبريطانيا من أزمة حقيقية في العراق الآن جراء تصاعد المقاومة الوطنية تجاهها، فأنها(أي الولايات المتحدة) تسعى جاهدة لإقحام الأمم المتحدة في الأزمة بحجة حفظ الأمن والاستقرار في العراق، وذلك كتغطية لعجزها وفشل سياستها في النفق العراقي .

وهكذا أصبحت المنظمة الدولية حسب رأي بعض الدارسين أداة طيعة في يد السياسة الأمريكية، فهي من ترسل المراقبين لشمال العراق ، وتتخذ الأوامر لتخصيص ثلثي عائدات نفطه للتعويض عن أضرار عدوانه علي الكويت ، وكأن هذا البلد الذي هدم وخرب قدراً علية أن يكون خاضعاً ذليلاً دون أن يكون له حق إعادة بناء الحياة علي أرضة مرة أخري[1] .

وقد نحت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ذات المنحي مع ليبيا من خلال أزمة لوكربي مع فارق القياس مع الأزمة العراقية ، حيث حثت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي علي اتخاذ قرارات تقضي تسليم ليبيا لاثنين من رعاياها بتهمة تفجير الطائرة التابعة لشركة البانام الأمريكية فوق قرية لوكربي الاسكتلندية بتاريخ 21 الكانون – ديسمبر– 1989 ف .

إذ وافق مجلس الأمن علي إصدار القرار رقم 731 بتاريخ 21 أي النار– يناير– 1992 ف، مذعناً فيه للمطلب الأمريكي والذي استند فيه علي مبررات تضمنت قلقه العميق من تصاعد أعمال الإرهاب الدولي التي بدورها تهدد السلم والأمن الدوليين[2].

---

[1]- أنظر: احمد عبد الحميد شرف سيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج ، (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1992 ف) ص300 .

[2]- مها محمد الشوكي ، إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن ، (ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 2000 ف) ص 44

غير أن ليبيا في الواقع رفضت مبدئياً تسليم مواطنيها مستنده في ذلك علي اتفاقية مونتريال* الصادرة في 23 الكانون -ديسمبر- 1971 بشأن حوادث الطيران المدني والتي تعد الجماهيرية عضواً مصدقاً عليها.

كما أن تصرف ليبيا حيال الأزمة لم يروق للولايات المتحدة، فدفعت مجلس الأمن لاستصدار القرار رقم 748 عام 1992 ف والقاضي بفرض عقوبات محددة ضد ليبيا تبدأ في 15 الطير - إبريل - من ذات العام متي تقاعست هذه الأخيرة عن تنفيذ القرار رقم 731 ، وقد صدر القرار الأخير في إطار الفصل السابع، وهو بذلك يعد ملزماً لكافة الدول الأعضاء .

ولم يتجاوب مجلس الأمن رغم المرونة التي أظهرتها ليبيا تجاه الأزمة، وذلك بسبب الضغط الذي مورس عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومن ثم قام بفرض عقوبات أخذت طريقها للتطبيق اعتباراً من شهر الطير - ابريل- عام 1992 .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أمعنت الدولتين في توجيه مجلس الأمن لاستصدار قرار آخر يهدف إلي تشديد العقوبات، ومضاعفة الحصار المفروض علي ليبيا . حيث أصدر مجلس الأمن قراره رقم 883 والذي تضمن فرض قيود تتعلق بتحديد كيفية التصرف في عائدات النفط الليبي من الصادرات، علي أن يقوم مجلس الأمن بالوقوف علي تطورات ومراجعة الموقف، وكذلك مراجعة العقوبات المقررة كل ثلاثة اشهر[1] .

وهكذا نجد إن الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا تقوما بإقحام الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن كل ما كان ذلك يخدم مصالحهما ويحقق أهدافهما،

---

* لقد نصت المادتين السابعة والثامنة من اتفاقية مونتريال علي إن الدولة التي يتواجد علي إقليمها متهمون أو مشتبه فيهم حرة في تسليمهم أو محاكمتهم بنفسها ، كما يجب أن يكون التسليم أو المحاكمة متفق مع القانون المرعي في الدولة المعنية - بالتريسيو نولاسكو- انمي شاوس - ايلان دبمس ، الأمم المتحدة والشرعية الجائرة ، تعريب فؤاد شاهين (بيروت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1995 ف) ، ص 26

[1]- أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى" كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني إلي البعد السياسي " المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 223 ، 1997/9 ف) ص 45

وكلما كانت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص قضية معينة لا تتمشى ومصالح الولايات المتحدة عملت هذه الأخيرة علي تحييدها مستخدمة وسائلها الخاصة التي تمكنها من بلوغ غاياتها .

وقد كان ذلك واضحاً و جلياً في تعاملها مع القضية العراقية والقضية الليبية علي النحو الذي بيناه سابقاً . وهذا بدوره يعد تطبيقاً لسياسة المكاييل المزدوجة التي كثيراً ما أبت الولايات المتحدة علي انتهاجها حيال القضايا العالقة، وما يؤكد هذه السياسة تعامل الولايات المتحدة مع الصراع العربي – الإسرائيلي ، ذلك انه ورغم صدور قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 242 – 338 والمتضمنان إيجاد تسوية عادلة شاملة لذلك النزاع ، إلا أن المفاوضات التي تمت بداية في هذا الصدد من خلال مؤتمر مدريد في نهاية عام 1991 بين الأطراف العربية ذات العلاقة و إسرائيل كانت تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قبل انهياره .

أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمي ، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية برعاية تلك المفاوضات دون الالتفات لأي دور يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة رغم القرارات الأنفة ، وبتطور الأحداث تبين أن ذلك المؤتمر لم يكن سوى مظلة واهية وهشة لمفاوضات ثنائية منفردة بين الأطراف العربية كل علي حدة وإسرائيل[1].

وهكذا فقدت التسوية التي جمعت بعض الأطراف العربية وإسرائيل والتي بدأت بمؤتمر مدريد عام 1991 ف أي أساس قانوني يجد حقيقته في قواعد القانون الدولي ، كما كانت تعوزها الشرعية الدولية، ومحكومة بفارق موازين القوى بين الأطراف المتفاوضة .

---

[1]. انظر: حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، مرجع سبق ذكره ، ص. ص. 341، 342.

ولقد رأي البعض إن إقصاء الأمم المتحدة من عملية التسوية التي تستند لقرارات صادرة عن مجلس الأمن يعد أمراً غير منطقياً، كما أنة لا يستقيم مطلقاً مع شعارات النظام الدولي الجديد .

كذلك فإن استبعاد أي دور للأمم المتحدة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإيجاد حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، يبعث علي الاعتقاد بأن النظام العالمي الجديد يعني وجود مناطق محجوزة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النظام . كما إن الأزمات التي تعيشها تلك المناطق تخضع في المعالجة لقواعد أخري مختلفة تماماً عن قواعد الشرعية الدولية[1] .

ومن ثم فإن استقصاء أي دور للأمم المتحدة في تسوية ذلك الصراع لا يعطي للمفاوضات والاتفاقيات التي يتوصل إليها أطراف النزاع أي طابع شرعي ، مما يدفع الدولة الأقوى وهي هنا إسرائيل للتنصل من نتائج المفاوضات والاتفاقيات التي تمت، معتمدة في تنصلها من المسؤولية علي تفوقها العسكري .

وإمعانا من الولايات المتحدة الأمريكية في غل يد الأمم المتحدة في التدخل في المشكل العربي الإسرائيلي وبما يؤكد إن هذا النزاع يدخل في صميم مناطق النفوذ المحجوزة للولايات المتحدة . فقد سعت هذه الأخيرة لمؤازرة إسرائيل ومباركة خطواتها وأعمالها التي تقوم بها في مواجهة الفلسطينيين ، ومن ثم جندت كل إمكانياتها وجهودها المادية والدبلوماسية لدعم الموقف الإسرائيلي باستعمال حق النقد (الفيتو) في مجلس الأمن لإجهاض مشروع قرار يدين الاستيطان الصهيوني في أبو غنيم . كذلك تمكنت من إلغاء قرار الجمعية العامة بالأمم المتحدة رقم (3379) الذي يعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية[2].

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المأساة الصومالية التي سادت في الداخل بين الفصائل الصومالية المتناحرة علي السلطة لتقحم مجلس الأمن الدولي

1- المرجع السابق ، ص. ص 242 ،243

2- أنظر: سمير طرابلسي وآخرون " الأوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الأزمة " المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 227 ، 8/ 1998 ف) ص 105 .

في الأزمة، والذي بدورة قام بفرض حظر علي بيع أي سلاح أو معدات إلي الصومال في أي النار- يناير- 1992 ف، علي اعتبار إن ذلك يمثل تهديد للأمن والسلم الدوليين، واستند مجلس الأمن الدولي في تعامله مع هذه الأزمة إلي أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وصدرت العديد من القرارات من المجلس بشان إرسال مراقبين دوليين للقيام بأعمال إنسانية، والوقوف علي مدى التزام الأطراف المتنازعة لوقف إطلاق النار ، إلا أن ذلك لم يقف حائلا أمام رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة علي القرن الأفريقي، مستغلة الوضع السائد في الصومال في تلك الفترة لتقوم في السادس والعشرين من شهر الحرث- نوفمبر- 1992 ف بعرض طلب علي مجلس الأمن الدولي يخولها بإرسال قوات أمريكية للصومال لنقل وتأمين إمدادات الإغاثة الدولية إلي الصومال [1]

وفي الرابع من الكانون – ديسمبر- 1992 ف أصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 794 سمح فيه بانتشار قوات عسكرية في الصومال تحت القيادة الأمريكية تتولى عملية حماية المساعدات الدولية المرسلة إلي الشعب الصومالي، وقد أجاز القرار استخدام القوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك [2]

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام الأمم المتحدة والزج بإسمها في الأزمات لإضفاء البعد الدولي على ذلك، وإن كل هذه الأفعال تتم بإسم هذه المنظمة الدولية الممثلة للمجتمع الدولي وتحت رعايتها، في حين أن الواقع الفعلي يؤكد أن أمريكا هي من تدير هذه الأزمات استناداً لمبدأ القوة، مستغلة تلك المنظمة وعلى نحو رخيص لخدمة أغراضها وأهدافها الذاتية، ولو كان ذلك على حساب أمن الدول الأخرى، وهكذا تحولت منظمة الأمم المتحدة لواجهة هشة تخفي وراءها التفرد الأمريكي المطلق في قيادة العلاقات الدولية، وهذا أثر سلباً على

---

(1) قطر عبد الواحد الناصر ، النظام العالمي الجديد ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

(2) انظر المرجع السابق ، ص ص 158 - 159

وراءها التفرد الأمريكي المطلق في قيادة العلاقات الدولية، وهذا أثر سلباً على دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية ينبغي لها أن تلعب دوراً فاعلاً في صياغة تلك العلاقات وبما يؤدي لتضييق الهوة الناتجة عن إنهيار منظومة التوازن الدولي على النحو السابق وصفه.

عليه فإن انفراد الولايات المتحدة بالصدارة خلال الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي ساهم في إضعاف فاعلية الأمم المتحدة كمنظمة دولية، وكذلك أجهزتها بما فيها مجلس الأمن. كما إن عمل الولايات المتحدة بمفردها في حقل العلاقات الدولية تجاه القضايا والأزمات القائمة مستندة في ذلك لاستخدام القوة أدي إلي تقويض دور الأمم المتحدة ، وأصبحت قدرة هذه الأخيرة علي اتخاذ موقف محدد فيما يتصل بالقضايا الدولية بصفة عامة، والقضايا العربية بشكل خاص رهيناً بمدى جدية ورغبة الولايات المتحدة في اتخاذ مواقف إيجابية بصدد هذه القضايا أولاً، وكذلك مدى خدمة تلك المواقف لمصالحها الذاتية ثانياً .

لقد أصبحت منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها سيَّما مجلس الأمن خاضعة لإرادة الولايات المتحدة ، وأنها تسير وفق مشيئتها ، وهذا بدورة اثر بشكل مباشر علي فاعلية تلك الأجهزة في حفظ السلام والأمن الدوليين ، وفض المنازعات الدولية علي هدى مبادئ وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية .

كما إن استمرار الدور السلبي للأمم المتحدة وأجهزتها علي هذا النحو ، من شأنه أن يقود إلي استعداء منظمات أخري غير حكومية عليها وعلى مؤسساتها ، ولعل هذا ما تسعي إلية الولايات المتحدة من خلال عملها علي تفعيل دور منظمات كمنظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك علي حساب دور منظمة الأمم المتحدة .

إنه أضحت ثمة قناعة من قبل المجتمع الدولي متمثلة في معظم دول العالم بضرورة العمل علي تفعيل دور الأمم المتحدة، وان تكون هذه المنظمة معبرة عن إرادة المجتمع الدولي لا إراده الدول الخمس الكبار ، وهذا يقتضي توسيع دائرة

منح حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ليشمل اكبر عدد من الدول، أيا كان حجمها وقوتها، ويكون ذلك بشكل دوري، بحيث تمثل كافة الكيانات الإقليمية السائدة في العالم .

ومن ثم وجب إعادة النظر في الأمم المتحدة كمنتظم دولي هام، والعمل علي إصلاح مؤسساتها. والقواعد التي تحكم سير عملها بما يحقق تطلعات شعوب العالم، وأن يكون مبدأ السيادة والمساواة بين أعضاء المجتمع الدولي جوهر هذا الإصلاح.

ذلك أن ترميم الأمم المتحدة وتنشيط أدواتها من شأنه أن يحقق أهدافها الرئيسية التي في مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين، هذان العنصران الهامان اللذان كانا السبب المباشر في بعث هذه المنظمة وظهورها للوجود، وهذا سوف يمتد ليشمل تحقيق أمن كافة الدول التي تتصل بهذه المنظمة برباط العضوية، وتعد الدول العربية جزء من هذه الدول. ذلك أن القيام بإصلاح جذري لهذه المنظمة كفيل بتامين ظروف مثالية لحل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال حل شامل لهذا المشكل في عمومة وليس من خلال نظرة أحادية للصراع وبالقدر الذي يترك آثاره الايجابية على المنطقة العربية ومن ثم الأمن القومي العربي .

كما أن أصلاح المنظمة من شانه الحيلولة دون إقحامها في قضايا ذات اعتبارات سياسية علي غرار المشكل الصومالي ، وأزمة الخليج الثانية و مسائلة نوع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وما يسمي بقضية لوكربي التي تم فيها إقحام مجلس الأمن الدولي والذي بدوره قام باستصدار العديد من القرارات ضد ليبيا ، ففي هذه القضية تبين أن مجلس الأمن قد غلب الاعتبارات السياسية علي القانونية في مسالة يفترض أن تتم معالجتها بصورة قانونية وعن طريق محكمة العدل الدولية وبالقدر الذي يحفظ السلم والأمن الدوليين .

ثانياً: النظام العالمي الجديد وفاعلية الاتحاد الإفريقي:

ظهرت العديد من التحديات التي فرضت نفسها علي القارة الأفريقية في ظل الأحداث والتطورات التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين، وكان من الضروري أن تتعامل دول القارة مع تلك التطورات من خلال التعرف علي طبيعتها، والطرق الكفيلة للتعامل معها في سبيل تطوير مكانتها، وتعظيم قدراتها ومصالحها وبما يحقق أمنها القومي .

ولكن هناك سؤال يتبادر إلي الذهن مفاده . ما هي الكيفية التي رأت دول القارة أنها المثلي للتعامل مع تلك التطورات والأحداث وبالقدر الذي يحقق الآمن القومي لهذه الدول بما فيها الدول العربية؟ وهل بالفعل قادرة علي تحقيق تلك المكانة والأهداف التي تصبو إليها ؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الجزء من الدراسة .

لقد شهدت العقود الماضية تسلل العديد من القوي الأجنبية إلي القارة الأفريقية كفرنسا وأمريكا وإسرائيل وغيرها من الدول الأوربية ، حيث سعت تلك القوي إلي السيطرة علي الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها القارة ، ولعل هذه التدخلات تطال أمن دول القارة بما فيها الدول العربية .

ففرنسا علي سبيل المثال عمدت إلي فصل جنوب الوطن العربي عن القارة الأفريقية من خلال الترويج لفكره إنشاء دوله بربرية تمتد حدودها من النوبة حتى صحراء موريتانيا ، علي أن تحد الوطن العربي من ناحيته الجنوبية. ولعل ذلك لدليل واضح علي التهديد الذي قد يلحق بأمن تلك الدول[1] .

إن مثل هذا النهج من شأنه فك اللحمة العربية من خلال زرع كيانات عرقية مدعومة من الغرب وقائمة على أيديولوجيات غربية تسعى لضرب الوحدة العربية، وتشكيك الدول العربية في حقيقة بعض مقومات وعناصر وجودها (وحدة الأصل)، مما يعد مساساً كبيرا بواجبات الأمن القومي العربي، إذ أن ذلك من شأنه

1- انظر ، عطا محمد صالح زهرة ، في الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 366

أن يبث الروح العدوانية داخل النسيج الاجتماعي العربي، ومن ثم يؤدي ذلك لخلق صراع خفي يكون هذا الأمن ضحيته الأولى. لقد لاقت هذه السياسة بعض النجاح في بعض الدول العربية كالجزائر، وإن كانت هذه الدول فطنت لها وعملت على إفشالها بشتى الوسائل إدراكاً منها للضرر الذي قد يلحق بأمنها الوطني.

أيضاً دأبت إسرائيل ومنذ أمد بعيد من خلال سياساتها وبرامجها المتبعة في توظيف مفهوم الأمن المائي لخدمة هذه السياسات، وبما يدعم أمنها القومي، وهذا يقتضي منها أن تقوم بالتحكم في منابع المياه التي تعد عمق استراتيجي للدول العربية، سيما دول الجوار مصر التي كانت تمثل(السابق) خصم هام لها في الصراع العربي الإسرائيلي.

إن استخدام هذه السياسة والنجاح فيها، سوف يمكن إسرائيل من تأمين أمنها، وفي المقابل ضرب الأمن القومي العربي.

كما أن إسرائيل تسعي إلي أن يكون لها حضور واضح داخل القارة الأفريقية بغية تحقيق العديد من الأهداف من بينها. محاولة دعم اقتصادها الذي يعتمد أصلا علي المعونات الخارجية والأمريكية علي وجه الخصوص ، والي السعي لتهديد أمن مصر والسودان التي تربطهما علاقة مباشرة بنهر النيل، وحيث تكمن خطورة تلك التهديدات في محاولة محاصرة نهر النيل بهدف تقليل النسبة التي تصل إلي الدولتين، وهي في ذلك تلجأ إلي العديد من السياسات الاستراتيجية التي تلقي ترحيبا لدي بعض الدول الأفريقية مثل إثيوبيا التي تتعاون معها في بناء السدود علي مجرى نهر النيل الأزرق، بالإضافة إلي دعم إسرائيل لحركات التمرد في جنوب السودان[1].

ناهيك عن محاولة بعض الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية نشر قيمها السياسية والاقتصادية في دول القارة، مستفيدة من الانسحاب

---

[1] - انظر: عبدالله مسعود التركي، محاضرات في الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ص 14.

العسكري والسياسي الذي قام به الاتحاد السوفيتي (سابقا) من بعض المناطق الأفريقية التي كان يدعمها وتدور في فلكه .

لقد كانت المحاولات للوقوف في وجه التحديات الكبيرة التي تواجه القارة الأفريقية كثيرة. ومن منطلق المحافظة علي أمن القارة الأفريقية بما فيها الدول العربية، ولإنقاذها من حالة التخلف وعدم الاستقرار، وللوقوف ضد التدخلات الأجنبية التي تستهدف القارة وأمنها، رأى بعض قاده وزعماء تلك الدول الافريقية ضرورة اتخاذ موقف موحد وفعال تجاه تلك القضايا، وذلك من خلال منظمة إقليمية من شأنها النهوض بمسئولياتها، ومن ثم التعبير عن إرادة الدول الأعضاء فيها، وتحقيق تطلعاتها في السلم والأمن.

إن تلك المحاولات أفضت لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963ف، ولتكون الحل الوسيط الذي تتجه إليه الاتجاهات الشاردة عندما كانت الحرب الباردة علي أشدها، ولتقي القارة من ويلات الحروب والصراعات بين العملاقين المتناظرين[1] .

ثم جاء إعلان اتحاد المغرب العربي عام 1989ف والذي ضم كل من ليبيا تونس، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا كنتيجة لتلك المحاولات لقد اعتبر البعض هذا الاتحاد بداية الانطلاق نحو الاتحاد الأفريقي الذي تم الإعلان عنه لاحقا بفضل جهود أبناء المغرب العربي وعلي رأسهم العقيد معمر القذافي، لتحقيق أهداف رئيسية هامة تبلورت في النهوض بالقارة والحفاظ علي وحدتها[2].

كذلك تلت تلك الخطوات خطوة أخري هامة تمثلت في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في شهر النوار – فبراير عام 1998 في تلبية لمبادرة ليبية تتعلق برؤية القيادة الليبية بمسألة التكتلات، وقد ضم هذا التجمع ستة عشر دوله

---

[1] - انظر ،عبد الله الاشعل،الإتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة،(القاهرة : مؤسسة الطوابيجي للتجارة والطباعة والنشر ، 2002 -2003) ص 34

[2] - انظر ، نجاح قدور " مستقبل افريقيا في الألفية الثالثة : الاتحاد الأفريقي "مجلة دراسات ، العدد العاشر مرجع سبق ذكره / ص 131

هي ليبيا ، مصر ، المغرب ، تونس ، الصومال ، السودان ، جامبيا ، السنغال بوركينافاسو ، أفريقيا الوسطي ، إريتريا ، النيجر ، مالي ، تشاد ، جيبوتي نيجيريا[3]. كما أن انضمام الدول الإفريقية لعضوية هذا التجمع يزداد يوماً بعد يوم.

لقد حاولت دول التجمع تحقيق العديد من الأهداف بتجمعها هذا، أهمها منع القوى العالمية من تشكيل خارطة القارة في ظل ظاهرة العولمة، والعمل علي استثمار الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها، ومحاولة منع تلك القوي من الاستفادة من تلك الثروات، بالإضافة إلي العمل علي تحقيق وحده اندماجية بين شعوب ودول القارة من منطق وحده العرق والتراب لتحقيق الغايات والأهداف التي أنشئ من أجلها التجمع. وهذا من شأنه أن يخلق فضاء أفريقي خالص بعيداً عن الفضاءات الأخرى، مما يكسر حالة التبعية التي ظلت القارة الأفريقية تعيشها عمراً طويلاً.

ثم بدأت مسيرة العمل الإفريقي الجماعي تتجه نحو الإعلان عن الاتحاد الإفريقي في ظل عالم لا يعتد بالكيانات القزمية لتحقيق الأهداف السالفة ذاتها، وكانت أولى تلك المحاولات في بناء ذلك الاتحاد قد تجسدت في المبادرة التي تقدم بها العقيد معمر القذافي في القمة الأفريقية الخامسة والثلاثين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من الثاني عشر وحتى الرابع عشر من شهر يوليو (ناصر) عام 1999 ف . حيث أوصي خلال القمة بضرورة عقد قمة استثنائية بمدينة سرت بالجماهيرية العظمي خلال شهر سبتمبر من نفس العام كخطوه ضرورية لتفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بغية مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم منذ عقد التسعينات من القرن الماضي ، وللوقوف في وجه ظاهرة العولمة التي تسعي إلي استغلال مصادر وقدرات القارة في الجوانب الاقتصادية والسياسية

---

(3) أنظر: خالد حنفي علي "الإقليمية الجديدة في أفريقيا، أسباب التعثر مع التطبيق على تجمع الساحل والصحراء والسادك" مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 144، ابريل. (الطبر) 2001ف.

والاجتماعية، وبحث منهج واليات تحقيق الوحدة الأفريقية، وتفاعل الجماعة الاقتصادية طبقا لما ورد في معاهده ابوجا[1].

وتنفيذا لقرار القمة الأفريقية الخامسة والثلاثين ، شيدت مدينة سرت انعقاد القمة الأفريقية الاستثنائية الرابعة التي عقدت يومي الثامن والتاسع من شهر سبتمبر من نفس العام ، حيث صدر عن القمة العديد من القرارات نوردها علي النحو التالي[2] :

1- إنشاء اتحاد أفريقي يتماشى مع أهداف ميثاق المنظمة وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .
2- الإسراع بتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية من خلال:-
أ- تقصير فترات تنفيذ معاهده ابوجا .
ب- التعجيل بإنشاء جميع المؤسسات التي تنص المعاهدة عليها وهي ، البنك الأفريقي ، محكمة العدل الأفريقية، والبرلمان الأفريقي، الذي ستعمل الدول الأفريقية علي إنشائها بحلول عام 2000 ف .
ج -تقرير المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم تحقق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتجسد الاتحاد المرتقب .

3- تفويض المجلس الوزاري باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ القرارات المذكورة ، وإعداد نص قانوني دستوري بالاتحاد الأفريقي يأخذ في الاعتبار ميثاق المنظمة ومعاهدة ابوجا ، ويقوم المجلس الوزاري بتقديم تقرير عن ذلك إلي الدورة العادية (السادسة والثلاثين) لمؤتمر القمة الأفريقي المقرر عقدها في العاصمة التولوجيه (لومي)، علي إن تستكمل الدول الأعضاء تصديقها علي الاتحاد بحلول شهر الكانون -

---

1- انظر: سامية بيبرس " قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الأفريقي " ، مجلة السياسة الدولية ، العد 144 ، مرجع سبق ذكره ، ص 206
2- نفس المرجع ص 207

ديسمبر –عام2000ف، إن يتم إقراره رسميا عام 2001 ف خلال عقد قمة استثنائية بمدينة سرت.

4- تفويض الرئيس الجزائري عبد العزيز أبو تفليقه رئيس المنظمة –حينها– ورئيس جنوب أفريقيا تابوميسكي . بأن يقوما بالتشاور مع مجموعة الاتصال التابعة للمنظمة والمعنية بديون أفريقيا الخارجية بالتفاوض مع الدائنين لإفريقيا، بغية تحقيق الإلغاء التام لهذه الديون .

5- عقد مؤتمر وزاري أفريقي في اقرب وقت ممكن يخصص لدراسة الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة .

كما انبعثت عن القمة العديد من النقاط التي اعتبرها البعض إنها تشكل دوافع قيام الاتحاد الأفريقي والتي جاءت علي النحو التالي[1] :-

1- جعل منظمة الوحدة الأفريقية أكثر فعالية ومواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية .

2- اخذ واستلهام مبادئ الوحدة والانتماء الأفريقي التي أسسها الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة، تجسيداً للتضامن والتلاحم في مجتمع يتجاوز الحدود الضيقة . الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية .

3- متابعة طرق نضال الشعوب الأفريقية واستكمالها، حتى يتسنى للقارة إن تعيش كريمة مستقلة حرة في الألفية الجديدة .

4- معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية، وتعزيز تطلعاتها نحو الاندماج الكلي .

5- التصدي لتلك التحديات، ومعالجة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه القارة علي نحو فعال .

---

[1]- سليمان محمد منصور " السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الأفريقية من عام 1990 – 2000 ف " ،(الزاوية: جامعة العقد الفريد للتعليم العالي والجامعي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002 - 2003ف) ص 92 .

6- الدور الكبير الذي اضطلع به القائد معمر القذافي قائد الثورة ببالغ الحرص لفكره الاتحاد الأفريقي .

وفي العاصمة التوجوليه لومي التي شهدت انعقاد القمة الأفريقية السادسة والثلاثون خلال الفترة من العاشر حتى الثاني عشر من شهر ناصر (يوليو) عام 2000 ف تم اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وصدر عن القمة قرراً يحث جميع الدول الأعضاء علي ضرورة اتخاذ التدابير الضرورية للتوقيع والتصديق علي القانون التأسيسي في أسرع وقت ممكن لضمان سرعة التنفيذ [1].

وقد تضمن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي علي ديباجة وثلاثة وثلاثون مادة، مثلت الثالثة منها الأهداف التي يركز عليها العمل في الإتحاد الأفريقي وهي [2] :

1- تحقيق وحده وتضامن أكبر فيما بين الدول والشعوب الأفريقية .
2- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحده أراضيها واستقلالها .
3- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي .
4- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها .
5- تشجيع التعاون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
6- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة .
7- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية، والحكم الرشيد .
8- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب .

---

[1] - سامية بيومي " قمة سرت الاستثنائية الخامسة لإعلان الاتحاد الإفريقي " ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

[2] - احمد الرشيدي " الاتحاد الأفريقي دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية " مجلة دراسات ، العدد العاشر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 167 – 168 .

9- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .

10- تعزيز التنمية المستدامة علي المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية .

11- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوي معيشة الشعوب الأفريقية .

12- تنسيق وموائمة السياسات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقلة من اجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .

13- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز الأبحاث في المجالات خاصة مجالي العلم والتكنولوجيا .

14- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء علي الأوبئة التي يمكن الوقاية منها، وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

ورغم الحماس الواضح من جانب زعماء القارة الأفريقية نحو رفع مستوى أداء الاتحاد ، وتحقيق آمال وتطلعات الشعوب الأفريقية من خلال توفير الأمن والاستقرار والتنمية ، والعمل على مواكبة التطورات والإحداث الدولية بما يحقق مكانة مرموقة للقارة، إلا انه في الواقع هناك عديد من التحديات والملفات العالقة تبقى حجر عثرة في طريق نجاح وتفعيل أداء ذلك الكيان الوليد ، وتتمثل أهمها في:-

1- تحديات نابعة من واقع البيئة الأفريقية .

حيث يمكن تقنيدها إلى :تحديات أمنية ،مشكلة الحدود ،انتشار الإمراض السارية – تفاقم الديون الخارجية .

- التحديات الأمنية:

شهدت القارة الأفريقية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي موجه من الحروب الأهلية الطاحنة القائمة على أسس عرقية، ودينية، وتصارع على السلطة منها على سبيل المثال لا الحصر .

الصراع الدائر في الصومال ،والحرب الأهلية في السودان، وموزمبيق وإثيوبيا ، والإحداث الدائرة في الجزائر ، وليبريا والكنغو الديمقراطية . وفى هذا الصدد يقول أحد الخبراء في الشؤون العسكرية "إن أخطر ما يهدد الأمن القومي للبلدان الأفريقية هو الصراعات القبلية الداخلية، والتمرد المسلح، والانقلاب والثورات هما سمة سائدة في أفريقيا، وهى التهديد الرئيسي الحالي والخطير لأمنها القومي" [1].

كذلك فإن هذه الحروب لها أثارها الواضحة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك المجتمعات، حيث تدفق إعداد هائلة من اللاجئين إلى الدول المجاورة، ونزوح البعض الأخر داخل الدولة من أوطانهم وأقاليمهم ،وفقدان الدولة لسلطتها على زمام الأمور فيها، وسقوط أعداد كبيرة من أبناء القارة وقوداً لتلك الحروب، الأمر الذي يترك أثاره السلبية على الوضع الاقتصادي للدولة، إذ تؤدى هذه الحروب إلى شلل الحياة الاقتصادية بسبب الجموع الهائلة التي تفقدها القارة من أبنائها – كما بينا ذلك ، ناهيك عن الوضع الاجتماعي المنحل والفاقد لمقاييس التماسك، كما إن هذه الحروب تساهم في التدهور البيئي والإفراط في انتهاك حقوق الإنسان [2].

وسرعان ما تأخذ هذه الصراعات والحروب طابعها الإقليمي والدولي لتكن حجة وذريعة إمام تداخلات القوى الأجنبية، ليس بقصد التضامن مع دول القارة

---

[1]- نجاح قدور "مستقبل أفريقيا في الألفية الثالثة الاتحاد الأفريقي " مجلة دراسات ،العدد العاشر ، مرجع سبق ذكره ،ص 134 نقلا عن المشير ابو غزالة ،افريقيا إلى أين ؟.(القاهرة :الأهرام العربي ،العدد 107 ،4/1/ 1999 ف) ص29

[2] - لمزيد من التفاصيل انظر ،عبد الله الشعل ،الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة ،مرجع سبق ذكره ، ص 283

في حل الوضع المتفاقم، ولكن بدوافع أخرى تتعلق بغريزة السيطرة على مقدراتها وموقعها الاستراتيجي .ولعل الاهتمام الأمريكي بالوضع في الصومال ينصب في هذا الإطار .

لقد أثرت الحروب الأهلية الدائرة في كل من السودان والصومال والجزائر بوصفها دول عربية تقع في إطار القارة الأفريقية ودول أعضاء في الاتحاد الأفريقي تأثيراً بالغاً في أمن هذه الدول، وقد ألقى ذلك بظلاله على الأمن القومي العربي في عمومه من خلال تهديد أمن دول الجوار (العربية)، وتمكين بعض الدول الكبرى سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربية أخرى للنفاذ للمنطقة رغبة منها في أن يكون لها دور يحقق أهداف استراتيجية لها. ولإحياء رغبات دفينة تتعلق بأماني استعمارية قديمة لا زالت تخالج هذه الدول، إن ذلك من شأنه أن يؤثر على الأمن القومي العربي بحيث يظل محل تهديد من قبل هذه الدول، كذلك فإن هذه الحروب والتدخلات الأجنبية كثيراً ما تضر مؤسسات هذه الدول الدستورية وتشل حركة عملها، وهذا يؤثر سلباً على مظاهر التنمية والتقدم فيها، كما أنه يضر بالاستقرار الاجتماعي بها، ومن ثم يمتد أثره ليمس الأمن القومي العربي في عمومه.

إن فشل الاتحاد الأفريقي في علاج كثير من الأزمات والحروب الجارية في دوله بما في ذلك الدول العربية الأفريقية من شأنه أن يمس بالأمن القومي العربي بصفة عامة، ولعل الثغرات الدولية الهامة التي تبلورت في النظام العالمي الجديد سيكون لها دور كبير في إضعاف هذا المنتظم الإقليمي، وذلك من خلال تبني الدول الكبرى لمشاكل القارة مع تجاوز أي دور يمكن أن يلعبه هذا الاتحاد.

- مشكلة الحدود :

عمل الاستعمار منذ إن وطأت قدماه القارة الأفريقية إلى اقتسامها ، ورسم لها حدوداً إدارية تتماشى مع أهدافه ومصالحة ،وبعد رحيله عنها القارة ترك

وراءه مشكلة الحدود المصطنعة دون إن يعير أدنى اهتمام للتركيبية العرقية أو لوضع السكان فيها .

وأصبح أمام دول القارة أحد أمرين "إما إن ترث الدول الجديدة نفس الحدود الإدارية السابقة، و أما أن يكون لهذه الدول الحق في إعادة رسم حدودها بما يتوافق مع تركيبها العرقي، وامتدادات ثرواتها الطبيعية"[1].

مبدئيا تم الالتزام بهذه الحدود من قبل تلك الدول، وقد لعبت منظمة الوحدة الأفريقية دور أساسي في ذلك عندما وقفت مناهضة لأي حركات انفصالية، ودعت إلى ضرورة احترام قدسية تلك الحدود تفادياً لحدوث مزيداً من الحروب وعدم الاستقرار في القارة، وقد تبنى مؤتمر الشـــعب الأفريقي في أكرا عام 1958ف والمؤتمر الأفريقي الثاني عام 1964 ف في القاهرة تلك المبادئ[2].

إلا إن ذلك لم يمنع حدوث صدمات مسلحة بين دول القارة .على غرار الصدمات التي حدثت بين الأخوة الأشقاء في تونس والجزائر عام 1959 إلى 1970 ف، وكذا النزاع المغربي الجزائري عام 1963ف، والنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب ،النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا. والصراع المسلح بين إثيوبيا والصومال حول أوغادين ، والنزاع الكونغو الأوغندي [3].

لقد ظلت المسائل الحدودية بين كثير من الدول الأفريقية بما في ذلك العربية منها مشكلة وعائق كبير في عمل (منظمة الدول الأفريقية سابقا)، وكثيراً ما اقتصر دورها على المساعي الحميدة لتقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة دون أن يمتد لأي دور يلزم أطراف النزاع على قبول قراراتها وتوصياتها، ولقد ساهم ذلك في عرض مثل هذه المنازعات على منظمات يمكن لها من خلال بعض الأدوات (محكمة العدل الدولية) مثلاً تقديم حلول لمثل هذه المشاكل التي كثيراً ما

---

[1] - المرجع السابق ذكره ،ص262

[2] - نفس المرجع ص.ص 262-263

[3] - نجاح قدور " مستقبل أفريقيا في الألفية الثالثة :الاتحاد الافريقي " مجلة دراسات مرجع سبق ذكره ، ص 134

تكون مدعاة لتدخل الدول الكبرى بقصد تحقيق مكاسب لها، وقد لا يتم حسمها قضائياً وإنما من خلال منظور تلك الدول، ولعل المناداة بفكرة محكمة عدل أفريقية يمكنها الاضطلاع بمهمة حل كثير من المنازعات سيما النزاعات الحدودية التي من شأنها تفعيل دور أدوات الاتحاد الأفريقي من ناحية، ومن ناحية أخرى قطع ذلك الطريق أمام أي تدخل أجنبي في شئون القارة ينصب في هذا الاتجاه. وهذا بدوره يقوي فعالية هذا الاتحاد وبما يخدم أمن الدول الأعضاء فيه.

- انتشار الأمراض السارية:

تعاني العديد من الدول الأفريقية من انتشار بعض الأمراض السارية كالملاريا ومرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز)، ويمثل الأخير أخطر الأمراض على مستقبل القارة نظراً لانتشاره الواسع بين أبناء القارة .إذ تشير بعض الإحصاءات إلى الأعداد الهائلة التي يحصدها الوباء من دول العالم والتي تقدر خلال ال20 عاماً الماضية بحوالي 23 مليون وفاة في العالم . منها 17 مليون في إفريقيا [1].

ويترك هذا المرض آثارا سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول بسبب الإعداد الهائلة التي يفتك بها من الشباب، وبالتالي فهو عامل مدمر لأي محاولة للنهوض بالعملية التنموية فيها.

إن توحيد السياسات الأفريقية في المجالات الصحية من شأنه التقليل من الآثار التي تسببها هذه الأمراض والأوبئة، وتجنيب دول القارة إنفاق أموال طائلة في هذا المجال هي أحوج ما تكون إليها في دعم المجالات التنموية المختلفة والتي يعد تطويرها عامل وعنصر هام في طريق الأمن والاستقرار في دول القارة قاطبة. إن هذه المهمة تعد مهمة إنسانية عالمية تهيب بكافة دول العالم أن تساهم في علاجها، وإن كانت القارة الأفريقية وبالنظر لمحدودية إمكانياتها لم تجد الصدى الكافي من قبل دول العالم لمؤازرتها ومساعدتها في ذلك، سيما في ظل المتغيرات

---

[1] - أنظر: نيفين القباج " مؤتمر القمة الأفريقي الثانية والعشرين " مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد(110) ،التمور (أكتوبر) 1992 ف) ص 253

الدولية الجديدة التي اتجهت فيها الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة للإنفاق على الحروب والمواجهة المسلحة مع إهمال معارك أخرى ضد المرض والفقر.

- الديون الخارجية:

تعانى غالبية دول القارة الأفريقية من تفاقم أزمة الديون الخارجية والتي مثلت ضغوطاً وأعباء منذ بداية عقد التسعينات على تلك الدول لا يمكن احتماله.. حيث وصل إجمالي تلك الديون عام 1996 إلى حوالي 323.5 مليار دولار . في الوقت الذي وصلت فيه هذه الديون مقارنة بالناتج الوطني للقارة إلى حوالي 54% عام 1998 [1].

وإزاء هذا الوضع المتفاقم عجزت غالبية دول القارة عن الوفاء بتسديد فوائد هذه الديون، مما شكل عبئاً ثقيلاً على مجهودات التنمية والاستقرار فيها، لذا تعددت المجهودات من جانب دول القارة للتشاور مع الدول الدائنة بهدف تخفيض أو إلغاء تلك الديون، وتعددت اللقاءات بين بعض الوفود الأفريقية والأوروبية في هذا الاتجاه، وكان ابرز تلك اللقاءات قمة جنوا بايطاليا في شهر ناصر (يوليو) عام 2001 ف، ثم القمة الفرنسية الأفريقية في باريس في الثامن والعشرون من شهر النوار (فبراير) عام 2002 ف[2].

كذلك فرضت على القارة العديد من القضايا التي تتطلب جهودا مضنية لمعالجتها كانتشار الأمية بين أبناء القارة، وحالة الفقر والحرمان التي يعيشونها ونتيجة لعجز بعض الدول الأفريقية عن توفير الغذاء لسكانها تفاقمت المشكلة ووصلت إلى حد المجاعة .ناهيك عن ندرة المياه التي باتت تطفو على السطح بسبب الاستعمال الغير جيد لها، وتلوثها بسبب الاستخدام الآدمي، وزيادة الأطماع

---

[1] - أنظر: نجاح قدور " مستقبل أفريقيا في الألفية الثالثة الاتحاد الأفريقي " مجلة دراسات ،مرجع سبق ذكره ،ص 133

[2] - لمزيد من التفصيل انظر .أبو بكر السوقي " قمة باريس والتنمية في أفريقيا " مجلة السياسة الدولية (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 148 فبريل 2002 ف) ص 157 .

الأجنبية الراغبة في السيطرة على أهم الموارد العربية والأفريقية، وابرز هذه الدول إسرائيل.

والمتتبع للمتغيرات والأحداث التي شهدتها حركة العلاقات الدولية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي يجد أن الدول الكبرى قد استغلت مسألة الديون الخارجية على بعض الدول الأفريقية سيما الدول العربية ووجدت فيها طريقة مثلى للتأثير على سياسات هذه الدول، خاصة أثناء حدوث بعض الأزمات التي تتطلب موقف مساند لمثل هذه الدول، وفي هذا الاتجاه كسبت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف المصري الذي كان محايد في أزمة الخليج الثانية من خلال إلغاء ديون أمريكية على مصر وزيادة حجم المعونات الأمريكية لها، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع كثير من الدول الأوروبية بتخفيض ديونها وجدولتها لعديد من الدول العربية إزاء مواقفها التي تصب في المصلحة الأمريكية، رغم ما يشكله ذلك من مساس صريح بأمن الدول العربية في ظل تمسك عابر بمصلحة قطرية قد لا تخدم الأمن القومي العربي في مداه الطويل.

شكلت مسألة الديون الخارجية المتراكمة على الدول الأفريقية والعربية الأفريقية منها عائق كبير في طريق منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي / حاليا) رغم بعض الجهود التي ذكرت سلفاً، إذا ظلت إمكانية التدخل الأجنبي، وفرض الإرادة الأجنبية تلوح في الأفق من حين لآخر إزاء عجز الدول الأفريقية عن الوفاء بإلتزاماتها، وهذا أثر تأثيراً مباشراً في أمن القارة بصفة عامة، والأمن القومي العربي بصفة خاصة.

2- تحديات خارجية:

تواجه دول القارة العديد من التحديات الخارجية منذ بداية عقد التسعينات؛ وتتمثل هذه التحديات في نشر القيم السياسية والاقتصادية التي ينادى بها النظام

العالمي الجديد كشرط أساسي للاستجابة لمطالب تلك الدول، ومشاركتها في حل مشاكلها المتفاقمة.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى نشر القيم الديمقراطية الليبرالية بين دول القارة مستغلة في ذلك المعونات التي تقدمها إلى هذه الدول ،وهي في ذلك ترغب إلى تشكيل نخب جديدة موالية لها بهدف تحقيق سيطرة تامة على ثرواتها التي تزخر بها . وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات مثل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،ومؤسسة الموقف القومي من أجل الديمقراطية ، ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج"[1] لتحقيق مثل هذه الأهداف.

وتحاول الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فرض قيمها الاقتصادية داخل القارة القائمة على الانفتاح والسوق الحرة والمنافسة الداخلية والخارجية، دون أدنى إهتمام بالظروف المتعثرة التي تمر بها دول القارة والتي في حقيقة الأمر لا تقوى على المنافسة في الأسواق العالمية ،ولا هي تمتلك قدرات تنافسية عالية تمكنها من جذب الاستثمارات والمساعدات التقنية خاصة في ظل التوجه الأمريكي والأوروبي إلى دول أوروبا الشرقية، ودول رابطة الكومنولث المستقلة[2].

ولا يفوتنا هنا التنويه بالأطماع الإسرائيلية في الثروات الهائلة التي تزخر بها القارة الأفريقية، بهدف تنمية الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد أصلا على المعونات الخارجية، إذ حققت الدولة العبرية نجاحاً متقدماً داخل القارة بعدما زادت علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من دولها خاصة بعد الإعلان عن مسيرة السلام بينها وبين بعض الدول العربية.

---

[1] - حمدي عبد الرحمن " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة " مجلة السياسة الدولية ، العدد 144 ، مرجع سبق ذكره ، ص 195

[2] - أنظر: محمود أبو العينين "المحددات العالمية العلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا " ندوة بعنوان العلاقات العربية الأفريقية " مرجع سبق ذكره، ص 277

كما تحاول الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التأثير على سياسة الدول الأفريقية في عمومها سواء عربية أو غير عربية، بحيث تسير سياسات هذه الدول في الاتجاه الأمريكي والغربي ووفق منظورها من خلال مطالبة هذه الدول بالإصلاحات الداخلية لنظمها السياسية، وملف حقوق الإنسان فيها، وكل ذلك ليس لتحقيق هذه الغايات في حد ذاتها، وإنما لكون هذه المسائل ظلت على الدوام نقطة ضعف الدول الأفريقية التي يمكن من خلالها للدول الكبرى المرور إليها ومن ثم إخضاعها لسياستها والسير في نهجها.

لقد جلبت المتغيرات الدولية والنظام الدولي الجديد بطبيعته الحالية هذه الوسيلة الفاعلة في فرض إرادة الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية على كثير من الدول العربية الأفريقية، وأصبح إمكانية تدخل الدول الكبرى تحت مظلة الإصلاح، ودعم حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب في هذه الدول أمراً ممكناً ومقبولاً، وأنه عجز الاتحاد الأفريقي عن القيام بأي دور إزاء هذا التحدي الخارجي الكبير من شأنه أن يترك بصماته السلبية على الأمن القومي العربي والأفريقي على السواء.

لذا فإن نجاح الاتحاد الأفريقي، ورفع مستوى أدائه في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد مرتبط إلى حد ما بمدى قدرة دوله على مواجه التحديات سالفة الذكر، وإتباع سياسة حكيمة في التعامل مع القوى الطامعة في خيرات القارة بما يضمن لها مكانة مرموقة في العالم، وبما يعود بالنفع على القارة فيما يتصل بالأمن والاستقرار فيها، ولعل ذلك سيدعم الأمن القومي العربي من طرف خفي، حيث إن هناك بعض الدول الأفريقية تتبع سياسات إقليمية إتجاه الدول العربية من شأنها تهديد أمن القومي العربي و هذه الدول هي كينيا و أوغندا ، و جمهورية أفريقيا الوسطي ،و السنغال ،و تشاد ،و اريتريا ، و إثيوبيا من ذلك دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان من قبل إثيوبيا و اريتريا ، فدولة اريثريا كان لها دور كبير في إقامة معسكرات للتدريب العسكري المعارض لحكومة

السودان و في الوقت ذاته تنخرط هذه الدول الأفريقية في سياسات إقليمية و دولية تهدد بشكل أو أخر الأمن القومي العربي. والأمثلة علي ذلك كثيرة ، منها علي سبيل المثال (إنه بعد الانسحاب الفرنسي من مستعمراتها الأفريقية ، و حصول هذه المستعمرات علي استقلالها ، عادت من جديد إلي تلك المستعمرات ووقعت إتفاقيات دفاعية مع تسع دول أفريقية منها ثلاث دول لها حدود مشتركة مع الإقليم العربي و هذه الدول هي (جمهورية أفريقيا الوسطي ، تشاد ، السنغال) ، و نتج عن هذه الاتفاقيات زيادة هائلة في المعدات العسكرية الفرنسية الرابطة علي أراضي تلك الدول ، الأمر يحمل بين طياته تهديداً محتملاً للأمن القومي العربي و لعل الموقف الفرنسي من الحرب بين ليبيا وتشاد لدليل واضح علي ذلك التهديد ، حيث وقفت فرنسا في موقف الداعم و المساند لدولة تشاد في حربها تلك[1]

كمـــا أنه لا يمكن إغفال التهديدات الفرنسية للدول العربية و التي كانت تسعي إلـــي إنشـــاء دولة بربرية من النوبة حتي صحراء موريتانيا و اقتطاع أجزاء من مصر و ليبيا ،و الجزائر و موريتانيا و ضمها إلي هذه الدولة المزمع أنشأها[2] .

كـــذلك تعـــد الـــولايات المتحدة الأمريكية في طليعة القوي الكبرى المساندة للتحـــرش بالســـيادة العربية في البحر و البر، فبعد استقلال اريتريا عام 1991ف أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها مع حق تقرير المصير لشعب اريتريا علي خلاف ما كانت تتبع من سياسة تجاه ذلك البلد منذ عام 1952ف، و التي كان لها الدور في الحيلولة دون استقلالها. لقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعترافها و تأييدها لهذا البلد هو الحفاظ علي مصالحها و وجودها الاستراتيجي في البحـــر الأحمـــر ، و هـــي مصالح تشتمل في ضمان وجودها الأمني المباشر في الجزر و الموانى الاريترية ، كذلك العمل من أجل الحيلولة دون قيام تجمع عربي إســـلامي فاعـــل فـــي البحر الأحمر ، و العمل علي إنهاء الشعار العربي القائل بعروبة البحر ،و تأمين خطوط الملاحة في عموم البحر الأحمر لصالح الأساطيل

---

(1) طلعت احمد مسلم ، التعاون العسكري العربي (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1990ف) ، ص65.
(2) نفس المرجع ، ص 65.

الأمـــريكية المتعاظمة في المنطقة ، و الحفاظ علي أمن الناقلات النفطية العملاقة التي تنقل النفط إلي العالم الغربي ، و لعل ذلك يمثل تهديد للأمن القومي العربي و لأمن الدول المطلة علي البحر الأحمر [1].

كما أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالحفاظ علي إثيوبيا كدولة مسيحية يمكن استغلالها و الاستعانة بها في تهديد الدول المجاورة لها و منها الدول العـــربية . يمـــثل تهديد واضح للأمن القومي العربي. فإسرائيل تسعي و لأهداف اســـتراتيجية و بالـــتعاون مع إثيوبيا في التحكم في مصادر المياه التي تنحدر من إثيوبيا ، و أثر ذلك علي الصومال و جيبوتي و السودان و مصر ، كون أن مياه تلـــك الدول العربية تأتي من الهضبة الإثيوبية ، و بالتالي فإذا ما نجحت إسرائيل فـــي سياستها تلك فإن ذلك سيؤدي إلي إقلال منسوب المياه التي تصل إلي الدول العربية .

و بالتالـــي فإن نجاح الاتحاد الإفريقي سيقطع الطريق أمام التدخلات الغربية السالفة الذكر و بما يخدم الأمن القومي العربي [2].

كما أن نجاح الاتحاد الأفريقي سيساهم بشكل واضح في تحقيق الأمن القومي العربـــي من خلال ضمان تأييد و دعم و مساندة بعض الدول الأفريقية إن لم تكن غالبيـــتها للقضايا العربية في المحافل الدولية، و لعل موقف بعض الدول الأفريقية الرافضـــة للحصـــار الـــذي كـــان مفروضاً علي ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنـسا و بريطانيا كان له الأثر الكبير في رفع هذا الحصار.

كما أنه من شأن نجاح هذا الاتحاد المساهمة في حل المشكلات السياسية (مشكلات الحدود) بين بعض الدول العربية و الدول الأفريقية و منها حل المشاكل الحدودية بـــين السودان و اريتريا و أوغندا و مشاكل الحرب الأهلية في القطر السوداني ، الأمـــر الـــذي يهدف إلي تحقيق الاستقرار في المنطقة و بما يخدم الأمن القومي للدول الأفريقية و العربية علي السواء .

---

[1] عبد الله بالتريز ، الأمن القومي العربي مصادر التهديد وسبل المعالجة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 81- 83.
[2] نفس المرجع السابق ، ص ص 81- 83.

خلاصـــــــــة:

لقد أدى توازن القوة وصيغته القديمة لشل حركة الأمم المتحدة، وتحجيم دورها في حل كثير من أزمات العالم، ولعل تمتع الدول الكبرى بحق النقض (الفيتو) هو ما ضاعف من مشاكل المنظمة الدولية. ولقد ساهم تراجع دور الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى عن دائرة التأثير الدولي في بعث الحياة في أوصال هذه المنظمة، إذ استطاعت خلال زمن قياسي أن تحل كثير من المسائل العالقة، وساد الاعتقاد إلى حين بدور حيوي جديد لهذه المنظمة يمكن أن تلعبه، غير أنه سرعان ما تبددت الآمال بعد أن تنازلت هذه المنظمة عن صلاحياتها لدولة عضو فيها هي الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أخذت زمام المبادرة في إدارة كثير من الأزمات، بداية من الأزمة العراقية الكويتية، مروراً بالمشكلة الصومالية ووصولاً للأزمة الليبية مع الغرب (قضية لوكربي)، وهذا بدوره أدى لإنتهاك الأمن القومي العربي والإضرار به على نحو بليغ.

لقد أسفرت التطورات والتغيرات الدولية الجديد عن دور حيوي للولايات المتحدة قام على حساب دور المنظمة الدولية. تلك التي تم إفراغها من مضمونها من خلال السطو المنظم على اختصاصاتها، ولقد بلغ هذا الإفراغ ذروته حينما تم تحييدها بشكل تام عن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي الذي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة مطلقة حسمه وفقاً لرؤيتها الخاصة، الأمر الذي كشف عن وجه وصورة لم تكن معروفة في العلاقات الدولية تحتل فيها الولايات المتحدة مركز الصدارة في صنع القرار الدولي، وظل ذلك بمثابة عائق بارز في طريق المجتمع الدولي الملتئم في إطار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة).

لقد ظل تفعيل دور هذه الأخيرة، وبث الحياة في مؤسساتها وأجهزتها الرئيسية كمجلس الأمن هاجس يخالج المجتمع الدولي ردحاً طويلاً.

ذلك أن القيام بإصلاح جذري لهذه المنظمة كفيل بإيجاد صيغ جديدة تتسم بالمثالية والفعالية وبما يحقق أهدافها الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين وبالقدر الذي ينعكس على الأمن القومي العربي. إذ أن من شأن ذلك أن يؤمن ظروف مثالية لحل الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعد جوهر وأساس هذا الأمن، من خلال حل شامل يستهدف حسم المشكل في عمومه وليس من خلال نظرة أحادية للصراع يتم فيها تغليب مصلحة طرف على آخر كما هو حال النظرة الأمريكية.

وفيما يتصل بالقارة الأفريقية ومدي فاعلية اتحادها في ظل ما يسمي النظام العالمي الجديد ، فإنه ثمة تحديات فرضت نفسها على القارة الأفريقية منذ نهاية القرن العشرين، ذلك أن العقود الماضية شهدت تدخل عديد من الدول الاستعمارية في القارة الأفريقية بقصد سلبها خيراتها، كما حاولت بعض هذه الدول زرع كيانات عرقية في بعض أجزاء القارة سيما العربية منها، بقصد الإضرار بأمن هذه الدول، كما عملت إسرائيل على دعم سياستها الأمنية القائمة على وضع اليد على المنابع المائية في القارة الأفريقية بقصد حرمان الدول العربية الأفريقية (مصر والسودان مثلاً) من تلك الطاقات والإضرار بها، كما عملت بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة على نشر قيمها السياسية والإقتصادية في القارة.

لقد عملت الدول الأفريقية على خلق كيان يعبر عنها ويحمي مصالحها في مواجهة التحديات التي تفرض عليها، فكانت منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، ثم جاء إعلان اتحاد المغرب العربي عام 1989ف الذي يضم الدول العربية الخمس الواقعة في الشمال الإفريقي كخطوة ثانية، ثم تلي ذلك تجمع دول الساحل والصحراء (س ص) عام 1998ف الذي ضم عدد كبير من الدول الأفريقية، وذلك بقصد تحقيق عديد الأهداف يأتي في مقدمتها استثمار الإمكانات الاقتصادية الثروات المتاحة في القارة لخدمة أبنائها، وأخيراً كان نتاج العمل الأفريقي قيام الاتحاد الأفريقي في سنة 1999ف كبديل متطور لمنظمة الوحدة الأفريقية وبقصد

مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم، والواقع أن الاتحاد الأفريقي يواجه العديد من المسائل العالقة التي يعد حلها عامل هام في طريق تأمين الأمن القومي لكافة دوله، وتتمثل هذه المسائل في التحديات الأمنية الناتجة عن قيام الحروب الأهلية القائمة على أسس دينية أو عرقية كما هو الحال في الجزائر والصومال والسودان وموريتانيا وإثيوبيا والكنغو الديمقراطية وما تلحقه هذه الحروب من أثار اقتصادية واجتماعية سيئة كما أضحت هذه الحروب وسيلة لنفاذ الدول الكبرى للقارة تحت مظلة التدخل الإنساني، كذلك من المسائل العالقة التي تواجه الاتحاد الأفريقي تدهور الأوضاع الصحية في القارة وما يتطلبه من توحيد سياسات دولها في المجالات الصحية، كما أضحت الديون الخارجية خطر يهدد أمن القارة من خلال الضغوط التي تستخدمها الدول الكبرى بموجبها لفرض سياسات لا تخدم أمنها، كما أن المشاكل الحدودية ظلت مسألة مستعصية عن الحل، مما يجعل الدول الاستعمارية تجرؤ على فرض مخططاتها، وهنا يتوقف فشل أو نجاح الإتحاد الأفريقي على مدى تعامله مع هذه المسائل.

كما أنه ثمة تحديات خارجية مفروضة على القارة الأفريقية، سيما مع بداية مرحلة التسعينات من القرن الماضي تمثلت في محاولة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية فرض قيمها الديمقراطية الليبرالية والاقتصادية على القارة، وكذلك الأطماع الإسرائيلية التي أخذت تكشر عن أنيابها في القارة وعلى نحو يهدد أمن القارة وأمن الدول الأفريقية العربية منها على نحو أخص، وأن ذلك يفرض على الدول الأفريقية انتهاج سياسات حكيمة من شأنها تقليم أظافر الأطماع التي تتربص بها.

الفصل الثالث

انعكاسات النظام العالمي الجديد

على الأمن القومي العربي

الفصل الثالث

انعكاسات النظام العالمي الجديد علي الأمن القومي العربي

إن وجـــود نظام عالمي جديد يحكم الخارطة الدولية يقتضي بالضرورة أن ثمة علاقة بين هذا النظام والوطن العربي بوصفه جزء من تلك الخارطة، كما أن الأقطـــار العربية تقع ضمن تجمع إقليمي هام هو جامعة الدول العربية و أن كان ثمـــة روافد أخرى هامة كونها تضم تجمعات جزئية لدول عربية و هذه التجمعات هي مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي، إن مدى تأثير النظام العالمي الجديـــد علي الوطن العربي لا سيما ما يتعلق منه بجانب الأمن القومي فيه، يمكن إدراكه من خلال انعكاسات هذا النظام علي هذه التجمعات الثلاثة.

كذلك فإن بيان العلاقة بين النظام العالمي الجديد و بعض القضـايا المهمة التي تمثل علامة فارقة في موضوع الأمن القومي العربي تعد من الأهمية بمكان و لعل أهم هـــذه القضـــايا المشروع الوحدوي العربي الهادف للم شتات الأقطار العربية في إطـــار تنظيمـــي بغـــية تجـــاوز أوضاعها المتردية ، كذلك فإن الصراع العربي الإسرائيلي هو الآخر يعد قضية هامة ، ذلك أن حسم هذا الصراع وحلة حلاً عادلاً من شأنه أن يؤدي لاستتباب الأمن في المنطقة العربية، و هذا يخدم الأمن القومي العربـــي علي نحو أفضل، أما التنمية الاقتصادية العربية المستقلة هي الأخرى لا تقل أهمية عن القضيتين السابقتين في صياغة ملامح الأمن القومي العربي.

أن تغطية كافة هذه الجوانب يقتضي منا التعرض لها من خلال مبحثين يكـــون الأول محـــلاً لانعكاســـات النظام العالمي الجديد في كل من جامعة الدول العـــربية و مجلـــس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي. أما المبحث الثاني فســـيتم من خلاله التعرض لانعكاسات هذا النظام في المشروع الوحدوي العربي، فالصراع العربي – الإسرائيلي، ثم التنمية الاقتصادية العربية المستقلة.

المبحث الأول

انعكاسات النظام العالمي الجديد على فاعلية النظام الإقليمي العربي

أولاً: جامعة الـــــــــدول العربية

ثانياً: مجلس التعـــــاون الخليجي

ثالثاً:اتحاد المغرب العـــــــــربي

المبحث الأول: انعكاسات النظام العالمي الجديد على فاعلية النظام الإقليمي العربي

تعد جامعة الدول العربية منتظم إقليمي يضم في عضويته عديد الدول التي ترتبط ببعضها برباط القومية العربية المتمثلة في وحده المصير، و التاريخ المشترك، و اللغة الواحدة إلى غيره من تلك المقومات. ويكتسي هذا التجمع أهمية علي الصعيد العربي كونه يضم في عضويته كافة الدول العربية المستقلة . و نظراً لهذه الخاصية فهو يتسم بالكلية خلافاً لمجلس التعاون الخليجي مثلاً ؛ الذي يضم في عضويته دول الخليج العربي، والجزيرة العربية ،أو اتحاد المغرب العربي، الذي يضم الدول الواقعة في الشمال الأفريقي بداية من ليبيا و حتى موريتانيا ، إذ يتسم كلا التجمعين الأخيرين بالجزئية باعتبارهما اقتصرا علي بعض الدول العربية دون سواها، بحكم الموقع الجغرافي الواحد الذي يجمعها.

إن العلاقة بين انعكاسات النظام العالمي الجديد و هذه التجمعات الإقليمية الثلاث هي علاقة مباشرة و خالصة كونها تضم دولاً عربية فقط، و هي بذلك تختلف عن الإطار التنظيمي الدولي كالأمم المتحدة، أو الإطار الإقليمي القاري كالاتحاد الأفريقي، حيث أن انعكاسات ذلك النظام (النظام العالمي الجديد) في الدول العربية الواقعة في إطار مثل هذه الفضاءات تعد علاقة غير مباشرة لاتسامها بالشمولية المتحصلة من عدم قيامها علي أساس قومي محدد، وإنما ترعي مصالح أعضائها علي قدم المساواة سواء من الأقطار العربية أو غيرها.

إن انعكاسات النظام العالمي الجديد في هذه التجمعات الثلاث ويظهر بجلاء مدي تأثر الأمن القومي العربي بهذا العامل ، لذلك أثرنا تقسيم هذا المبحث إلى:

أولاً: انعكاسات النظام العالمي الجديد علي جامعة الدول العربية.

ثانياً: انعكاسات النظام العالمي الجديد علي مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: انعكاسات النظام العالمي الجديد علي اتحاد المغرب العربي.

أولاً: جامعة الدول العربية:

تعتبر جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تعنى بتطوير أوجه التعاون في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية بين الدول الأعضاء فيها، وقد تأسست هذه المنظمة بتاريخ 1945/3/22ف، وتكونت في البداية من سبع دول عربية هي مصر وسوريا والأردن ولبنان والعراق والسعودية واليمن[1].

وكان من بين الأسباب الظاهرة التي عجلت بتأسيس جامعة الدول العربية، الظروف الدولية والإقليمية التي عاشتها الدول العربية، وكذلك الأزمات التي أحاطت بها وما ترتب عنها من وعود زائفة ساهمت في زرع الكيان الصهيوني في فلسطين ،علاوة على تراجع فكرة الخلافة الإسلامية بعد انهيار الدولة العثمانية؛ تلك التي مارست سياسة ملؤها قمع القوميات الأخرى وعلى الأخص القومية العربية ، كل ذلك أدى إلى تنامي الشعور القومي العربي بضرورة إيجاد كيان يعبر عن الرأي العام العربي، ويحمل تطلعاته في إيجاد مناخ مثالي يكيف أوضاعه مع المعطيات القائمة ، وقد أتى ديباجة الميثاق انعكاسا لكل هذه الرؤى[2] ؛ إذا نصت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية على " أن مهمة الجامعة العربية هي؛ توثيق الصلات بين الدول العربية، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها، وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة ؛ والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها " [3].

كما أن الميثاق جاء في الواقع صدى للقواعد القانونية الدولية والمبادئ التي سادت المجتمع الدولي آنذاك ، والتي عكستها المواثيق الدولية المتعاقبة بدء من ميثاق عصبة الأمم، وحتى ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد ،ومن تلك المبادئ حق

---

[1]- انظر: مصطفى عبد الله خشيم " جامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق " مجلة العلوم الإنسانية (زليتن : المعهد العالي لتكوين المعلمين بزليتن ، العدد الأول ، كانون الثاني (يناير)1989 ف) ص147 .

[2]- انظر: عبد القادر فهمي ، النظام الإقليمي العربي واحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطي ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999 ف) ص 66

[3]- المرجع السابق ، ص ص 66 -67

الشعوب في تقرير مصيرها، وكذلك حق الدول في الاستقلال، ومبدأ ضمان سيادة الدول واحترام تلك السيادات . حيث نصت المادة الثانية منه على أن "تتعهد كل دولة من دول الجامعة بضمان استقلال الدول الأخرى وسيادتها"[1].

ومن خلال تتبع حياة الجامعة العربية منذ نشأتها ، نجد أنها عايشت في سيرتها الأولى العديد من القضايا والأزمات العربية التي حاولت اتخاذ مواقف حيالها ، وكان نجاحها نسبيا في معالجتها لتلك القضايا ؛ ومن ذلك، أن الجامعة قامت بعديد المصالحات، وتنقية الأجواء بين بعض الأطراف العربية المتنازعة من خلال مؤتمرات القمم العربية المختلفة . كذلك صدر عن الجامعة العربية بعض القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والمسألة اللبنانية ،علاوة على قيامها بدعم الدول الأعضاء فيها ماليا عبر المؤسسات المالية التابعة لها. كل ذلك على سبيل المثال لا الحصر[2] .

غير أن تغير المناخ الدولي بالانقلاب الكبير الذي مس العلاقات الدولية بسبب انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان قائما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية العقد الأخير من القرن المنصرم ، دخلت الجامعة العربية ومنذ ذلك الانقلاب وحتى الوقت الراهن مرحلة جديدة من التحديات التي فرضت عليها بسبب بعض من القضايا العربية التي عرضت عليها . والسؤال الذي يطرح ذاته هو، هل نجحت الجامعة العربية في التعامل بحكمة وفعالية مع تلك الأحداث والتحديات بما يخدم الأمن القومي العربي ويصونه ؟ هذا ما سيتم معرفته والإجابة عليه من خلال التطرق لبعض القضايا العربية كنموذج للتدليل على فشل أو نجاح الجامعة في القيام بها من خلال الإطار الزمني المحدد للدراسة .

لقد ساد العالم العربي جواً من التفاؤل عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ،ومما عزز هذا التفاؤل ،عودة مصر للحظيرة العربية التي ظلت طويلا معزولة

---

[1] - نفس المرجـــع ص67

[2] - انظر: المختار مطيع ، " النظام العربي بعد حرب الخليج ، واقع وأفق" مجلة الوحدة ، العدد 100، مرجع سبق ذكره، ص40

عربيا بسبب توقيعها معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل ، وقد ساهم ذلك في إضعاف الصف العربي بغياب اكبر دولة فيه عن دائرة الفعل والتأثير . وبعد رجوع مصر للعائلة العربية ، فقد عادت اللحمة للجامعة العربية لتكون بناء موحد من جديد[1] وبالتالي تعافت الجامعة العربية والتأمت جراحها، وعادت لتكون صفاً واحداً، و كان ذلك في منتصف شهر ناصر – يوليو – عام 1990[2] .

إلا أنه يمكن القول عودة مصر للحظيرة العربية ساهمت في تسارع وتيرة انهيار الصف العربي بسبب النصائح والإرشادات التي قدمتها إلى للعديد من الدول العربية بشأن إقامة علاقات طبيعة مع إسرائيل (المصدر الرئيسي في تهديد الأمن القومي العربي) إذ أن دورها كان ولازال منصبا علي دفع جهود التسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وقد تمخض عن هذه الجهود أحداث نظرة عربية جديدة إلى دولة إسرائيل خلال قمة القاهرة علم 1996 ف ، حيث عبرت القمة العربية ولأول مرة عن تأييدها لعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية بصورة واضحة لا لبس فيها ، لتصبح بذلك المنطقة العربية مهيأة بدرجة كبيرة لتطوير علاقاتها مع إسرائيل " (3)[3]

ألا أن التفاؤل العربي بقوة الجامعة العربية وحيويتها المتجددة لم يكن ألا سحابة صيف بعد أن أثارت إحدى الدول الأعضاء فيها وهى العراق أزمة ظل تأثيرها عميقا على الحياة السياسية العربية سائر الأيام، حيث تقدمت تلك الدولة بشكوى للجامعة العربية في يوليو من ذات العام، تضمنت مطالبتها بديون مستحقة لصالحها على الكويت، وأن هذه الأخيرة والإمارات العربية تجاوزا حصص الإنتاج النفطي المحدد لكليهما، مما ا سهم في خفض أسعار النفط[3]، وتردى الاقتصاد العراقي المنهك أصلا جراء حربه مع إيران. إلا أنه ورغم محاولات

---

[1] - أنظر : احمد صدقي الدجاني ، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤية عربية وأمريكية (القاهرة : دار سعاد الصباح ، 1992 ف) ص 18

[2]. أنظر: محمد حافظ إسماعيل " على طريق السلام ، ماذا بعد عاصفة الخليج " رؤيا عالمية لمستقبل الشرق الأوسط (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1992 ف) ص 156

[3] – محمد جلال نعمان ، مستقبل الأمن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 98

[4]- نفس المرجع الصفحة ذاتها

الجامعة العربية الدؤوبة في وئد النزاع في مهده فقد فشلت فشلا ذريعاً في ذلك ،وعجزت في التوفيق بين رغبات الطرفين المتباينة،الأمر الذي أدى إلى قيام العراق باجتياح الكويت في الثاني من هانيبال- أغسطس - 1990 ف ، قاصدا من ذلك تغيير هويتها الدولية. وإلحاقها بالعراق كأحد ولاياته[1].

أفضت هذه الأوضاع لعقد قمة طارئة لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث الأزمة، ذلك بناء على رغبة دولة الكويت عملا بنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية[*].

وبانتهاء الاجتماع الطارئ في الثالث من شهر هانيبال- أغسطس - تمخضت قراراته عن، إدانة الاحتلال العراقي للكويت، ومطالبته بالانسحاب الفوري ،كما رأى الوزراء العرب ضرورة التعجيل بعقد قمة عربية لمناقشة السبل الكفيلة لحل هذه الأزمة .

وبالفعل تم عقد قمة طارئة على مستوى رؤساء الدول العربية يومي التاسع والعاشر من ذات الشهر، بقصد إيجاد حل للأزمة ، وصدر عن هذه القمة بيان ختامي[*] كان موضع ترحيب من بعض الدول، وعارضته دول أخرى، كما تحفظت عليه فئة ثالثة، في حين امتنعت أخرى عن التصويت. وقاطعت دولة أخرى القمة من أساسها بعدم حضورها.

ولعل هذا الانقسام مرده إلى، نص البيان الذي تجاوز حدود إدانة العدوان العراقي ومطالبة العراق بالانسحاب من الكويت كليا، وإعادة الحال كما كان عليه،

---

[1]- نفس المرجع الصفحة ذاتها

تنص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية على " اتخاذ التدابير اللازمة لرد اي اعتداء يقع على اي عضو وتوحيد الخطط الدفاعية والتنسيق بين الدول الأعضاء " د. عبد السلام صالح عرفة ، التنظيم الدولي" (طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة) ص ص 189 -190.

[*] لقد أيدت البيان الختامي للقمة الطارئ على مستوى رؤساء الدول التي عشر دولة هي :-"مصر والسعودية والامارات وقطر والبحرين وعمان وسوريا والمغرب ولبنان وجيبوتي والصومال والكويت في حين عارضه كل من العراق وليبيا وتحفظت كل من السودان وفلسطين وموريتانيا عليه وامتنعت كل من الجزائر واليمن عن التصويت وسجلت تونس عدم حضورها أصلاً) علي الدين هلال ،نيفين مسعد، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغير، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة " ابريل " ، 2000 ف) ، ص ص 32 -33

بل امتد ليشمل تأييد السعودية وسائر دول الخليج في اتخاذ إجراءات تؤكد حقها جميعا في الدفاع الشرعي بما لا يعطى مجال للدول الأجنبية في التدخل في شئون المنطقة[1].

ولقد عجزت جامعة الدول العربية بسبب هذا الانقسام على أن تحتوى الأزمة سلميا، مما فتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة الأزمة بطريقتها، مختارة في ذلك الحل العسكري، وقد حشدت عديد الدول بما في ذلك بعض الدول العربية، هادفة تدمير العراق بالاستناد للشرعية الدولية.

وهكذا همشت الجامعة العربية حيثما أزفت لحظة الحسم عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المصالح الاستراتيجية في المنطقة والتي أهمها؛ رغبتها في استمرار تدفق النفط وفق الشروط التي تحددها، وكذلك الحيلولة دون قيام قوة عربية كبرى تهدد أمن إسرائيل وبالتالي فقد اعتبرت الولايات المتحدة إن نجاح الحل السلمي على حساب الحل العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة من شانه أن يكبدها خسائر هائلة . ولعل أهم هذه الخسائر ، المحافظة على القدرات العسكرية العراقية سليمة دون تدمير ، مما يشكل خطرا جسيما على أمن إسرائيل، وكذلك مصالح أمريكا في المنطقة . كما أن خروج الرئيس العراقي منتصراً في الأزمة من شأنه أن يحول العراق لقوة إقليمية مؤثرة قد تحدث انقلابا في موازين القوى وهذا يتعارض مع المصالح الأمريكية . كذلك فان تحييد الحل العسكري سيبعث على فقدان الثقة في الولايات المتحدة من طرف دول الخليج، مما يجعلها تبحث عن حليف بديل قد يكون الرئيس العراقي نفسه[2].

وهكذا أكدت الجامعة العربية فشلها في حل القضايا العربية بالطرق السلمية عندما عجزت عن الوقوف في وجه الأطماع الأمريكية في العراق، وكذلك إنقاذ

---

[1] - المرجع السابق ص 33

[2]- أنظر: محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الثوار (فبراير) ، 2000 ف) ص 523 .

قطر عربي (الكويت) من الوقوع في براثن الاحتلال العراقي إذ اقتصر دور الجامعة على الإدانة اللفظية، واستنكار الاحتلال، ومطالبة العراق بالانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط، دون أن تتخذ تدابير فعالة من شأنها أن تجبر العراق على الخضوع لقراراتها وقرارات الشرعية الدولية .

ويعزو البعض سبب فشل الجامعة العربية في تبني موقف حازم وفعال بشأن الأزمة لجملة من الأسباب منها :-

أولاً/ غموض نصوص الميثاق فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها في مواجهة العدوان ، وذلك أن المادة السادسة منه لم تحدد مفهوم العدوان، ولا التدابير اللازمة لرده، كما لم تبين الأداة الواجبة لصده[1].

ثانيا/ إن قرارات مجلس الجامعة يشترط صدورها بالإجماع، إما في حالة صدورها بالأغلبية فأنها لا تلزم إلا من وافق عليها[2] .

ولعل هذا السبب الأخير يعد منطقيا إلى حد بعيد ،إذ أن عدم حصول الإجماع في قرارات الجامعة قد اضعف من الموقف العربي في معالجة الأزمة، وأدى إلى هذا الانقسام الكبير الذي ترجم عجز الجامعة كليا في إيجاد حلول تتسم بالسرعة والفعالية.

كما انه يمكن ذكر عوامل إضافية للعاملين السابقين كانت هي الأخرى ذات تأثير كبير في تعميق فشل الجامعة العربية في حل الأزمة ،من ذلك، ضعف بل غياب الإرادة السياسية لكثير من الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي تمكنها للقيام بالدور المناط بها تجاه الأزمة القائمة.

---

[1] - أنظر امين هويدي " مستقبل العمل العربي الجماعي ، الجامعة العربية وإرادتنا الجماعية " مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد مائة وأربعة وثلاثون ، الطبر (ابريل) 1990 ف) ص 7 .

[2] - امين هويدي وآخرون ، حرب الخليج الثانية ، النتائج والآثار ، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ولعل ذلك تعكسه قدرة الولايات المتحدة في التأثير على بعض الدول من خلال سياسة الاملاءات التي مارستها أثناء الأزمة، وتحديدا في إطار القمة العربية الطارئة التي سبق الإشارة إليها .

إذ تفيد بعض المصادر، أن البيان النهائي لتلك القمة تم إعداده باللغة الإنجليزية، ثم جرى تعريبه ليطرح على الدول الحاضرة، وقد خضعت بعض الدول العربية لذلك لا سيما دول الخليج، ومصر وسوريا والمملكة العربية السعودية[1].

وبالتالي تأكد لبعض الدول العربية أن بعض النقاط في البيان المذكور أملتها الولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل أوحت بها ،وتتمثل هذه النقاط في؛ رفض احتلال الكويت ، وإقرار عقوبات الأمم المتحدة، وتشكيل وحدات عربية بغية إرسالها للمملكة العربية السعودية[2].

كذلك من العوامل التي صعبت من مهمة الجامعة العربية في إيجاد مخرج سلمي للأزمة ،عدم انصياع النظام العراقي لقرارات القمة الطارئة القاضية بانسحاب القوات العراقية دون قيد أو شرط من الكويت .

إن هذا الوضع الذي انتهت إليه جامعة الدول العربية ساهم في انهيار الدور العربي في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي أمكنها تنفيذ مخططاتها، الأمر الذي شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي.

أما بعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها لم يكن ثمة دور لجامعة الدول العربية ، خصوصا فيما يتعلق برفع المعاناة عن الشعب العراقي جراء العقوبات الدولية التي فرضت عليها ،كما لم تقو الجامعة على تعيين حدود التزام

---

[1] - انظر بيار سالنجر ، ايريك لوران، حرب الخليج الملف السري،(بيروت: منشورات بيدار انترناشونل (ب ت) ص ص 145 ،146.

[2]- انظر نفس المرجع السابق ص 146 .

العراق بقرارات الأمم المتحدة، وظل ذلك خاضع لرؤية وحيدة هي رؤية أمريكا، في حين اقتصرت مساعي الجامعة العربية على قضية الأسرى الكويتيين لدى العراق[1].

كما أن الوضع القائم والذي أدى لانكسار الإرادة العربية بهزيمة العراق، وزعزعة الصف العربي، علاوة على انهيار الاتحاد السوفيتي الداعم سياسيا للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وعسكريا للدول المجاورة لإسرائيل ، أدى إلى عزم الولايات المتحدة على إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها ومصلحة حليفها الاستراتيجي إسرائيل . كما توفرت لديها القناعة بان المنطقة العربية لا سيما دول الطوق باتت مؤهلة جيدا لاستيعاب التسويات المنفردة على أساس المفاوضات الثنائية المباشرة ، كما أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تلك المشكلة[2].

ومن ثم فقد دعت الولايات المتحدة الإطراف العربية لحضور مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل استنادا إلي قراري مجلس الأمن رقمي 242 ، 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وأصرت على تقليم أظافر الجامعة العربية بان لا يكون لها دور في ذلك ، وان تكون المفاوضات فردية.

وبدلا من أن تحدد الدول العربية المشاركة في التفاوض مع إسرائيل طريقة التفاوض من خلال الجامعة العربية، نجد أنه فضلت الانضمام لعملية السلام التي لم تتم بروح المبادرة والاستباق،بل بحس الدفاع عن الذات، والخوف من اتساع أدوار الأقطار العربية الأخرى[3].

وهكذا وجهت الأطراف العربية المشاركة صفعة قوية لجامعتهم عندما قبلوا بتغييبها عمداً عن المفاوضات مع الكيان الصهيوني ، كما أنهم قبلوا الدخول في مفاوضات بدون غطاء من الجامعة وهي بيتهم الجامع. وهذا بدوره دفع الخصوم

---

[1] - أنظر: احمد ثابت " العمل القومي العربي : التبعية السياسية تلغي التراضي والتوافق " مجلة الوحدة ، العدد 100، مرجع سبق ذكره ، ص50 .

[2] - أنظر: عودة بطرس عودة ، الاستسلام في الواقع العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 262 .

[3] - أنظر: مصطفى عبد العزيز موسى ، العرب في مفترق الطرق ، (القاهرة : الشروق (ب ت)) ص 117 .

لاستصغار شأنهم، بعد أن تخلو عن الإطار الذي يجمعهم، وفضلوا مفاوضة العدو متخليين عن الجامعة العربية التي تعد رمزا لتضامنهم، ووحدتهم حتى ولو كان هذا الرمز معنويا[1].

بقيت الجامعة العربية عاجزة إزاء انقلاب بعض الدول العربية وتنصلها من الميثاق، وذلك بقبولها التفاوض مع إسرائيل وهي التي كان لها موقف حازم مع مصر أبان توقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام 1977 ف، وبما أدى إلى عزلها عربيا، وهذا بدوره يؤكد تراجع دور الجامعة العربية وضعف تأثيرها لاسيما في هذه المرحلة بالذات .

كما أن إثارة قضية لوكربي من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا تمثل صورة واضحة للتحكم الاستعماري الذي يراد فرضه على الدول العربية ،وشكل ذلك تحديا كبيرا للجامعة العربية . إذ أنه رغم إصرار تلك الدولتين على أن تقوم ليبيا بتسليم المشتبه فيهما للمحاكمة رغم عدم وجود أدلة تدين المعنيين، إلا أن هذه الأخيرة لم تذعن لتلك المطالب؛ وذلك تمسكا بالمادة السادسة من اتفاقية مونتريال بشأن حوادث الطيران المدني التي سبق التعرض إليها . كما أن موقف ليبيا ذلك يعد التزاما بنص المادة السابعة من المعاهدة التي أقرتها جامعة الدول العربية في الخمسينات[*].

ناهيك عن أن القانون الدولي الليبي الخاص يحظر من ذلك الإجراء وهو تسليم رعاياها لدولة أجنبية لغرض محاكمتهم عما يكونوا قد ارتكبوه في تلك الدولة من جرائم .

1- ياسين سويد ، نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد ، (بيروت : دار الفارابي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1996 ف) ص 210 .

* تنص المادة السابعة من تلك المعاهدة على انه ((يجوز للدولة المطلوب إليها التسليم الامتناع عنه إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها على أن تتولى هي محاكمته وتستعين في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم)) نقلاً عن عثمان حسين عبد الله ، (حادث الطائرة الأمريكية ضد القانون الدولي لأبعاد القانونية للنزاع الليبي الأمريكي) قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي ، مرجع سبق ذكره ص 257 .

كذلك فان المادة الرابعة من مشروع القرار رقم 28 لسنة 1991ف الذي اقترحه المؤتمر الدولي الثامن للأمم المتحدة في هافانا بكوبا، والذي أتى تنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم415 ، هي الأخرى تمنع مثل ذلك التسليم على الدولة المطالبة، على أن تقوم بعرض حالة الشخص موضع التسليم على سلطاتها المختصة متى لم تمانع الدولة في ذلك[1].

وقد اتخذت الجامعة العربية قرار ببذل المساعي الحميدة على كافة المستويات للحيلولة دون توجيه تهديدات لليبيا، ومحاولة حل الأزمة سلمياً، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، من خلال دعوة الأطراف المعنية، وكان ذلك من خلال الجلسة الطارئة التي دعت لها ليبيا بشأن مناقشة تطورات الأزمة الليبية العربية في 22 الربيع –مارس – 1992[2].

ورغم موقف ليبيا الإيجابي، واستعدادها للتعاون، إلا أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وقد انضمت إليهما فرنسا أمكن لهم استغلال مجلس الأمن في استصدار قرار يفتقر لأي أساس قانوني؛ إذ يقضي بحمل ليبيا على تسليم المتهمين، وكذلك فرض حصار جوي عليها، وكان ذلك في منتصف شهر الطير – ابريل – 1992 ف .

وهكذا فقد تجاوزت تلك الدول وتجاهلت تماماً أي دور يمكن أن تلعبه الجامعة العربية في إيجاد مخرج لهذه الأزمة ،ولعل ذلك يعكس الوضع الدولي الجديد الذي صار إليه المجتمع الدولي، والمتمثل في سطوة الولايات المتحدة الأمريكية وتحكمها في سير العلاقات الدولية، واستخدامها للأمم المتحدة وأدواتها في تنفيذ سياستها.

---

[1] - انظر: نفس المرجع السابق، ص 256 .

[2] - أنظر: محمد نصر مهنا ، مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1996 ف) ص 122 .

كما أن الدول العربية التزمت بقرار مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على ليبيا لا سيما ما تعلق منها بالحظر الجوي، في محاولة منها لتفادى أي مواجهة مع الغرب، متناسية تماما أن ليبيا ليست سوى حلقة في سلسلة مشروع يهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية حسب رؤية الولايات المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد.

وقد عكس هذا الموقف من جامعة الدول العربية حالة الضعف والتشرذم التي يعيشها الوطن العربي، والتي عجز بسببها عن الوقوف في وجه الاختراق الغربي الذي استهدف أمنه القومي .

والمتتبع لدور الجامعة العربية تجاه الأزمة الصومالية التي بدأت في أواخر عقد الثمانينات من القرن المنقضي، يجد أنها عجزت تماما عن ملء الفراغ السياسي الذي أفرزته هذه الأزمة[1].

وهذا بدوره منح الفرصة للقوى الخارجية أن تتدخل في شئون دولة عضو في الجامعة العربية ، مستفيدة من الوضع المتأزم هناك، بغية تحقيق مصالحها الذاتية ،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوى .

حيث رأت الولايات المتحدة أن التدخل في الصومال يعد فرصة مثالية لتأكيد سيطرتها وزعامتها للنظام العالمي الجديد[2]، وان كانت الدوافع المعلنة التي أبدتها أمريكا في تدخلها في الصومال تتمثل في: إعادة الاستقرار للشعب الصومالي، وإنقاذه من ويلات الحرب الأهلية ،كل ذلك في إطار عمل إنساني حسبس تحملت القيام به حسب زعمها .

غير أن الحقيقة الأساسية والغير معلنة هي: سعيها لتحقيق هدف استراتيجي من خلال هذا التدخل يكمن بالدرجة الأولى في السيطرة على القرن الأفريقي .

---

[1]- لمزيد من التفصيل أنظر : محمود خليل " الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي " مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ص253

[2] - نجوى امن الفوال " انهيار الدولة في الصومال " مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

والواقع أن المظهر السلبي الذي اتسم به دور الجامعة العربية إزاء الأزمة الصومالية لا يحقق مصلحة للأمن القومي العربي في عمومه ، ولا مصلحة للأمن القطري للدول العربية المطلة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ذلك أن مصلحة هذه الدول تقتضي أن يكون الصومال قويا موحدا، لا أن يكون ضعيفا مقسما بسبب المتناقضات السياسية والأيديولوجية التي تحكمه.

لذا كان من المفترض لتعزيز الأمن القومي في هذه المنطقة ،أن تتخذ الجامعة العربية خطوات تتمثل في قيامها بمساعي حميدة بين الفصائل المتناحرة لأجل إعادة السلام والاستقرار في هذا القطر، وبما يحول دون امتداد الأطماع الأجنبية إليه.

وهكذا فان ما جاء في القمم العربية بخصوص المسألة الصومالية سيما القمة العربية المنعقدة في بيروت عام 2001 ف، كان مخيباً لآمال الكثير من المراقبين . حيث اقتصر دور الجامعة العربية على الدعم المالي فقط، وكذلك التأكيد على وحدة وسلامة الإقليم الصومالي، ورفض التدخل في شئون الصومال الداخلية[1].

كما أن حالة الخنوع والاستسلام التي يعيشها النظام الرسمي العربي ممثلا بالجامعة العربية تجاه معاناة الشعب الفلسطيني هذه الأيام ، منحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني للانفراد بالقضية الفلسطينية التي لم تعد شأنا عربيا إلا نظريا.

في حين تسعى إسرائيل لفرض واقع احتلالها بالقوة والحفاظ على ما حققته من مكاسب ، وإضعاف الدولة الفلسطينية وتحجيم قدراتها على المواجهة تمهيدا لدفعها لقبول الاملاءات الإسرائيلية، وكذلك شروط التسوية وفق وجهة النظر

---

[1] - أنظر: محمود خليل " الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي " مجلة السياسة الدولية مرجع سبق ذكره ، ص 253 .

الصهيونية، وليس استناداً لقواعد الحق والعدالة، وبما يتفق ومقررات الشرعية الدولية والقانون الدولي[1].

وقد ساهمت إحداث الحادي عشر من شهر الفاتح- سبتمبر- عام2001 ف في تطابق الأهداف الإسرائيلية والأمريكية فيما يتصل بالمسألة الفلسطينية .ويتمثل ذلك في: رفض كليهما لأي صوت معارض، وكذلك مقاومة أي حركة لا تتفق معها في الأهداف والغايات والمصالح،حتى ولو كانت تلك الحركة تسعى لتحقيق أهداف عادلة ومشروعة ونتيجة لهذه الرؤية الظالمة أمكن لهاتين الدولتين تصنيف حركة المقاومة العربية الفلسطينية واللبنانية بأنهما حركتين إرهابيتين يقتضي الأمر الوقوف في وجهها، وكذلك تضييق الخناق على الدول التي تأويها أو تدعمها[2].

وهكذا أصبح مفهوم الإرهاب خاضع لتقييم وجهة النظر الأمريكية ذات البعد النسبي والمحكوم لمصالحها الذاتية ومصالح من توازره من أصدقائها ، دون أن يكون ذلك المفهوم خاضع لمنظور موضوعي يحقق مصالح المجتمع الدولي بأسره . وهذا بدوره ترتب عليه تبدل المواقف الأمريكية برمتها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .حيث تحولت الولايات المتحدة من حام للوجود الإسرائيلي إلى مدافع عن هذا الوجود بكل الوسائل المتاحة، ومن ثم دعم احتلالها للأراضي الفلسطينية منتهكة في ذلك قواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة التي تستلزم احترام المعاهدات الدولية الموقعة مع الأطراف الأخرى والتي هي الطرف الفلسطيني هنا[3].

وبالتالي فأنه يبدو أن من أساسيات النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية هو تصفية القضية الفلسطينية والإجهاز عليها، وهذا يخدم بطبيعة الحال ويصب في مصلحة الكيان الصهيوني وعلي حساب امن الأمة

1- انظر: مالك عوني " القمة العربية : قضايا صعبة في وقت حرج" مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 94 .
2- المرجع السابق ص ص 94 ، 95 .
3- نفس المرجع السابق ص 95 .

العربية .وقد ساهم في ذلك غياب قوة دولية كبرى هي الاتحاد السوفيتي التي كانت إلى حد ما تخفف من حدة الانحياز الأمريكي لذلك الكيان.

كما أن الجامعة العربية لم يتسن لها القيام بأي أدوار إيجابية بالنسبة للقضية الفلسطينية في هذه المرحلة؛ وذلك بسبب الوضع الدولي الجديد الذي لا يسمح البتة بأي أدوار أخرى ماخلا الدور الأمريكي الوحيد.

كما انه وفقاً للرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي فإنها اعتبرت الطرف الإسرائيلي في موقف المقاوم لأعمال الإرهاب ، وانه يعد حليف هاما في حملتها الدولية ضد الإرهاب، ومن ثم لاذت بالصمت إزاء الجرائم الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني التي تمثلت في أعمال القتل والإبادة والتشريد، وهدم المدن الآمنة، وتصفية القيادات الفلسطينية، إذ إن كل ذلك يقع حسب نظرتها في إطار الحرب ضد الإرهاب .

كما انه وبالنظر لدور الجامعة العربية في الأزمة السودانية التي امتدت لأكثر من عشرين عام؛ فإنه يلاحظ أن هذا الدور قد غاب تماما، ولم يكن موجود أصلا ،وكأن السودان لم يكن عضوا في الجامعة العربية. وهكذا ظلت الحرب الأهلية مستمرة بين شمال السودان وجنوبه، وواجه هذا القطر منفردا الحصار والتهديدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على انعدام الأمن والاستقرار فيه بسبب تلك الحرب .

وهكذا وإزاء الدور السلبي والغائب من طرف الجامعة العربية؛ وعدم اتخاذها إجراءات تضمن إنهاء رحى الحرب الدائرة في هذا القطر، والحفاظ على أمنه الذي يعد جزء من الأمن القومي العربي، وخلق سودان مستقر وموحد ، كل ذلك عبد الطريق أمام التدخلات الأمريكية في هذا البلد ، وعملت من ثم على تنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضرب وحدته وزعزعة الاستقرار فيه؛ وذلك من

خلال طرح مبادرة بشأن هذه الأزمة مقرونة بضغوط حثيثة على الأطراف المتنازعة للسير قدماً في طريق المفاوضات .

وقد بدأت المفاوضات فعلا بين الطرفين المتنازعين، الأول يمثل الحكومة السودانية، والثاني يمثل جبهة التحرير السودانية، وذلك في ماشاكوس بكينيا وانتهت بتوقيع بروتوكول ماشاكوس الشهير بتاريخ 20 يوليو 2002ف، كل ذلك تم في ظل ما يعرف بمبادرة الإيجاد[1].

وتضمن ذلك الاتفاق قضيتين رئيسيتين ظلتا تشكلان جوهر النزاع ومحتواه فيما سبق هما:[2]

تمثلت الأولى في الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مداها ستة سنوات ، على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء مرتكزة على الاستمرار في النظام الذي سيتم إقراره طبقا لأساس التسوية أو الانفصال في كيان مستقل .

أما القضية الثانية فتمحورت حول الاتفاق على إطار دستوري متعدد المستويات، بحيث يكون ثمة دستور لشمال البلاد ذات الهوية الإسلامية، ودستور للجنوب ذي الأغلبية المسيحية الساحقة، ودستور قومي اتحادي يجمع بين الشمال والجنوب ، والفلسفة من ذلك هو الحفاظ على الشريعة الإسلامية في الشمال ، في الوقت نفسه يكون للجنوب دستوره وقوانينه الخاصة .

ويلاحظ أن ذلك يحل ولو جزئيا مسألة اختلاف الهوية بين الشمال والجنوب، لاسيما وان الحكومات التي تعاقبت على السودان حاولت إخضاع هذا البلد ذو الهويات المتباينة لدستور يقوم في جوهره على تطبيق أحكام وقواعد

---

[1] - أنظر: حسن أبو طالب وآخرون ، التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003 ف ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، يونيو 2003 ف) ص 349 .
[2] - المرجع السابق نفس الصفحة .

الشريعة الإسلامية ،وهذا لا يتماشى ومصالح الفئة السكانية في الشق الجنوبي من السودان ذات الهوية المسيحية ، وكان ذلك مثار تأجيج الصراع بين الشمال والجنوب .

وهذا بدوره دفع البعض إلى تبني صيغ دستورية تناسب هذا البلد ذو الطبيعة الخاصة ،وكان من بين الصيغ المطروحة إقامة دولة تقوم على أساس علماني خالي من أي تأثير روحي، وبالتالي يتم إخضاع التعاملات فيها لقواعد وأحكام وضعية لا تأثير للدين فيها . غير أن مثل هذا الاتجاه تم رفضه نهائيا من الحكومات المختلفة التي اتسمت بالطابع الديني .

وقد جاء المقترح المعروض في هذه المبادرة والمتمثل في حمل الأطراف محل النزاع على قبول دستور متنوع يرضى رغبات كل منهما، وكذلك إقرار دستور قومي يجمع الهويات المختلفة ، ليكون حلا وسطا ومنطقا يحقق أهداف كل فئة .

ولكي تضمن الولايات المتحدة الأمريكية استمرار عملية السلام وفقاً لنظرتها ورؤيتها الخاصة ، فان الإدارة الأمريكية تبنت وأقرت قانون سلام السودان في الحادي والعشرين من شهر التموز- أكتوبر- 2002 ف، والذي تضمن فرض عقوبات على الخرطوم بعد ستة اشهر من سريان هذا القانون ما لم تقم الحكومة السودانية بالتفاوض بحسن نية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان . وقد تضمن الباب السادس من القانون إذ لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات وذلك بهدف تحقيق سلام دائم وعادل ، أو تدخلت بلا سبب مقنع في الجهود الإنسانية ، أو خالفت شروط اتفاقية السلام تلك ، فأن ذلك من شأنه أن يدفع الرئيس الأمريكي للتشاور مع الكونجرس لإمكانية تطبيق الإجراءات المحددة في الفقرة الثانية من ذات الباب[1].

---

[1] - المرجع السابق ص 354 .

وقد نصت الفقرة الثانية من الباب السادس من قانون سلام السودان على التالي[1]:-

1- معارضته منح أي قروض أو ائتمان لصالح حكومة السودان من اى مؤسسة دولية مالية ،وحددها القانون بالمؤسسات التالية (البنك الدولي، بنك الائتمان الأفريقي ، صندوق التنمية الأفريقي).
2- النظر في خفض أو تعليق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وحكومة السودان .
3- اتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات البترول ، وذلك للتأكد من أنها لن تستخدم هذه العائدات بطريق مباشر أو غير مباشر لشراء أو امتلاك معدات عسكرية لتمويل الجيش .
4- السعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر للسلاح على السودان .

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إحاطة المفاوضات، وكذلك الاتفاقية التي قد يصل أليها الطرفين بضمانات تكفل فاعليتها، وان يتم تناولها بحسن نية تعكس مدى جديتها، وان كان سير المفاوضات في عمومه يصب في مصلحة الولايات المتحدة ويحقق مستهدفاتها. والواقع أن تلك البنود التي تضمنها قانون سلام السودان تعد جوهرية وبالغة الحساسية بالنسبة للحكومة السودانية ، الأمر الذي يدفعها للانصياع للمطالب الأمريكية أمام شفافية الموقف .

ومتى نجحت الخطط الأمريكية في السودان وفق المبادرة المطروحة في المفاوضات القائمة ، والمرتكزة على منح الجنوب حق تقرير المصير . فان ذلك سوف يضر بوحدة السودان، ويترك أثاره السلبية على الأمن القومي العربي في عمومه، والأمن المصري بصفة خاصة. إذ أن من شأن ذلك الانفصال أن ينتهي بترتيب أوضاع جديدة في المنطقة قد تكون نتيجتها نشوء دولة جديدة على المنابع

---

[1] - نفس المرجع و الصفحة ذاتها .

الرئيسية للنيل ، وتكون الأضرار التي تلحق بمصالح الشمال السوداني ومصر بالغة متى ارتبطت هذه الدولة الناشئة بعلاقات مع الغرب وإسرائيل، سيما وأن هذه الأخيرة تسعى للسيطرة على منابع المياه لزيادة تعميق التفوق الاستراتيجي لمصالحها في مواجهة الدول العربية، فضلاً عن تفاقم حالة عدم الاستقرار التي قد يعيشها القطر السوداني.

وهكذا فإن تعاطي الولايات المتحدة مع الأزمة السودانية إنما يعكس اهتمامها بمنطقة القرن الإفريقي التي تشكل مطمعا استراتيجيا لها، وإن كان تحقيق مصالحها في هذه المنطقة والوصول لمستهدفاتها قد تقلص بسبب فشلها في الصومال، إلا أن ذلك لا يمنع من إدراك بعضها في السودان.

وبالعودة لدور الجامعة العربية الغائب تماماً في الأزمة السودانية التي أمضت عشر سنوات من عمرها في ظل الوضع الدولي القديم وذلك حتى عام 1990 ف . يمكن القول أن الجامعة العربية كان حرياً بها أن تلعب دوراً ذا أهمية قصوى في هذه المسألة سيما في ظل التوازن الدولي السابق، والذي كان فيه اهتمام الولايات المتحدة بهذه الأزمة اقل مما هو عليه الآن، حيث أنها لم تكن من أولوياتها بسبب قيام الحرب الباردة وضرورات توازن الردع.

وبالتالي كان يمكن للجامعة العربية أن تبادر في حل هذه الأزمة سلمياً، وذلك بالتوفيق بين وجهات النظر والأطراف المتنازعة، والوصول بصيغة تضمن وحدة استقرار القطر السوداني من خلال برنامج عمل دؤوب يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف، مع الوضع في الاعتبار إمكانية حدوث أي متغيرات دولية مفاجئة قد تصعب من مهمتها مستقبلاً ما لم تأخذ بزمام المبادرة في هذه المسالة.

والواقع أن ذلك هو ما حدث فعلاً؛ حيث قادت المتغيرات الدولية المتمثلة في ظهور النظام العالمي الجديد إلى صعوبة تدخل الجامعة العربية في المشكلة السودانية ، بعد أن أصبحت هذه الأزمة في دائرة الاهتمام المباشر للولايات

المتحدة، كما أن طبعها بطابع المنظور الأمريكي من شأنه أن يهدد الأمن القومي العربي. وهي التي كان بالإمكان حلها في منأى عن التسويات التي تتم في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، ومن ثم تجنب أي أثار قد تتمخض عنها.

وفى الشأن العراقي ومع بداية عام 2003 ف دخلت الأزمة العراقية مرحلة حرجة بسبب إصرار كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على توجيه ضربة عسكرية للعراق بحجة عدم تعاونه مع لجان التفتيش المكلفة من قبل مجلس الأمن بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، واعتبرتا أن العراق لازال يملك مثل هذه الأسلحة، الأمر الذي يشكل مصدر تهديد لجيرانه وكذلك زعزعة الاستقرار والأمن الدوليين .

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حملتهما ضد الإرهاب التي يقودانها منذ أحداث الحادي عشر من شهر الفاتح – سبتمبر– 2001 ف لتضع العراق ضمن المحور الشيطاني الذي وعدت الولايات المتحدة بتوجيه ضربات عسكرية له، ويضم هذا المحور إيران وكوريا الشمالية، وتأتى العراق كرأس لهذا المثلث في تقدير الولايات المتحدة الأمريكية .

ولتنفيذ خططها في العراق أبرزت الولايات المتحدة عديد الحجج والمزاعم التي تدفعها لإسقاط نظام الحكم العراقي، وقد تمثلت هذه المزاعم في :-

1- وجود أسلحة دمار شامـــل

2- رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا في تحرير الشعب العراقي، ونشر الديمقراطية في العـــــراق

3- محاربـــــة الإرهـــــاب

وحيال الإصرار الأمريكي والبريطاني لضرب العراق، دعت احدي الدول العضو في الجامعة العربية وهي مصر الدول الأعضاء إلى ضرورة عقد قمة عربية طارئة لمواجهة ذلك الوضع ، واتخاذ موقف عربي موحد يمكن من خلاله

تفادى هذه الضربة ، واستجابة لذلك فقد عقد وزراء الخارجية العرب اجتماع طارئ بالقاهرة في السادس عشر من شهر النوار- فبراير- 2003 ف لبحث الموقف المتأزم، وكذلك وضع جدول أعمال للقمة العربية الطارئة التي سيتم عقدها على مستوى الرؤساء[1].

غير أن اجتماع وزراء الخارجية العرب لم يحالفه التوفيق، إذ انه فشل فشلاً ذريعاً. وذلك لعجزهم عن وضع جدول أعمال للقمة الطارئة التي ستعقد على مستوى الرؤساء، علاوة على فشلهم في تحديد موعد لهذه القمة , كما أنه ورغم صدور بيان عن هذا الاجتماع إلا أنه ترجم عمق الانقسام و الإخفاق العربي , ذلك أنه أثار كثير من الاعتراضات من طرف الدول الأعضاء .

فالكويت اعتبرت أن البيان يتضمن ما يتعارض مع موقفها إزاء الأزمة العراقية، وهي التي سمحت للقوات الأمريكية بالانطلاق من أراضيها لضرب العراق إذ تنص الفقرة الثانية من البيان الختامي على امتناع الدول العربية عن تقديم أي عون أو مساعدة لأي أجراء عسكري يمكن أن يمس أمن العراق ووحدته وسلامة أراضيه[2]. وكذلك أثار ذلك البيان مشكلة بين الكويت ولبنان باعتبار الأخيرة (لبنان) رئيسا للاجتماع ، حيث اعترضت الكويت على طريقة إدارة لبنان لوقائع الاجتماع .

وقد عقدت لاحقاً القمة العربية في شهر الربيع- مارس- 2003 ف في شرم الشيخ، وصدر عنها عديد القرارات التي كان من بينها[3]:-

1- تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق، أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية؛ إذ أن ذلك يعد تهديدا للأمن القومي العربي .

1- انظـر: حسن ابو طالب وآخرون، التقرير الاستراتيجي العربي 2002- 2003ف، من مرجع سبق ذكره ، ص 330

2 نفس المرجع السابق ، ص 331

3 - نفس المرجع السابق ، ص 329

2-حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية .

ورغم ذلك فقد اعتبر البعض أن إسهام الجامعة فيما يتعلق بالأزمة العراقية الراهنة كان متواضعاً لأسباب منها ، عدم النظر في المبادرة الإماراتية المطروحة بشأن الأزمة العراقية بعين الاعتبار من جانبها(*).

حيث اعتبرت الإمارات العربية أن المبادرة المعنية تشكل مخرجا من الأزمة ،وحل يحفظ للعراق وحدته الإقليمية ،ويجنب شعبه مزيداً من الدمار والخسائر ،كما أن هذه المبادرة منحت القيادة العراقية مهلة لمدة أسبوعين لإبداء رأيها بشأنها سواء بالقبول أو الرفض ،وتم غض النظر عن هذه المبادرة لكون القمة غير معنية بمسألة تغير الأنظمة حسب ما ذكره أمين الجامعة العربية، مما أثار حفيظة الجانب الإماراتي الذي حمل الأمين العام مسؤولية تجاهل هذه المبادرة التي اعتبراها الفرصة الأخيرة لإنقاذ العراق[1].

كذلك اعتبر البعض أن من ضمن الأسباب التي داهمت الجامعة بالفشل في اتخاذ مواقف فعالة تجاه الأزمة العراقية، الخلاف الذي دار أثناء القمة بين العقيد معمر القذافي وولى العهد السعودي الأمير عبد الله، والذي تأكد من خلاله تباعد وجهات النظر في تقييم وتقدير الأزمة القائمة[2].

وهكذا أصبحت قرارات القمة العربية في شرم الشيخ المنعقدة في أساسها لمواجهة التهديدات الغربية للعراق قاصرة على اتخاذ إجراءات فعالة في مواجهة النوايا الأمريكية البريطانية التي قررت بالفعل شن حملة عسكرية على العراق في العشرين من شهر الربيع- مارس - 2003 ف .

(*) تعتبر المبادرة الإماراتية مقترح تقدم به الشيخ زايد بن سلطان لتفادي الحرب على العراق . وهي تقضي بتنحي القيادة العراقية متمثلة في رئيسها صدام حسين من السلطة وان تخرج من العراق مقابل تمتعها بكافة الضمانات للحماية اللازمة . مع ضرورة إصدار عفو عام عن كل العراقيين سواء داخل العراق أو خارجها وان تتولى الجامعة العربية الاشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يتم خلالها اتخاذ الإجراءات الكفيلة وعودة الأمور لطبيعتها في العراق وفق رؤية الشعب العراقي نقلاً عن حسن ابو طالب ، المرجع السابق ، ص 332 .

1 - نفس المرجع ص 332 .

2- نفس المرجع والصفحة ذاتها

كما أنه وبعد سقوط بغداد واحتلالها في السابع من شهر الطير – ابريل– 2003 ف سقطت المزاعم الأمريكية التي من اجلها احتلت الولايات المتحدة وبريطانيا العراق، والمتمثلة في النقاط الثلاث التي سبق ذكرها، وتبين أن الولايات المتحدة احتلت العراق لتأكيد هيمنتها الاقتصادية على العالم من خلال السيطرة على النفط العربي وكذلك السيطرة العسكرية على الأمة العربية بما يكسر التوازن الاستراتيجي لصالح إسرائيل.

كذلك فإن جامعة الدول العربية لم تعر العراق اهتمامها حتى بعد سقوطه، ويبدو أنه أصبحت لديها قناعة بعدم رغبتها في التورط في هذه الأزمة، تاركة الأمر لقوات التحالف والى تداعيات المستقبل التي ستفسر عنها التطورات المختلفة في هذا البلد.

خلاصة القول أن فاعلية جامعة الدول العربية تجاه القضايا العربية وبسبب الضغوطات الدولية التي فرضت عليها من طرف القائمين على النظام العالمي الجديد – الولايات المتحدة الأمريكية –جاءت مخيبة للآمال. حيث بقيت هذه الجامعة مهمشة وعاجزة عن التعامل مع هذا النظام بحذر، ولم تقوا على التصدي لهجمات مؤسسيه إزاء الأمة العربية . إذ أنه باسم النظام العالمي الجديد تم تدمير قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية بعد أن تم احتلاله والتنكيل بشعبه ،كما تم فرض مفاوضات سلام غير متكافئة بين العرب وإسرائيل، كما أن باسم هذا النظام تم تهديد ليبيا ومحاصرتها، وباسم هذا النظام تجرى تصفية الحسابات مع حركات التحرر العربية، وإزاء كل ذلك التزمت الجامعة العربية بالصمت[1].

ويعتبر الشلل والعجز اللذان أصابا الجامعة العربية نتيجة منطقية للوضع القائم على صعيد العلاقات العربية، وكذلك على مستوى أنماط التعامل العربي مع القوى الدولية والإقليمية المختلفة .

---

[1] - انظر: مختار مطيع " النظام العربي بعد حـــرب الخليج واقـــع وافاق " مجلة الوحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

وإزاء هذا الضعف الذي تعانيه الجامعة العربية في مواجهة التحديات المفروضة عليها، تعالت الأصوات التي تنادى بضرورة تطويرها لكي تصبح قادرة على مواكبة التطورات الدولية والإقليمية الراهنة، وبما يخدم القضايا العربية، حيث تقدمت العديد من الدول العربية بمشاريع ومقترحات تتصل بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وتقوية أجهزتها ومؤسساتها بما يضمن زيادة فعاليتها، على اعتبار أن الظروف التي ولدت في ظلها الجامعة العربية هي التي شكلت ميثاقها. وحيث جاءت صياغته فضفاضة شاملة غير بائنة المعالم، وهي في ذلك قصد منها إرضاء بعض الأطراف العربية التي تأثرت بالسياسة البريطانية، وبعضها الآخر الذي تأثر بالسياسة الفرنسية، ولم تكن ثمة استراتيجية تلزم الدول الأطراف باحترام مواد الميثاق بالالتزام بها كتلك التي تنص على السعي لإقامة تعاون وثيق بينها وفق نظم وأحوال كل دولة[1].

وبالتالي فان الأمر يتطلب تعديل ميثاق الجامعة العربية وهياكلها ، مع تأكيد الالتزام بما يصدر عنها من قرارات ، والعمل على إنشاء محكمة عدل عربية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء في الجامعة .

وقبل الشروع في كل ذلك يرى بعض المختصين ضرورة البدء في تحليل الثوابت والمتغيرات العربية التي تكمن في الإشكالات التنظيمية والقانونية المعرقلة لسير الجامعة العربية ،كذلك وجب أن ينتهي التناقض القائم بين الإرادات السياسية العربية بوصفها العامل الرئيسي وراء فشل العمل العربي المشترك، وكذلك عدم وجود تنسيق فكري يحدد غايات وأهداف الجامعة[2].

كما يجب أن يواكب تطور الجامعة العربية وجود الإرادة السياسية القادرة على صنع مستقبل الأجيال العربية القادمة. مع إفساح المجال لمشاركة الشعوب

---

[1] - أنظر : لطفي عبد القادر " الجامعة العربية مالها وما عليها " المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1996 ف) ص 202 .

[2] - المرجع السابق ، ص 203 .

العربية في صنع القرار السياسي ، والعمل على تحريك الطاقات الكامنة بهدف الوصول لنظام عربي متكامل وقادر على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

ثانياً: مجلس التعاون الخليجي

تعددت المحاولات من جانب دول مجلس التعاون الخليجي قبل الإعلان عن قيامة رسميا ، حيث كان مؤتمر وزراء خارجية الدول الست في مسقط عام 1976 المحاولة الأولى من جانب تلك الدول في طريق إقامته، وقد حضرته كلا من العراق وإيران.

ثم طرحت الفكرة مجددا في قمة عمان خلال شهر الحرث –نوفمبر– عام 1980ف ، ثم تبعتها مشاورات حول ورقة عمل طرحت في اجتماعات جانبية للقادة الخليجيين أثناء القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف في الأسبوع الأخير من شهر أي النار – يناير – 1981ف.

وفي الرابع من شهر النوار – فبراير – 1981ف عقد بالرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية الأقطار الخليجية الست تمت فيه مناقشة بعض الخطط التي قدمت إلى المؤتمر ، حيث تم الاتفاق في المؤتمر على ضرورة إنشاء مجلس التعاون لأهميته[1].

وفي التاسع من شهر الربيع– مارس– من نفس العام جرى التوقيع بالأحرف الأولي علي النظام الأساسي للمجلس خلال مؤتمر مسقط بسلطنة عمان بحضور وزراء خارجية دول المجلس الست، ثم جرى التصديق علي ذلك النظام في مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في السادس

---

1 - أنظر: علي بن صميخ المرير ، مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل ،(القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير ، 2003 ف) ص 16

والعشرين من شهر الماء مايو – 1981 ف، ليتم بذلك الإعلان رسمياً عن قيامه[1].

وقد ساهمت بعض الإحداث الدولية والإقليمية والمحلية في نشأة المجلس؛ ويمكن إيجاز تلك الأحداث . في التدخل السوفيتي في أفغانستان الذي جعل القوات السوفيتية على بعد 800 كم من منابع النفط ، وما شكله هذا التدخل من انعكاسات مباشرة على أمن الخليج ، ثم التطورات السياسية والعسكرية التي أفرزتها الحرب العراقية الإيرانية ، ونضج مسيرة التعاون الإنمائي لدى دول الخليج والتي بدأت في السبعينات[2].

علاوة على رغبة دول المجلس في ضرورة ملء الفراغ الأمني الذي أحدثه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في أواخر الستينات ، وصراع القوى العظمى خلال الحرب الباردة واندفاعها نحو المنطقة ، والاضطراب الذي أصاب النظام الإقليمي العربي الذي ساهم في سقوط وحده الأمن العربي، وعلى وجه الخصوص بعد الزيارة التي قام بها السادات إلى إسرائيل، والتي على أثرها تم نقل الجامعة العربية إلى تونس، وتم طرد مصر منها[3] ، إضافة إلى رغبه دول المجلس في التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف دفع الأخطار التي قد تهدد دوله، علاوة على التشابه في الأنظمة السياسية، والروابط الدينية واللغوية والتاريخية التي تجمع تلك الدول .

وقد حظي الجانب الأمني باهتمام واضح من جانب دول المجلس الست، حيث بدا ذلك واضحاً في العديد من القمم التي جمعتهم . فقد أعطت قمة الكويت عام 1984 ف أهمية واضحة إلي ضرورة بذل الجهود المضنية بشأن إيقاف حرب الخليج الأولي بين العراق وإيران لما لهذه الحرب من خطورة علي أمن

1- عبد السلام صالح عرفه ، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره ص 219

2- المرجع السابق ، الصفحة ذاتها.

3- أنظر : نايف علي عبيد " دول مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون إلي التكامل " ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 194 ، الطير (ابريل) 1995 ف) ص ص 100 – 101 .

واستقرار المنطقة ، وقد أعربت دول المجلس عن دعمها للجهود والمساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة ، ولجنة المساعي الحميدة التي انشقت عن المؤتمر الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز بشأن التوصل إلي حل سلمي لتلك الحرب[1].

وفي قمة مسقط عام 1985 ف ناقش قاده دول المجلس الست الأوضاع في المنطقة، ومنها الحرب العراقية الإيرانية إلي جانب ذلك أعرب الحاضرون على إن أمن الخليج كل لا يتجزأ[2] .

وفي القمة السادسة للمجلس اقر القادة المجتمعون الاستراتيجية المشتركة في مجال الدفاع، والتي تقوم علي عدة عناصر أساسية تتمثل في[3] :-

1- بناء القوة العسكرية المشتركة (درع الجزيرة)، وذلك بتطويرها في المستقبل لتساعدة في الدفاع عن دول المنطقة .
2- تطوير القوات الجوية المشتركة ، وعلي غرار ذلك قامت دول المجلس بإجراء تدريبات جوية مشتركة .
3- تشكيل القوات البحرية المشتركة والتركيز علي التدريبات والمناورات المشتركة .
4- إقامة الصناعات الحربية المشتركة، حيث تسعي الدول الست لتحقيق الاستقلالية الخليجية في مجال تصنيع الأسلحة ، وقد رصدت لذلك مبلغ ما يقارب من مائه وأربعون مليون دولار لإنشاء قاعدة صناعية مشتركة خاصة بها .

ويبدو من خلال تلك النقاط إن دول المجلس ترغب في إقامة أمن جماعي يتم تطويره لاحقاً إلي صيغة ارقي تنشأ بموجبها القوه الخليجية الموحدة ، كما إنها تتطلع إلي تعاون عسكري مشترك فيما بينها، على إن يشمل ذلك التعاون العديد

---

[1] - انظر ، مبروكة أسحمد الو رفلي ، التجمعات الإقليمية العربية مرحلة في الوحدة أم بديل عنها (بنغازي : جامعة قاريونس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1991 ف) ص 193 .
[2] - نفس المرجع السابق ، الصفحة ذاتها
[3] - محمد احمد علي عدوي ، انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي (القاهرة : مكتبة مدبولي . 1992 ف) ص 107.

من المجالات وخاصة مجال الأمن . الذي أكدوا علي انه مسؤولية أصحابه ، كما إنهم يرفضون رفضاً باتاً التدخل الأجنبي في منطقة الخليج ، والي جانب ذلك أكدوا علي عدم التورط في الصراعات الدولية وبضرورة أتباع سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واعتبروا أن أمن منطقة الخليج كل لا يتجزأ من الأمن القومي العربي[1].

إلا أن تلك الرغبات والطموحات لم تتعد صيغة قوه درع الجزيرة كقوة عسكرية رمزيه تكونت من دول المجلس الست تحت قياده السعودية، وتتخذ من منطقه حفر الباطن بالسعودية مقراً لها . ولم تكن تلك القوات علي درجة عالية من التدريب والخبرة يمكن الاعتماد عليها بقيام عمل عسكري يحمي دول المجلس، أو أي دولة فيه يمكن أن تتعرض للخطر . ومرد ذلك إلى المساهمة المتواضعة التي ساهمت بها تلك الدول في إنشائها كماً وكيفاً.

وخلال عقد الثمانيات لم يتمكن المجلس من إقامة نظام أمن جماعي وفق ما تضمنته قرارات القمة السادسة، ويعود سبب ذلك؛ إلي أن دول المجلس لم تكن لديها رؤية موحدة ومحددة حول مفهوم الأمن أو مصادر تهديده، أو الاتفاق علي السياسات الأمنية ، ناهيك عن أن الواقع كان يشير إلي إن هناك حاله أمنية قائمة علي أساس الأمن الذاتي ، وقوه عسكرية ذاتية لكل دوله علي حده[2]. ولعل الأدلة الدامغة علي فشل المجلس خلال تلك الفترة في ترجمة تلك القرارات إلي واقع ملموس هو؛ موقف تلك الدول من القصف الإيراني لناقلات النفط المتجهة إلي السعودية والكويت ، حينها طالبت الدولتان بتامين حرية الملاحة في الخليج من جانب القوي الدولية ، مع إشارة منها بان ذلك ليس تأميناً لهذه الدول وإنما للملاحة الدولية ، وفي الوقت ذاته جددت رفضها للضمان الخارجي لأمنها[3].

---

[1]- انظر : محمد السعيد إدريس " تطور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس الأمن الخليجي كيان إقليمي " مجلة المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 215 ، أي فبراير (يناير) 1997 م) ص ص 44 – 45

[2]- نفس المرجع ؛ ص 45 .

[3]- أنظر: محمد احمد علي عدوي، انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي مرجع سبق ذكره ، ص ص 109 - 110

ثم كانت أزمة الخليج الثانية عام 1990 ، 1991 ف الاختبار الحقيقي لقدرات المجلس الدفاعية ، ومدي قدرته علي مواجهة التهديدات التي قد تهدد أمن دوله مجتمعه أو أي دوله علي حده .

بدأت أزمة الخليج خلال تلك الفترة محصورة بين العراق والكويت العضو في المجلس نتيجة لأسباب مالية بالدرجة الأولي، قام علي أثرها العراق باجتياح الكويت في الثاني من هانيبال – أغسطس – من نفس العام، بحجه عدم التزام الكويت بتسديد ما عليه من التزامات للعراق .

كان الاحتلال بمثابة مفاجأة للدول الأعضاء في المجلس غير متوقعا، وفي الوقت ذاته عبر عن مدى هشاشة الأشكال العسكرية المؤسسة بين دوله، إذ تبين إن ذلك التنسيق لم يكن يتعدى ضمان الأمن الداخلي لدولة من دوله فحسب[1].

علاوة علي ذلك، لم يكن مستوى تحرك دول المجلس تجاه حل الأزمة على مستوى الحدث ، حيث كان ضعيفا للغاية، إذ جاء تحرك تلك الدول عبر اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة الذي عقد بتاريخ الثالث من شهر هانيبال – أغسطس – من نفس العام، وخلال القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في ذات الشهر بالخصوص طالبت تلك الدول بضرورة انسحاب العراق من الكويت، مع إدانتها اللفظية لذلك الغزو .

ثم كان هناك تحرك جماعي لدول المجلس علي هامش مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القاهرة، وفيه صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بأن السعودية تربطها علاقة صداقة مع العراق،

---

[1] - انظر: حسن بكر " مجلس التعاون الخليجي في عصر التكتلات " مجلة السياسة الدولية ، العدد 124 ، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وإنها مقتنعة بأن الرئيس صدام حسين سوف ينسحب من الكويت ، جاء ذلك التصريح في إطار عدم استفزاز العراق[1] .

وسرعان ما تغير الموقف السعودي تجاه الأزمة بعد زيارة وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني إلي العربية السعودية في السادس من شهر هانيبال (أغسطس) من العام ذاته ، حيث أوضح للملك فهد إن الجيش العراقي يوشك أن يجتاح المملكة العربية السعودية بناء علي معلومات من أقمار المراقبة الأمريكية، وقد حصل خلال تلك الزيارة علي طلب من السعودية بنشر قوات أمريكية فيها . وفي الحال بدأ جسر جوي عملاق عرف بدرع الصحراء في طريقة إلي هناك[2].

أما الكويت والتي تقدمت بطلب إلي الجامعة العربية لاتخاذ موقف تجاه الأزمة ، اتجهت في اليوم الثالث من شهر هانيبال -أغسطس - عن طريق سفيرها في واشنطن بتقديم طلب رسمي إلي الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإسراع في مساعدتها عسكريا لدفع العدوان العراقي عنها، وتحرير أرضها من براثن ذلك الاحتلال، ليساهم ذلك في رغبة دول المجلس في الاعتماد على القوى والحماية الأجنبية بشكل يباشر في حل تلك الأزمة، لينهار بذلك شعار الأمن الذاتي الذي أنشئ من أجله مجلس التعاون الخليجي، وليتحول ذلك الأمن إلي تحالف استراتيجي مع الدول الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

أسندت مهمة تحرير الكويت إلي قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعدما حصلت الأخيرة علي تفويض من مجلس الأمن الدولي، وقد تكونت تلك القوات من دول عربية وغير عربية ، وانتهت الحرب بهزيمة الجيش العراقي واجبر علي الانسحاب من الكويت .

---

[1] - انظر: محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، النوار (فبراير) 2000 ف) ، ص 517

[2] - انظر: هنري لوراس ، اللعبة الكبرى،ط2، ترجمة عبد الحكيم الأربد ، رجب أبو دبوس،(بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1993 ف) ص 579 .

وخلال الحرب لم تكن مشاركة دول المجلس بالمستوي المطلوب الذي يتناسب مع الحدث، إنما اقتصرت مشاركتها علي تقديم التسهيلات العسكرية واستقبال قوات التحالف الدولي، ومنحها قواعد عسكرية وتعويض بعض الدول المتضررة من الحرب مع مشاركتها بقوات رمزية في الحرب مقارنة بقوات التحالف[1].

وبعد تحرير الكويت وتوقف العمليات العسكرية تماماً رأت دول المجلس ضرورة بناء نظام أمني جديد تشارك فيه مصر وسوريا نظراً للالتزامات العسكرية والأمنية التي أوفت بها هاتين الدولتين في حرب تحرير الكويت، علاوة علي أن ذلك النظام يندرج تحت إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وفي نهاية المطاف تم التوصل إلي ذلك النظام الأمني الذي جمع دول الخليج الست بالإضافة إلي مصر وسوريا وأطلق علية إعلان دمشق، حيث تم الإعلان عنه في السادس من شهر الربيع – مارس–1991 ف[2].

لم يستمر ذلك التجمع طويلاً بسبب الضغوط التي مورست علي دول المجلس الست من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تري فيه تهديد لمصالحها في الخليج ، وكذلك من جانب إيران التي كانت ترفض الاحتكار العربي لأية ترتيبات أمنية في المنطقة[3] . وأيضاً احتجاج بعض دول المجلس (الكويت – عمان) علي الوجود العسكري السوري والمصري في المنطقة، كونه يمثل انتهاك لتكامل المجموعة الخليجية .

ونتيجة لذلك لم يعد لدى المجلس الحماس الذي كان في السابق تجاه إعلان دمشق ، حيث اتفق وزراء خارجيته في الاجتماع الذي عقد في دمشق في منتصف

---

[1] - انظر : محمد احمد علي عدوي انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي مرجع سبق ذكره ، ص112 .

[2] - انظر :عبد المنعم المشاط وآخرون " اثر حرب الخليج علي مفهوم الأمن القومي " مجلة العلوم الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص27 .

[3] - حسن بكر " مجلس التعاون الخليجي في عصر التكتلات الكبرى " مجله السياسة الدولية ، العدد 124 ، مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

شهر ناصر – يوليو – عام 1991 ف علي أجراء تعديل جوهري في النص الخاص بالتعاون العسكري . و جراء ذلك ألغيت الفقرة (ب) من المادة الثانية في شأن التعاون العسكري والتي تنص علي " إن وجود القوات المصرية والسورية في منطقة الخليج يمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة دول المنطقة " وقد استبدلت تلك الفقرة بفقرة أخرى تنص علي " يحق لأي دولة من دول المجلس الاستعانة بقوات مصرية وسورية علي أراضيها إذا رغبت في ذلك"[1].

وبتلك الإجراءات تكون دول الخليج قد أفرغت إعلان دمشق من مضمونة الدفاعي والسياسي على حد سواء؛ ليساهم ذلك في ظهور السيطرة التامة للمشروع الأمني الدولي عندما دخلت دول الخليج في اتفاقيات ثنائية مع الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف بناء نظام أمني يضمن لها الأمن إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

وقد بررت دول المجلس دخولها في اتفاقيات مع الغرب بأنها لم تعد تقتنع بقدراتها الذاتية في الدفاع عن نفسها ، كما أنها لم تعد لديها الرغبة في الإعتماد علي نظام عربي للأمن الجماعي، أو الدخول في اتفاقيات دفاع عربي مشترك من جديد ذلك أن تلك الاتفاقيات لم تسعفها عند الحاجة(احتلال الكويت من قبل العراق)[2] وبالتالي دخلت دول الخليج في سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الغربية، إذ أعلنت الكويت في الرابع والعشرين من شهر هانيبال – أغسطس–عام1991 ف علي لسان نائب رئيس المجلس الوطني الكويتي إن بلاده توصلت إلي اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بغرض حماية الكويت من أي اعتداء محتمل سواء من العراق أو أي دولة أخري ، و إن هذه الاتفاقية مدتها عشرة سنوات من تاريخ توقيعها ، كما إن الكويت تعتزم إبرام اتفاق مماثل مع بريطانيا[3].

---

1 - محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 558 .
2 - أمين هويدي وآخرون، حرب الخليج الثانية التداعيات والآثار، مرجع سبق ذكره ، ص 72.
3 - انظر المرجع السابق ص 31

أيضا قامت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الدفاع الأمريكي إن وزير دفاعها بدأ مشاوراته حول التوصل إلي اتفاقيات دفاعية مع كل من السعودية والبحرين وعمان وقطر والإمارات[1].

ونتيجة للسرية التامة حول تلك الاتفاقيات لم يتمكن الباحث من الإلمام بحيثيتها، إلا أنة تم التعرف علي بعض نصوص تلك الاتفاقيات التي التزمت دول المجلس الست بها علي النحو التالي[2]:-

1-التخزين المسبق لمعدات عسكرية تستخدم للدفاع عن دول المجلس الموقعة علي الاتفاقيات .

2-أجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة.

3-تقديم مساعدات أخري تتفق عليها الأطراف المعنية.

ومن خلال العرض السابق لبعض جوانب مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في جانبها الأمني نلاحظ إن هناك العديد من المعوقات التي حالت دون نجاحه، منها تمسك دول المجلس بالسيادة القطرية، وعدم الاتفاق علي رؤية واحده داخليا وخارجيا ، وارتباط تلك الدول باتفاقيات أمنه منفردة مع دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أثر علي وحدة الدفاع المشترك بين دول المجلس، ناهيك عن عملية التراخي والتواكل علي القوي الخارجية في حماية أمن الخليج، بالإضافة إلي ذلك فإن تلك الاتفاقيات تساهم في الحد من سيادة دوله واستقلالية قرارها السياسي والأمني علي السواء، وهذا هو الهدف الذي يصبو إليه مؤسسي النظام العالمي الجديد لإفراغ ذلك المجلس من أهدافه التي قام من أجلها، وذلك بهدف حماية مصالحهم وهي هنا الولايات المتحدة الأمريكية القطب المسيطر عليه.

---

[1] - المرجع السابق ص 73

[2] - محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مرجع سبق ذكره ص 544

وكون دول مجلس التعاون اعتمدت علي تلك القوات الأجنبية في حفظ أمنها، فان ذلك سيعطي الفرصة لتلك الدول من تعزيز وجودها العسكري في المنطقة العربية ، الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي في جوانبه التالية :-

الأول : إن الأخطار التي قد تهدد أمن الخليج سيتم تحديدها من قبل تلك القوات الرابضة في منطقة الخليج العربي، وقد كان العراق علي قائمة تلك التهديدات، حيث عملت تلك القوي الأجنبية علي تقويض قدراته، ثم تدميره واحتلال أرضه عام 2003 ف .

الثاني : استنزاف الموارد العربية وخاصة في منطقة الخليج بسبب؛ الأموال الهائلة التي يتم دفعها إلي تلك القوات التي تقوم بمهمة حفظ الأمن في تلك المنطقة، من جانب. وسيطرة وتحكم الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في أسعار هذه الثروة من جانب آخر.

كما يعود فشل المجلس في تحقيق أهدافه؛ إلى عدم إلتزام دوله بتنفيذ المبادئ المتفق عليها[*] عندما تعرض ولا زال أمن السعودية العربية العضو في المجلس في بعده الداخلي إلي أعمال عنف وتخريب خلال عام 2003 ف من قبل من يطلق عليهم بالإرهابيون حسب ما جاء في تصريحات بعض المسئولين السعوديين علي شاشات التلفاز، وترك ذلك القطر في مواجهة تلك الأعمال بمفردة دون أن يلقى أي مساندة من باقي دول المجلس. .

ثالثاً: اتحاد المغرب العربي:

ظهرت فكرة اتحاد المغرب العربي خلال فترة النضال التي قادتها حركات التحرر في دول المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي ، وقد مثلت فترة

(*)- نصت بعض المبادئ علي " إي عدوان علي أي عضو هو عدوان علي جميع الدول الأعضاء التي تؤكد بان مسئولية الأمن والاستقرار في المنطقة هي مسئولية جماعية يقع عبؤها علي جميع دوله" انظر : عبد المهدي الشريدي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأليته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية ،(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1995 ف) ص 83 .

الخمسينات من القرن الماضي بعدما تحصلت غالبية الدول على استقلالها بداية محاولة التكامل والتطلع نحو الوحدة ،ثم كانت البداية الرسمية لهذه الفكرة خلال مؤتمر طنجه الذي عقد في عام 1958ف عندما اجتمع زعماء الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال في المغرب ، وجبهة التحرير الوطني الجزائري[1].

تباينت الآراء حول الأهداف الحقيقية التي كانت وراء عقد ذلك المؤتمر، حيث يرى فيه البعض انه لا يعبر عن وجود نية ومساع جدية للعمل الوحدوي بقدر ما يعبر عن موقف ظرفي جاء كرد فعل تجاه السلوك الوحدوي الذي انتهجته مصر في ذلك الوقت بعد إعلانها الوحدة مع سوريا ،في الوقت الذي يرى فيه آخرون أن المؤتمر جاء كمشروع بديل عن الوحدة العربية الشاملة، بدليل أنه جاء عقب قيام الوحدة المصرية السورية بفترة قصيرة، ومع فشل الوحدة سقط الاتفاق ذاته [2].

ثم تعددت المحاولات من جانب دول المغرب العربي إثر فشل المحاولة الأولى في مؤتمر طنجة في السير قدما نحو التكامل المغربي ، وكان ذلك عبر عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تقر بمبدأ الأخوة وحسن الجوار .

ففي الثاني عشر من أي النار- يناير- عام 1974ف تم الإعلان عن مشروع الدمج بين ليبيا وتونس يقضي بقيام دولة واحدة تضم الدولتين ، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب تراجع القيادة التونسية عنه بعد يومين فقط من تاريخ إعلانه ، ثم حدث تقارب بين الجزائر وتونس في التاسع عشر من شهر الربيع - مارس- عام 1983ف، نتج عنه ما يعرف بمعاهدة الإخاء والوفاق ، ثم انضمت موريتانيا إلى المعاهدة في شهر الكانون - ديسمبر - من نفس العام وفي الثالث عشر من شهر هانيبال - أغسطس - عام 1984 ف تم الإعلان عن

1- انظر :زايد عبد الله مصباح ((اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع)) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد236 ، أكتوبر 1998 ف) ص 28

2- المرجع السابق ، ص ص 28- 29

معاهدة إنشاء الإتحاد العربي الأفريقي بين ليبيا والمغرب، إلا أن تلك المعاهدة تم إلغائها من جانب المغرب عام 1986 ف[1].

ولم تسفر تلك المحاولات عن أي نجاح يذكر في طريق التكامل بين دول المغرب العربي، وقد عزا بعض الباحثين ذلك إلى . اختلاف النظم السياسية بين دوله ، وإلى الصراعات الإقليمية الطاحنة التي عاشتها المنطقة بسبب مشاكل الحدود بينها ، ثم كان لإختلاف الرؤى حول صيغة الوحدة وحدودها اثر كبير في فشل تلك المحاولات ، بالإضافة إلى اختلاف الهياكل والاختبارات السياسية والاقتصادية[2].

ثم شهدت منطقة المغرب العربي بعد منتصف عقد الثمانيات بعض المتغيرات التي عجلت بقيام اتحاد المغرب العربي؛ ويمكن تحديد تلك المتغيرات على النحو التالي[3]:-

- التعديل السياسي الذي حصل في تونس عام 1987 ف، حيث كان له الأثر في إحداث نوع من التحول الإيجابي في علاقة تونس تجاه باقي دول المغرب العربي وعلى الأخص علاقتها مع ليبيا .
- المصالحة المغربية الجزائرية التي لعبت دوراً هاماً في فتح باب الحوار بين الدولتين ليعم نوع من التفاهم بينهما، ليساهم ذلك في تسوية بعض القضايا كالمسألة الحدودية ومشكلة الصحراء ولو مؤقتاً.
- الصعوبات الاقتصادية التي تعرضت لها دول المغرب العربي، وما نجم عنها من زيادة في البطالة، وارتفاع نسبة المديونية لبعض دوله .
- فعالية الاتحاد الأوروبي شمال البحر المتوسط؛ والذي يعتقد انه من أهم الأخطار التي قد تواجه دول المغرب العربي، إذ سيتم التخلص من العمالة المغربية الموجودة في أوروبا، لتحل محلها يد عاملة من البرتغال وأسبانيا

---

[1] - انظر المرجع السابق ص 29 .

[2] - لمزيد من التفصيل انظر عبد الله بلعزيز ، اشكالية الوحدة العربية ، ط2 (الرباط : إفريقيا الشرق ، 1991 ف) ص ص 76- 78 .

[3] - مبروكة أحمد الورفلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 165- 166

واليونان بعد انضمامها مؤخراً إلى السوق الأوروبية، ناهيك عما قد يحدث ذلك من اختلال في الميزان التجاري لتلك الدول(أي دول المغرب العربي)، لذا استوجب منها أن تسعى إلى إقامة نوع من التجمع الإقليمي يساعدها في تعديل أوضاع العلاقة بينها وبين المجموعة الأوروبية .

- زيادة الوعـــي بين قـادة دول المغرب العربي بإمكـانية قيـام وحـــدة تعاونية فعالة

ساهمت تلك العوامل في الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي بحلول عام 1989ف، الذي ضم كل من المغرب – موريتانيا – الجزائر – تونس – ليبيا. وفقاً لمعاهدة أبرمت بين الدول المعنية في السابع عشر من شهر النوار(فبراير) من نفس العام بمدينة مراكش المغربية.

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي تسع عشرة مادة بعد ديباجه في خمس فقرات؛ نصت المادة الثانية من المعاهدة على العديد من الأهداف منها [1]:-

1. توثيق أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض.
2. تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها.
3. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .
4. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .

كذلك بينت المادة الثالثة منها الأغراض التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها على النحو التالي [2]:-

1- **في الميدان الدولـــي:** تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس من الحوار .

---

[1] - عبد السلام صالح عرفة ، التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 225
[2] - المرجع السابق ، نفس الصفحة

2- **في ميدان الدفـــــاع**: العمل على استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

3- **في الميدان الاقتصادي**: تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصا إنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

4- **في الميدان الثقافـــي**: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

فيما تنص المادة الرابعة عشر من المعاهدة على، أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، كما نصت المادة الخامسة عشر على أن تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي، أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى[1] .

وتعكس تلك المواد سالفة الذكر، مدى رغبة قادة اتحاد دول المغرب العربي بمسألة الدفاع المشترك من أجل حماية الأمن المغاربي كخطوة مرحلية في طريق حماية الأمن القومي العربي .

ولكن ما أن وضعت تلك الأهداف والمبادئ في محك التجربة العملية حتى تبين أن الاتحاد المغاربي ومنذ تكوينه لم يحقق الأهداف التي أنشأ من اجلها، بل انه وصل عام 1995 ف إلى حالة شبه جمود على صعيد النشاط المؤسسي، إذ لم

1- طلعت احمد مسلم " التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي" الأمن القومي العربي إلى أين (القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 1990 ف) ص300 .

يعقد المجلس أي اجتماع طارئ أو عادي منذ شهر الطير –أبريل– عام 994 اف، وبالتالي اعتبرت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين دول الاتحاد بمثابة حبراً على ورق.

ولعل سبب تعثر نشاط الاتحاد في تحقيق أهدافه يعود إلى جملة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي بدأت تطفو على السطح منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي تركت بصماتها المباشرة وغير المباشرة في ذلك .

ونظرا لكثرة تلك التغيرات التي يصعب فصلها عن بعضها البعض، فقد ذهب الباحث لتقسيمها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:–

1. المتغيرات الداخلية:

ويقصد بها تلك المتغيرات الداخلية المتعلقة بدول الاتحاد، سواء فيما يخص كل دولة على حدة أو يخص العلاقات البينية لتلك الدول، وأهم تلك المتغيرات هي :–

- الأوضاع الداخلية الغير مستقرة في الجزائر منذ عام 1990 بعدما تم إجراء أول انتخابات تشريعية في البلاد؛ وكانت نتيجة الانتخابات في جولتها الأولى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـــ188 مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان والتي يبلغ عددها آنذاك حوالي 430 مقعداً ، الأمر الذي دفع بالمؤسسة العسكرية إلى التدخل لإقالة الرئيس بن جديد [1].

ومنذ ذلك الوقت والمواجهة على أشدها بين المؤسسة العسكرية والقوى الإسلامية ، الأمر الذي ساهم في زعزعة الاستقرار الداخلي للدولة ليطال جميع جوانب الحياة فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ وقد وضعت تلك الأزمة

---

[1] انظر: بتر حسن شافعي (الجزائر : ملاذا بعد مرور اكثر من عقد على الأزمة ؟) مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 102

قيوداً ملموسة على حركة السياسة الخارجية للجزائر تجاه دول الاتحاد؛ إذ انصب اهتماميا على الوضع الداخلي الذي تعاني منه، وكان ذلك على حساب تفعيل مسيرة اتحاد المغرب العربي .

- افتعال قضية لوكربي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بتعاونها مع بريطانيا وفرنسا ضد ليبيا التي جاءت في ظل نظام عالمي جديد يهدف إلى الهيمنة والسيطرة على دول العالم خاصة الدول العربية.

فبعد مرور ما يزيد عن ثلاث سنوات على تحطم الطائرة التابعة لشركة (بان أمريكان)، ومقتل جميع ركابها فوق قرية لوكربي باسكتلندا البريطانية ، وبعد مرور عامين من تحطم الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر، ومقتل جميع ركابها كذلك ، أعلنت الدول الثلاث وبصورة قاطعة دون أن تستند إلى دليل واضح أن من سمتهم بعملاء المخابرات الليبية هم الذين قاموا بهذين الحادثين [1].

وقد طالبت الدول الثلاث ليبيا بضرورة تسليم الأشخاص الذين قاموا بالجرم، وبضرورة مثولهم أمام القضاء الوطني في أي دولة من تلك الدول، والى ضرورة قيام الحكومة الليبية بالتعاون التام مع جهات التحقيق الغربية ، والى العمل على تقديم المستندات والوثائق التي بحوزتها والتي من شأنها أن تفيد القضية . وأعلنت تلك الدول انه في حالة عدم استجابة ليبيا لتلك المطالب فأنها ستجد نفسها مضطرة وبصورة حاسمة إلى تطبيق إجراءات قسرية ضدها [2].

ونتيجة لامتناع ليبيا عن تسليم أثنين من رعاياها المتهمين في حادثة التفجير لأسباب تم ذكرها سابقا؛ نجحت الدول الثلاث في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي رقم 731 بتاريخ 21 أي النار –يناير – عام 1992ف ، أعرب فيه

---

1 - انظر: المرجع السابق ، الصفحة ذاتها.

2- انظر: احمد الرشيدي (لوكربي الأزمة والخليج) مجلة السياسة الدولية ، العدد 144 مرجع سبق ذكره ص 134 .

المجلس عن استيائه من عدم استجابة السلطات الليبية لمطالب الدول الثلاث؛ مما جعل المجلس مضطراً لاتخاذ تلك الإجراءات .

كذلك نجحت تلك الدول في استصدار قرار رقم 748 بتاريخ 31 الربيع – مارس– من نفس العام يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا ملزمة طبقاً للفصل السابع من الميثاق ، وقد شملت تلك العقوبات حظر الطيران المدني من والى ليبيا ،وتخفيض عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج ،وحظر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إليها [1].

سعت ليبيا إلى حمل الدول العربية ودول اتحاد المغرب العربي بصفة خاصة على اتخاذ قرار موحد وفعال يرفض تلك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي استجابة لرغبات الدول الغربية الثلاثة ، وعدم الانصياع لها . إلا أن تلك المحاولة لم تلقى صداها لدى الدول العربية التي رفضت الدخول في مواجهة مع دول الغرب وامتثلت لقرارات مجلس الأمن الدولي الصادر بالخصوص.

اعتبرت ليبيا التزام الدول العربية وخاصة دول المغرب العربي بهذا القرار على انه موقف سلبي جاء مغايرا لميثاق جامعة الدول العربية، وكذلك لميثاق الاتحاد المغاربي . وترك هذا الأمر أثاراً سلبية على علاقة ليبيا مع دول الاتحاد، إذا اعتذرت ليبيا في شهر أي النار – يناير – 1995 عن رئاسة الدورة السادسة للاتحاد ،مبدية استيائها من التزام دول الاتحاد بالحظر الذي تم فرضه عليها[2].

لقد مثل ذلك التحدي والاعتداء من جانب الدول الغربية الثلاثة أمريكا وبريطانيا وفرنسا على دولة عضو في اتحاد المغرب العربي ضربة قوية موجهة

---

[1] - أنظر: ميلود المهذبي، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي الشرعية والمشروعية ، مرجع سبق ذكره، ص 98 .

[2] - أنظر: زايد عبد الله مصباح " اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع " مجلة المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص36

إلى ذلك الاتحاد الذي فشل في التصدي لتلك الهجمة الشرسة في ظل نظام عالمي جديد يرفض أي تجمع أو اتحاد لا يتماشى مع أهدافه ومصالحه .

إن المادة الرابعة عشر من معاهدة مراكش التي وردت سلفا توجب على دول الاتحاد التضامن الفعلي مع ليبيا ومساعدتها مادياً ومعنويا، وعدم الرضوخ وتنفيذ قرار الحظر والعقوبات الصادرة من مجلس الأمن الدولي، بل كان من الواجب على تلك الدول ممارسة حق الدفاع المشترك حال وقوع أي اعتداء على ليبيا ،إلا أن طبيعة العلاقة بين باقي دول الاتحاد ودول التحالف الغربي حالت دون تطبيق القوانين والمواثيق التي صدرت عن الاتحاد .

- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية بسبب مشكلة الصحراء الغربية التي لازالت حتى الوقت الراهن . ففي العام 1995 ونتيجة للخلاف حول تسوية تلك المشكلة ، طلبت الحكومة المغربية رسمياً من الجزائر باعتبارها رئيس الدورة في ذاك الوقت أن توقف نشاط مؤسسات الاتحاد ، وقد أستندت الحكومة المغربية بقرارها هذا إلى الموقف الذي اتخذته الحكومة الجزائرية من مقترحات الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة السابق الذي يقضي بضرورة الإسراع بمسلسل تحديد الهوية للأشخاص الصحراويين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء المزمع إجراءه في الصحراء الغربية [1]، إذ اعتبرت الحكومة المغربية أن الجزائر قد خرجت عن موقف الحياد تجاه تلك القضية ،وقد ترك هذا الوضع تبعات خطيرة على علاقة الدولتين مع بعضهما البعض، وأثر بدوره على مسيرة الاتحاد .

- اختلاف وجهة النظر بين الدول الأعضاء في الاتحاد حول مسألة توسيع العضوية فالمادة السابعة عشر من معاهدة مراكش تفسح المجال إمام الدول

---

1 - احمد مهابة " سياسة مصر المتوسطية ،وتكسة الاتحاد المغاربي " مجلة السياسة الدولية ، العدد 123، مرجع سابق ذكره ، ص 108.

العربية الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد وكذلك الدول الأفريقية، شريطة موافقة الدول الأعضاء كافة .

واستناداً إلى ذلك، دعت كل من ليبيا والجزائر العضوين في الاتحاد دولة مصر للانضمام إلى الاتحاد وقد تقدمت الأخيرة بذلك رسمياً إلا أن طلبها لم يحظ بالموافقة من باقي دول الإتحاد ،وقد اعتبر بعض الباحثين أن هذا الموقف كان وراء المبادرة التي قامت بها ليبيا بالدعوة إلى تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء في عام 1997 ف[1].

تلك هي المتغيرات الداخلية التي ساهمت في فشل اتحاد المغرب العربي في تحقيق أهدافه التي قام من اجلها، إلى جانب المتغيرات الخارجية التي سيتم توضيحها على النحو التالي .

2. المتغيرات الخارجية :

وهي تلك المتغيرات الإقليمية والدولية النابعة من خارج مجال دول المغرب العربي، والتي كان لها أثار مباشرة وغير مباشرة في عرقلة مسيرة الاتحاد، ويمكن تحديد أهم تلك المتغيرات على النحو التالي:

- **أزمة الخليج عام 1990-1991 ف:**

بدخول منطقة الخليج العربي في أزمة خانقة كما سبق توضيحه بسبب النزاع العراقي الكويتي وبعض دول الخليج بسبب أمور مالية وسياسية لفتت انتباه دول العالم العربي ومنها دول الاتحاد المغاربي ،حيث طالبوا بضرورة حل الخلاف وأسباب التوتر عبر الحوار والتفاهم بروح الإخاء، ضماناً لوحدة الصف العربي، ومساهمة من دول الاتحاد في تهدئة الوضع قرر مجلس الرئاسة تكليف الرئيس الجزائري بإيفاد مبعوث خاص باسم الاتحاد إلى الأشقاء المعنيين[2].

---

1 - زايد عبد الله مصباح " اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع " مجلة المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص36 .

2 - أنظر: المختار مطيع " سياسة اتحاد المغرب العربي إزاء الأمن القومي العربي والوحدة العربية " الثقافة والمجتمع في المغرب العربي ، (الرباط : منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ،1992 ف) ص118.

ورغم الحلول والمقترحات التي سعت الدول العربية الي تقديمها إلى الأطراف المتنازعة لحل الأزمة، تفاجئ الجميع باجتياح العراق للأراضي الكويتية في الثاني من هانيبال (أغسطس) عام 1990 ف، اثر ذلك أدانت دول المغرب العربي كبقية الدول العربية الاجتياح وضم أراضي الغير بالقوة ، واعتبرت ذلك عملاً عدوانياً مخالفاً للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية .

كما أثرت هذه الأزمة على السياسة الخارجية لدول الاتحاد عندما بدأ التباين يظهر في القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة في التاسع حتى العاشر من نفس الشهر حول البيان الختامي الذي صدر عن القمة ، إذ صدر بيان يقضي بإدانة ضم العراق للكويت، وبالموافقة على إرسال قوات عربية إلى السعودية تضاف إلى قوات متعددة الجنسية من اجل حماية السعودية من الغزو العراقي المحتمل الذي أوهمت به الإدارة الأمريكية .

صوتت المملكة المغربية لصالح القرار، بينما امتنعت الجزائر عن التصويت، فيما عارضت ليبيا القرار الذي يعطى الحق لتدخل قوى أجنبية لحل الأزمة في الوقت الذي تحفظت بشأنه موريتانيا، وتغيبت تونس عن القمة [1].

هذا التباين في سياسة دول الاتحاد الخارجية حول الأزمة؛ إنما يعطى انطباعاً واضحاً حول هشاشة أسس التجمعات العربية ومن بينها اتحاد المغرب العربي، وعجزها في أن تكون درعاً واقياً لحماية الأمن القومي العربي، وعن الوقوف في وجه التدخلات الأجنبية التي باتت تستهدف أمنهم من خلال التدخل في القضايا العربية، علاوة على أن الأزمة كشفت عن درجة التبعية للخارج وخضوعها للمؤثرات الخارجية التي أثرت في القرار المغاربي، والسياسات الصادرة عن اتحاد المغرب العربي حيال الأمن القومي العربي .

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 119

- **التطورات التي طرأت على الصراع العربي الإسرائيلي**

منذ بداية تسعينات القرن الماضي وبعدما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت قوات التحالف من إحراز النصر على القوات العراقيـــــة وتحرير الكويت عام1991 ف، رأت تلك القوى الدولية أن المجال بات أمامها مفتوحا لتمرير مشروعها في المنطقة العربية والقاضي بتصفية القضية الفلسطينية عبر مبادرات السلام التي رفعت شعارها بأنها ستكون وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقمي 242 ،338 المتضمنة مبدأ الأرض مقابل السلام ،حيث بدأت مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل كما سبق بيانه بمؤتمر مدريد، واتفاق أسلو ووادي عربة، ثم المعاهدة الأردنية، إذا أصبحت الدول العربية تتجه نحو تطبيع علاقتها مع إسرائيل، وبدأت بعض الدول العربية تتجه نحو الطريق ذاته، حيث أصبحت هناك علاقات تونسية مغربية مع إسرائيل، ثم لحقت بهما موريتانيا التي أعلنت عن تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل عام 1996 .

تلك السياسة التي انتهجتها بعض دول المغرب العربي تجاه إسرائيل تم رفضها من جانب بعض الدول الأخرى فيه، الأمر الذي نجم عنه زيادة التوتر بين دول الاتحاد خاصة بعد ما أعلنت ليبيا عام 1995 عن قطع علاقاتها مع موريتانيا وسحب اعترافها بها بسبب اتفاقها مع إسرائيل وتبادل البعثات الدبلوماسية معها[1].

نستخلص من ذلك، إن اتحاد المغرب العربي قد فشل في اتخاذ سياسة خارجية موحدة تجاه التحديات التي تواجه دوله ومنها التهديدات التي مورست علي دولة عضو فيه وهي ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا . كما أن لم يكن قادرا علي حل مشكلة الصحراء الكبرى بين الجزائر والمغرب العضوين في الاتحاد ومن ثم قطع الطريق أمام التدخلات الخارجية والتي من شانها تهديد أمن المنطقة العربية . وبالتالي يمكن القول إن التطورات الدولية التي

---

1 - أنظر: زايد عبد الله مصباح ، "اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع " المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

شهدها النظام الدولي الراهن كشفت عن عدم قدرة اتحاد المغرب العربي علي دعم التنمية التي يصبوا إليها وحماية الأمن القومي للدول الأعضاء فيه ومن ثم الأمن القومي العربي، كما إنه لم يستطع خلق نظام عربي موحد قادر علي التصدي للتحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد .

الخـــــــــلاصة:

لقـد سـاهم ظهور دولة إسرائيل وتراجع فكرة الخلافة الإسلامية في انبعاث جامعـة الدول العربية التي قامت لتقوية الصلات بين الدول العربية، لتحقيق أمنها ومصـالحها ،وحفظ استقلالها وسيادتها. وقد فرضت على هذا المنتظم العديد من الـتحديات؛ كان أبرزها عقب الإنقلاب الكبير في العلاقات الدولية ،وبروز أزمة الخلـيج الثانية (احتلال العراق للكويت)، إذ عجزت الجامعة العربية عن معالجة هذه الأزمة ، مما ساهم في تدخل الولايات المتحدة ودول أجنبية أخري فيها. وكان سبب فشلها يرجع:

- لأسباب هيكلية تتعلق بالميثاق.
- وكذلك غياب الإرادة السياسية العربية.

كـذلك فقـد تعمق عجز الجامعة العربية فيما يتصل بالقضية الفلسطينية؛ من خـلال تغيبـها عن أي دور في المؤتمرات التفاوضية التي عقدت بين أقطارها وإسرائيل، و التي انتهت بالتطبيع بين كثير من الدول العربية والعدو الصهيوني، وكـان دور الجامعـة جـد سـلبياً في مشكلة لوكربي التي افتعلها الغرب، بقصد المساس بأمن وسيادة ليبيا.

أما فيما يتصل بالمسألة الصومالية؛ فلم تملأ الجامعة الفراغ السياسي الناتج عن تناحـر الفصـائل الصـومالية، مما أدى للتدخل الأجنبي لاسيما من قبل أمريكا، لتحقـيق أهـداف اسـتراتيجية في منطقة القرن الأفريقي، على نحو يمس بالأمن القومي العربي.

كما أن عدم اهتمام الجامعة بالمشكلة الفلسطينية خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 فـ،نـتج عـنه انفـراد الولايات المتحدة وإسرائيل بهذه القضية ، وحمل الفلسـطينيين على قبول تسويات لا تحقق مصلحتهم، مع نعت المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وأصبحت تصفية هذه القضية من أولويات النظام العالمي الجديد.

أمـا موقف الجامعة العربية من الأزمة السودانية الناتجة عن الخلاف القائم بـين الحكـومة وجبهة التحرير كان غائباً تماما؛ مما أتاح للولايات المتحدة لعب دور هـام فيها، وبما يفضي لضرب وحدة السودان من خلال محاولة زرع دولة فـي الجـنوب تـرتبط بعلاقات مع الغرب، مما يؤثر مستقبلاً على أمن السودان والدول العربية المجاورة لها.

كما وقفت الجامعة العربية مكتوفة الأيدي أمام أزمة العراق الراهنة، والتي انتهت باحتلاله من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، وهكذا ظهر عجز الجامعة عن القـيام بدور إيجابي في مواجهة كافة الأزمات التي واجهت الأقطار العربية والتي أدت في مجملها للإضرار بالأمن القومي العربي، مما دفع البعض للمناداة بإصلاح هـذا المنـتظم علـى نحو يضمن مواكبة المتغيرات الدولية، ومن ثم حفظ الأمن القومي العربي.

أمـا بشأن مجلس التعاون الخليجي، فقد ظهر للوجود عام 1981 بعضوية الأقطار الخليجية، وكانت الدوافع لقيامه تتمثل في:

1. أسباب أمنية تعود لإحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وتهديد منابع النفط الخليجية.
2. حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.
3. الفراغ الأمني الذي خلفته القوات البريطانية منذ الستينات في المنطقة.

وهكـذا كـان العنصـر الأمني جوهر قيام هذا المجلس، وكان هدفه الوصول بصيغة أمن جماعي يضمن حماية المنطقة، غير أن دوله تمسكت بسياسات الأمن الذاتـية، وظهر ذلك جلياً من خلال عجزها عن اتخاذ سياسة موحدة تجاه القصف الإيرانـي لناقلات النفط الكويتية والسعودية في الخليج، واضطرار هاتين الدولتين للمطالـبة بحماية دولية للملاحة في الخليج العربي. وكان المحك الرئيسي لنجاعة هذا المجلس من خلال أزمة الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت)، إذ لم يتحرك هـذا المجلس إلا حين أوحت الولايات المتحدة للسعودية بخطورة الموقف، بحيث سمحت هذه الأخيرة للقوات الأمريكية بالدخول لأراضيها، مما قاد للتحالف الدولي ضد العراق، وعلى نحو كشف زيف شعار الأمن الجماعي الذاتي لدول الخليج، إذ اقتصر دورها على الدعم اللوجيستيكي.

كمـا أن شعور دول المجلس بضرورة قيام نظام أمني جديد بالمشاركة مع مصـر وسـوريا من خلال إعلان دمشق في مارس 1991ف، لم يروق للولايات المـتحدة التـي رأت فيه تهديداً لمصالحها، وكذلك إيران التي رفضت أي احتكار عربي للترتيبات الأمنية في المنطقة، وبذلك إنهار هذا النظام لتدخل دول المجلس في سلسلة من اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة، وبذلك فشل المجلس في تحقيق أهدافه لسببين، الأول لتمسك دوله بالسيادة القطرية والثاني لاعتمادها على العنصر الأجنبي في حماية أمن الخليج ، وبالتالي فرضت الـولايات المتحدة الأمريكية مخططاتها على المنطقة وفقاً لترتيباتها الجديدة، ومما أدى للحد من سيادة دولها، واستقلالية قرارها السياسي، وكذلك إنقاص أمنها بصفة خاصة والأمن القومي العربي بشكل عام.

أما إتحاد المغرب العربي فقد ظهر للوجود في عام 1989ف بعضوية دول الشـمال الإفريقـي الخمـس، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف التي تخدم مصالح أعضـائه، وتتسق مع المتغيرات الدولية، خاصة في ظل وجود الاتحاد الأوروبي الذي اثبت نجاحاً على الصعيد الاقتصادي من شأنه تهديد الكتلة المغاربية، وقد تم

عقـــد عديد الاتفاقيات بين دول الاتحاد، لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية ودبلوماسية، وكذلك تفعيل الدفاع المشترك بقصد حماية الأمن المغاربي كخطوة في طـــريق الأمـــن القومي العربي، غير أن الواقع أثبت فشل هذا الاتحاد في تحقيق أهدافه المبتغاة، ولعل ذلك يرجع لجملة من الأسباب هي:

- **أسباب داخلية وتشمل:**

1. الأوضاع الداخلية الغير مستقرة في الجزائر منذ عام 1990ف.
2. مشكلة لوكربي وما ترتب عنها من عقوبات على ليبيا كانت موضع تطبيق من أعضاء هذا الاتحاد، مما عقد العلاقة بينه وبين ليبيا.
3. تدهور العلاقات المغربية الجزائرية بسبب مشكلة الصحراء المغربية.
4. اختلاف الدول الأعضاء في وجهات النظر فيما يتصل بمسألة العضوية في الاتحاد.

- **أما الأسباب الخارجية فتشمل:**

1. تباين مواقف دول الاتحاد من الأزمة الكويتية العراقية.
2. اخـــتلاف مواقف الدول الأعضاء من الصراع العربي الإسرائيلي، وسعي بعضها للتطبيع مع إسرائيل.

ومـــن ثـــم فشل اتحاد المغرب العربي في اتخاذ سياسة موحدة تضمن مواجهة الـــتحديات المفروضة عليه من خلال التطورات الدولية التي شهدها النظام الدولي الجديـــد، والتي مست بالأمن القومي العربي، مضيفاً فشل آخر إلى جانب فشل كل من الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي في مواجهة هذه الأحداث، وهذا كله كان نتيجته الإضرار بالأمن القومي العربي وتهديده.

المبحث الثاني

انعكاسات النظام العالمي الجديد علي بعض المسائل ألآمنيه العربية

أولاً: المشـــــروع الوحـــدوي العـــــربي

ثانياً: الصـــراع العـــربي – الإسـرائيلي

ثالثـاً: التنمية الاقتصادية العربية المستقلة

المبحث الثاني / انعكاسات النظام العالمي الجديد علي بعض المسائل الأمنية العربية

يعتبـــر المشروع الوحدوي العربي حجر الزاوية في بناء صرح الأمن القومي العربـــي، ذلك إن السياسات الإقليمية التي هي عنوان العمل العربي، وكذلك البنى القطرية الهشة ظلت على الدوام نقطة ضعف الأمن القومي العربي، ومن ثم أصبح التعويل على قيام المشروع الوحدوي العربي المتمثل في توحيد الفسيفساء العربية المتناثرة جد مهم. كذلك فإن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر هو الآخر عامل لا يغفـــل تأثيـــره فـــي إضـــعاف الأمن القومي العربي من خلال بث حالة الرعب والتـــربص فـــي المنطقة، وبما يعيق كافة السياسات الأمنية فيها. كما أنه لا يمكن تصور أمن قومي عربي في ظل وجود اقتصاديات عربية غير خالصة بل تابعة، الأمـــر الـــذي مـــن شأنه أن يثـــقل كاهل الاقتصاد العربي بجملة من الاشكالات والتعقـــيدات، إن انعكاســـات النظام العالمي الجديد على جملة هذه الأمور يعطي مؤشر على مدى تأثر الأمن القومي العربي بذلك؛ عليه فإننا سوف نقوم من خلال هـــذا المـــبحث ببـــيان انعكاســـات النظام العالمي الجديد على كل من، المشروع الوحدوي العربي أولاً، والصراع العربي الإسرائيلي ثانياً، ثم نخلص لانعكاسات هذا النظام على التنمية الاقتصادية العربية المستقلة ثالثاً.

أولاً: المشروع الوحدوي العربي:

هو مشروع يهدف إلي صهر جميع سكان الوطن العربي في بوتقة القومية العربية، لإقامة وحده عربية شاملة تضم جميع الأقطار العربية، باعتباره السبيل الوحيد لتجاوز الأوضاع العربية المتردية، وتحدياً للمؤامرة الأوربية التي تستهدفهم، وإثباتا للذات العربية في التاريخ المعاصر[1].

---

[1] - أنظر: بهية الحسن " مفهوم القومية العربية في أدب أمين الريحاني " مجلة الفكر العربي ، (بيروت : مجلة الإنماء العربي، العدد السادس والخمسون ، مارس (أبريل) ، 1989 ف) ص 168 .

ويعود سبب نشأة المشروع الوحدوي في العالم العربي إلي العديد من الأسباب منها، الهجمة الاستعمارية التي استهدفت الأمة العربية بعدما تفشى المرض في أركان الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحكم قبضتها علي الأقطار العربية ، وتأثر ذلك المشروع بانتشار حركة القوميات في أوروبا ، ولتحدي الضعف الداخلي في العالم العربي ، إلي جانب ذلك؛ بروز الحركة الصهيونية ورغبتها في تحقيق مشروعها الصهيوني علي الأرض العربية، مستنده في ذلك علي القوى الغربية وخاصة بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

وقد مر المشروع الوحدوي بعدد من التطورات نتيجة المد والجزر الذي تعرض له عبر مراحل مختلفة . فقد استقر ذلك المشروع في الأربعينات علي فكرة إعادة توحيد أجزاء المنطقة العربية المفتتة إلي دول وعشائر وطوائف، علي أسس مستحدثة توفر مزيداً من الحرية، والعدالة الاجتماعية، والتطور للإنسان والوطن العربي[2] .

ساهم المد القومي العربي في تكوين النظام الإقليمي العربي، وقيام مؤسسته الرسمية التي تمثلها جامعة الدول العربية، والتي رأت فيها الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا يوم ذاك الحل الوحيد والبديل لمطالب الوحدة العربية التي كانت تهدف الجماهير العربية إلى تحقيقها كمحاولة للتحايل علي المشاعر العربية القومية المطالبة بضرورة الاستقلال .

وقد تعزز المشروع الوحدوي خلال فترة الخمسينات، حيث كانت بمثابة سنوات ازدهار، إذ تعاظم الحس القومي، وزاد الوعي بين أحزاب سياسية وحركات قومية عربيه بات لديهم ثقة كبيرة في إمكانية النهوض بإنجازات تنموية وفق قدرات ذاتية قادرة علي إخراج العرب من طور التبعية المباشرة وغير

---

[1]- انظر: المرجع السابق ، ص 170

[2]- انظر: مصطفي عبد العزيز موسى، العرب في مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص11 .

المباشرة للمصالح الأجنبية، وتمثلت أهم تلك الأحزاب والحركات السياسية في حزب البعث العربي الاشتراكي ، والحركة الناصرية[1].

وقد كللت جهود تلك النخب بقيام الوحدة بين القطر السوري والمصري، وإعلان الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 ف .

وفي بداية الستينات بدأ زمن التعثر والانتكاسات التي أصابت مسيرة الحركة القومية العربية، حيث أعلن عن فشل صيغة الوحدة الاندماجية التي تحققت عام 1958ف، بين مصر وسوريا، وفشلت كذلك صيغة الوحدة التكاملية بين مصر وسوريا والعراق التي تم الإعلان عنها عام 1963 ف ، أيضا فشلت صيغة اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا ، وقد ساهمت تلك الانتكاسات في منع الأنظمة العربية التي قامت بهذه المحاولات من وضع استراتيجية قومية موحدة لمواجهة العدو الصهيوني، والاستراتيجيات الدولية التي تحاك بالمنطقة العربية، ثم أعقبتها انتكاسات أخري تمثلت في؛ حرب حزيران عام 1967 ف التي جني العرب فيها اشد الهزائم ، ثم رحيل عبد الناصر الذي كان يمثل مرجعية قومية يعول عليها العرب كثيراً[2].

وفي نهاية عقد الستينات من القرن الماضي نشط الشعور الوحدوي بقيام ثورة الفاتح في ليبيا عام 1969 بزعامة العقيد معمر القذافي ، والتي كان من بين أهدافها العمل من أجل الوحدة العربية ، كونها ضرورة حتمية للوقوف في وجه الأطماع الغربية في المنطقة العربية ، وقد عملت الثورة من اجل ذلك .

---

[1] في ذلك أنظر: ياسين عساف " الحركة القومية العربية ـ أسباب التعثر وسبل النهوض" مجلة الفكر العربي ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، العدد تسعون ، خريف 1997 ف) ص 11

2- لمرجع السابق والصفحة ذاتها .

فكانت التجربة الوحدوية مع مصر وتونس وسوريا، وان لم يكتب النجاح لهذه التجارب، إلا أنها عبرت عن رغبة الثورة في الاتجاه نحو العمل القومي لبناء الدولة القومية العربية الموحدة [1].

وقد زادت حرب السادس من التمور – أكتوبر – عام 1973ف التي انتصر فيها العرب ولو جزئياً علي إسرائيل من ثقة العرب في أنفسهم، وأصبحوا مصدر تهديد لها، وساهمت تلك الحرب في انتعاش الحركة القومية .

ثم شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي العديد من المشاريع الوحدوية تمثل أهمها في؛ مجلس التعاون الخليجي عام 1981ف، واتحاد المغرب العربي عام 1989. وان دلت تلك المشاريع علي شيء إنما تدل علي مدي تشوق العرب نحو تحقيق أحلامهم الكبرى التي تتحقق بالوحدة العربية، ومن اجل تحقيق الأمن القومي العربي .

إلا أن هذه المشاريع وكما سبق توضيحها لم يكتب لها النجاح في تحقيق أهدافها ، " ذلك أن الغرب بتآمره وسياسته، وبتحالفه مع الرجعية العربية استطاع أن يفشل أي عمل وحدوي أراد العرب إنجازه خلال تلك الفترة "[2].

وقد أصيب المشروع الوحدوي العربي مع بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم بنكستين مدمرتين قضتا علي إمكانية تحقيق ذلك الحلم الذي طالما راود العرب ودأبوا علي تحقيقه تمثلت أحداهما في :-

* الاجتياح العراقي للكويت في الثاني من شهر هانيبال – أغسطس – عام 1990 ف، وأثاره السلبية التي لازالت مستمرة حتى اليوم . حيث أصاب ذلك

---

(1) انظر : سليمان صالح الغويل ، الدولة القومية ، ط2 (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر ، 1989 ف) ص 255 .

(2) ياسين سويد ، نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد ، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .

الاجتياح فكرة الوحدة العربية، ووحدة المصير المشترك، والتضامن العربي بمقتل[1] .

وقد استغلت القوي الغربية ذلك الاحتياج لتحقيق مصالحها في المنطقة، وحالت دون التوصل إلي حلول سلمية كان من المفترض أن تقوم بها الدول العربية لحل الأزمة ، وأصبحت الأحداث تقترب رويداً رويداً نحو الحل العسكري – كما سبق توضيحه؛ حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية قوات التحالف من اجل تحرير الكويت في حرب الخليج الثانية التي انتهت بتحريره وهزيمة القوات العراقية .

لقد مثلت تلك الحرب " لحظه حاسمة من لحظات تصادم الشعور القومي العربي الوحدوي مع مشروع إمبريالي خارجي عرف المجتمع العربي نماذج كثيرة منه في الماضي . إلا إن ميزة ذلك المشروع؛ أنه أمريكي بالدرجة الأولي، وأنه ينفذ في ظروف ومتغيرات دولية ليست لصالح حركة التحرير الوطني العربية في المرحلة الراهنة "[2].

والغريب إن بعض الدول العربية ساهمت في ذلك الوضع المرير عندما تحالفت مع قوى أجنبية استثمرت تلك الأزمة لتقضى علي الآمال العربية نحو الوحدة والتضامن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل ساهمت تلك الحرب في أحداث انقسامات داخل الوطن العربي تعدى مستواها الأنظمة الحاكمة لتصل إلي الجماهير العربية وسط حرب إعلامية تغذي من الداخل والخارج لبث الفرقة من بعد فرقة؛ والانقسام من بعد انقسام ، لتمحى من الذاكرة مجرد التفكير في تجمع

---

[1] - أنظر: ياسين الحاج صالح " المشروع القومي من تحقيق الهوية إلي تعهد الحرية " مجلة الشاهدة (قبرص : شركة الشاهد للنشر المحدودة ، العدد الثالث ، الربيع 2000 ف) ص 48 .

[2] - مسعود ظاهر " المتغيرات الدولية ، حرب الخليج ومستقبل الوطن العربي "مجلة الوحدة ، العدد 79/ 80 ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

عربي، أو مشروع نهضوي عربي ، واعتبار ذلك من الشعارات القديمة التي لم يعد لها مكان علي الصعيد الحاضر[1].

* والثانية تمثلت في عقد مؤتمر مدريد الذي جمع بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل، بهدف الاعتراف بوجود الكيان الصهيوني، وحقه في العيش داخل المنطقة العربية، بما يخرج عن شرعية الفكر القومي العربي، وتحت سقف القوة الصهيونية والأمريكية التي لا تكاد تعترف للعرب بحق يفوق حق الوجود[2].

ومثل اعتراف العرب بدولة إسرائيل كياناً شرعياً في المنطقة العربية تراجعاً عن الثوابت العربية، وتنازلاً عن مشروعهم الوحدوي الذي يهدف كما سبق توضيحه إلى إقامة وحدة عربية شاملة تجمع سكان الوطن العربي . هذا في الوقت الذي كان فيه من المفترض أن تكون إسرائيل عامل حث وحض علي قيام الوحدة العربية وليست عامل تشتت أو تفريق ، وهذا أن دل علي شيء أنما يدل علي أن روح التكتل و الوحدة بين الدول العربية غير موجود أصلاً.

علاوة علي ذلك؛ يعني قبولهم بتلك الدولة انسجاماً مع التطلعات الغربية التي تهدف منذ زمن بعيد إلي إقامة منطقة معزولة ومتنافرة، والإقرار بإمكانية وشرعية قيام كيانات سياسية في المشرق العربي علي أسس دينية وطائفية، وبالتالي يمكن إن يتحول قطر مثل لبنان إلي أربع دول علي الأقل ، سوريا إلي أربع دول، والعراق المحتل المقسوم بطبيعته إلي ثلاث...؛ وبالتالي الإقرار بإجهاض المشروع القومي العربي[3].

ولم يقف الغرب عند هذا الحد في ظل ما يعرف بالنظام العالمي الجديد؛ بل اخذوا يتفننون في الأساليب والوسائل التي تمكنهم من طمس المشروع الوحدوي

---

[1] - انظر: اسامة عبد الرحمن ، المأزق العربي الراهن. هل من خلاص من سبيل ؟ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل 1999 ف) ص 23 .

[2] المرجع السابق ص 27

[3] أنظر: عماد فوزي شعيبي " الأمن القومي والتسوية والصراع العربي– الإسرائيلي " مجلة الوحدة ، مرجع سابق ، ص 115 .

العربي ، حيث طفت علي السطح فكرة إقامة نظام شرق أوسطي تمت الدعوة إلية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ليتوافق مع التطورات الدولية الراهنة .

ويمثل هذا النظام أكثر المؤامرات خطورة علي الوجود القومي العربي؛ كونه يدعو إلي إقامة نظام إقليمي فوق قومي ينفي عن المشروع الوحدوي العربي صفتها القومية .

وفي هذا الصدد يري " مارتن أنديك " (إن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت ضرورة إعادة هيكلة المنطقة العربية بما يتناسب مع تلك التطورات،وهذا يعني إعادة إنتاج التجزئة في شكل جديد؛ بحيث يجري تعميق انفصال المشرق العربي عن مغربه، وتذويب هذا المشرق في شبكة العلاقات العميقة التي يمكن إن تنشأ بينه وبين الدول غير العربية المجاورة له وخصوصاً إسرائيل وتركيا . إذ ذاك يقوم كيان قومي أو متعدد القوميات ، وتنشأ هوية شرق أوسطية جديدة من شانها طمس الهوية العربية ، وتسنح الفرصة لإسرائيل لان تتحول عضوا طبيعيا في المنظومة الشرق أوسطية وفق صيغتها الجديدة[1].

فالنظام الشرق أوسطي الذي تدعوا إلية الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ما كان ليتم الدعوة إلية لو كان هناك وجود للمشروع الوحدوي العربي الذي تجرى تصفيته منذ بداية مسلسل السلام بين العرب وإسرائيل، وقد ساهمت حالة التمزق التي يعيشها العرب في الوقت الراهن، إلي جانب شعورهم بأن الوحدة العربية قد أصبحت بعيدة المنال في فشل ذلك المشروع.

وجدير بالذكر إن الدولة القطرية ساهمت إلي جانب ما تم ذكره في فشل ذلك المشروع ، فهي بمثابة عائق أساسي في طريق نجاحه، كونها ترى في قيامه عامل مساعد في إسقاطها الذي يعد شرطا أساسيا لإقامة الدولة القومية المنشودة .

---

[1] - نقلا عن حسن معلوم " التسوية في زمن العولمة : التداعيات المستقبلة لخيار العرب الاستراتيجي " العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (بيروت : دار اويا ، 2000 ف) ص 155.

وعلي الرغم من التراجع الواضح للمشروع الوحدوي العربي في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وقلة المتحمسين له والواثقين في إمكانية تحقيقه في الحاضر والمستقبل؛ آلا إن الحقيقة الواضحة للعيان والتي يعرفها العدو قبل الأصدقاء "إن المشروع القومي العربي لا زال هو الأصلح لكل قطر من الأقطار العربية علي حده، أو لهم كحزمة واحدة، وهو الكفيل بان يحقق لكل منهم مصالحة ، ويصون له أمنه، ويحتفظ لهم – كأمة – بمكانتهم علي خريطة نظام دولي في طور التشكيل"[1].

وسيبقي المشروع الوحدوي العربي ما بقي العرب يشكلون قومية عربية واحدة، مصيرهم واحد ، تاريخهم واحد، وعادتهم ولغتهم وثقافتهم واحدة، وإذا ضاق هامش المناورة أمام القوميين المتمسكين بضرورة تحقيق وحدة الأمة العربية بسبب الوضع الدولي الراهن نظام القطب الواحد الذي لا مجال فيه للعب علي التناقضات ، فان هذه المهمة يجب إن تتكفل بها الأجيال القادمة إذا أرادت إن يكون لها مكان متميز فوق الأرض وتحت السماء .

ثانياً: الصراع العربي ــ الإسرائيلي:

شكل وجود الاتحاد السوفيتي – سابقاً – عاملا رافضا لفكرة انعقاد مؤتمر دولي يجمع بين العرب وإسرائيل كإطار لعملية تسوية لصراع دام بين الطرفين أكثر من ثلاثة وأربعون عاماً . على الرغم من أن الفكرة ذاتها كانت تجد لها صدى لدى دول عربية وغير عربية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في تلك الفترة متحمسة لعقد مثل هذا المؤتمر الذي من شأنه إعطاء دور هام و مؤثر في مجرياته للاتحاد السوفيتي، بل كان المقبول لديها و لحليفتها إسرائيل إعطاء تلك القوة دور شكلي ليس إلا،

---

[1]- صلاح عيسى " بكائية علي إطلال المشروع القومي " مجلة العربي ، (الكويت : مطابع الشروق ، العدد 458 ، يناير " كانون الثاني " ، 1997 ف) ص ص 118 ، 119 .

وهذا بطبيعة الحال كان مرفوضا جملة و تفصيلا من جانب قوى دولية بحجم الاتحاد السوفيتي أن ذاك[1] .

و لكن بوصول جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي عام 1985ف؛ و نتيجة للأفكار التي نادى بها على المستويين الداخلي و الخارجي، أصبحت فكرة انعقاد مؤتمر دولي لحسم العديد من الصراعات الإقليمية و من بينها الصراع العربي الإسرائيلي أمرا مقبولا، لاسيما و أن ذلك يتماشى مع رغبة الاتحاد السوفيتي في عدم التورط في تلك الصراعات بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها، دون أن يقترن ذلك بالانسحاب الكامل منها[2] .

و لم يتوقف الاتحاد السوفيتي عند هذا الحد، بل أنه بدأ يخضع للضغوطات الأمريكية و الإسرائيلية عندما اشترطتا شرطين أساسيين لوجوده إلى جانبيهما في المنطقة . أولهما السماح لهجرة اليهود السوفيت إلي إسرائيل دون قيد أو شرط، والثاني إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل[3].

ونتيجة لرغبته في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية لم يعد الاتحاد السوفيتي لديه استعداد لتبني وجهات النظر العربية تفاديا لتعكير صفو علاقاته مع تلك القوى، بل أنه عمل على ممارسة الضغوط على الدول العربية الرافضة لفكرة الحل السلمي لصراعها مع إسرائيل، و لمبدأ الأرض مقابل السلام .

إزاء تلك المواقف التي تبناها الاتحاد السوفيتي، شعرت حينها الدول العربية و بصفة خاصة دول الطوق إنها بدأت تفقد حليفا استراتيجيا ظل يساندها في

---

[1] - أنظر: مصطفى علوي " البيئة الدولية للمفاوضات " مجلة السياسة الدولية ، العدد 144، مرجع سبق ذكره، ص81

[2] - أنظر: عماد جاد " التقارب السوفيتي الأمريكي و الصراعات الإقليمية " مجلة الوحدة (المغرب : المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 69 ، يونيو 1990 ف) ، ص 54

[3] - أنظر: جمال علي زهران " العلاقات السوفيتية الإسرائيلية في عهد جورباتشوف (85-1991)، مجلة السياسة الدولية ، العدد 110 ، مرجع سبق ذكره ، ص 199

صراعها المشروع ضد إسرائيل زمنا طويلا، (وان كان اعتماد العرب على أنفسهم في هذا الأمر أفضل) وهي التي كانت ترى في دعمه لها السياسي و العسكري أن التسوية السلمية مع إسرائيل ليست أفضل الحلول و الخيارات، و أن الفرص قد تسمح لها يوما ما بخلق نوع من التعادل الاستراتيجي معها ، ناهيك عن شعورها في ظل تراجع الاتحاد السوفيتي عن دعمها؛ أن استمرار الصراع سيكون ذا تكلفة مرتفعة، وبات لديها إحساس بأن إمكانية تحقيق نصر عسكري حاسم على إسرائيل أمر بعيد المنال، خاصة بعد تدمير القوة العراقية على أيدي التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991 ف، وخروج العراق على إثر تلك الحرب من دائرة العمق الاستراتيجية، ومن دائرة الفعل العسكري ، ليساهم ذلك في اختلال ميزان القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة[1].

وبالتالي تولدت قناعه لدى غالبية الدول العربية أن طريق المفاوضات مع إسرائيل يبقى الخيار الوحيد أمامها في ظل تلك الأوضاع المتردية، لانقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرض العربية التي بات يهددها الاستيطان اليهودي .

انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع الدولية والعربية تلك، و أخذت تعد العدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي ترى في استمراره عائقاً أساسياً في طريق تنفيذ مخططاتها الرامية إلى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بما يخدم مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل [2].

وبدأت تعلن عن تصورها لمفهوم السلام في المنطقة، حيث جاء على لسان الرئيس بوش الأب بان السلام يعني . المعاهدات ، الأمن ، العلاقات ، الدبلوماسية العلاقات الاقتصادية والتجارية ، الاستثمار ، التبادل الثقافي ، مركزاً في ذلك على ضرورة تجاوز الحدود الوطنية والاعتبارات السياسية[3] .

---

[1] - أنظر: عماد يوسف ، أروى الضياع ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط (القاهرة : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 1996 ف) ، ص188

[2] - انظر : ممدوح أنيس فتحي " أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة " مجلة السياسة الدولية ، العدد 124 ، مرجع سبق ذكره ، ص 231 .

[3] - شفيق عبدالرزاق السامرائي، الصراع العربي- الصهيوني، مرجع سبق ذكره، ص 291.

وفي كلمة له أمام الكونغـــــرس الأمريكي في السادس من شهر الربيع – مارس– عام 1991ف، أوضح بوش إن السلام بين العرب وإسرائيل لابد أن يبنى على أساس الشرعية الدولية، وعلى قرارات مجلس الأمن الدولي رقمي 338,242، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، بحيث يضمن هذا السلام الأمن لإسرائيل والاعتراف بها، وللفلسطينيين الحقوق السياسية المشروعة في نفس الوقت ، ويخفق ماعدا ذلك في اختباري العدل والأمن [1] .

إزاء تلك الضمانات التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية لإرسالها إلى أطراف النزاع والتي لاقت ترحيبا واسعا من جانبهم، تمكنت من دعوتهم إلى طاولة المفاوضات وحضورهم المؤتمر الذي تقرر عقده في الثلاثين من شهر التمور –أكتوبر–عام 1991ف، حيث شملت الدعوة كل من سورية ، ولبنان، والأردن، وإسرائيل، أما الفلسطينيين فتمت دعوتهم كجزء من الوفد الأردني الفلسطيني كما تمت دعوه مصر للمؤتمر بصفة مشارك. وكذلك دعوة الوفد الأوربي بصفة مشارك جنباً إلى جنب مع أمريكا وروسيا ، وممثل عن الأمم المتحدة [2].

دخل العرب المفاوضات دون أن يكون بأيدهم ورقه ضغط أو مساومة يمكن الإعتماد عليها في مفاوضاتهم مع إسرائيل، فميزان القوى في صالح إسرائيل حيث ترافق ذلك الخلل بثلاث ظواهر زادت من حدته . ففي إسرائيل صناعه حربيه حديثه ومتطورة ومتفوقة، وهي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك سلاحا نووياً ، بالإضافة إلى اعتمادها على قوى كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تساندها في شتى المجالات، في الوقت الذي يفتقد فيه العرب إلى اقل من ذلك[3].

---

[1] عماد يوسف، أروى الضياع ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 188.
[2] - أنظر : شفيق عبد الرازق السامرائي ، الصراع العربي الصهيوني ، مرجع سبق ذكره، ص 290
[3] - أنظر : هيثم الكيلاني ، التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

وقد أتضح ضعف المفاوضين العرب جلياً عندما رضخوا للشروط الإسرائيلية التي اشترطتها قبل حضورها للمؤتمر على الوفد الفلسطيني المشارك، وكذلك على ممثل الأمم المتحدة، والوفود العربية. فبالنسبة للوفد الفلسطيني فكانت شروطها تشمل: عدم تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية رسميا في المفاوضات الجارية ، وعدم انضمام الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية إلى المؤتمر، وضرورة أن تجرى المفاوضات على مرحلتين بعد الاتفاق على المرحلة الأولى المسماة الحكم الذاتي التي تستمر ثلاث سنوات ، يتم الاتفاق على المرحلة الثانية المتعلقة بما يسمى مفاوضات الحل النهائي الدائم للقضية الفلسطينية [1] .

أما الشروط الإسرائيلية على ممثل الأمم المتحدة، وكذلك الوفود العربية المشاركة فكانت على النحو التالي[2]:

- تغييب الدور العملي للأمم المتحدة عن المفاوضات تغيباً كاملا
- أجراء مفاوضات مباشرة ومنفصلة بين إسرائيل والوفود العربية، كل وفد على حده
- توفير جانب تطبيعي في عملية حل الصراع العربي – الإسرائيلي، ويتمثل في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تدور حول قضايا مثل التسلح ، المياه ، البيئة ، اللاجئين ، التعاون الاقتصادي .

وبما انه سيتم إبعاد أي دور للأمم المتحدة في حل الصراع العربي – الإسرائيلي، فذلك يعني أن السلام مع إسرائيل لن يكون ذا طابع قانوني أو شرعي، وبالتالي فان نتائج تلك الاتفاقيات التي سيتم التوصل إليها مع إسرائيل لن تكون في صالح العرب .

---

[1] - أنظر: قصي عدنان عباس ، عملية السلام من مدريد حتى صعود باراك ،(دمشق: دار الماجد للطباعة والنشر والتوزيع، الصيف،1999أ) ، ص 18 .
[2] - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وما أن بدأت المفاوضات في مدريد حتى تم الإعلان عن وجود مستويين للتفاوض بين الأطراف المتنازعة الأول : هو المسار الثنائي الذي يجمع بين إسرائيل وكل دولة عربية احتلت إسرائيل أراضيها لمناقشة التسوية السياسية الثاني: وهو المسار المتعدد الأطراف، وركز على بعض القضايا أهمها قضية اللاجئين ،البيئة ،والأمن الإقليمي ، والمياه ، التعاون الاقتصادي[1].

وبذلك تكون إسرائيل نجحت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في تجزئة النزاع العربي الإسرائيلي، لتعزل العرب عن القضية الفلسطينية التي طالما قاد العرب من شأنها العديد من الحروب ضد إسرائيل، لتصبح بعد ذلك قضية تخص الفلسطينيين وحدهم .

أن نجاحها هذا يقودنا إلى حقيقة أخرى مفادها، أنها عملت على التفاوض مع العرب فرادى غير مجتمعين، لأن في ذلك أضعافا لموقفهم التفاوضي، وحتى يسهل عليها شق الصف العربي واختراقه بكل يسر .

استمرت المفاوضات بين الوفود العربية سالفة الذكر وإسرائيل والتي بدأت بمؤتمر مدريد دون أن تحرز أي تقدم لكل الأطراف، حتى تفاجئ العالم بأن هناك مفاوضات سرية جرى الإعداد لها في النرويج بين الفلسطينيين وإسرائيل تمخض عنها ما يعرف باتفاق أسلو، وقد جرى التوقيع عليه في الثالث عشر من شهر الفاتح- سبتمبر- عام 1993 ف بواشنطن بحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وتم التوقيع التنفيذي لوثيقة إعلان المبادئ في القاهرة خلال شهر الماء (مايو) عام 1994 ف[2].

---

[1] - محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2002 ف) ص 607 .

[2] - عبد الله مسعود الكرسي ، محاضرات في الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ص 55 .

ووفقا لهذا الاتفاق اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، واعترفت كذلك بالشعب الفلسطيني دون أن تعترف بحقه في استرجاع أرضه، وتقرير مصيره .

وفي المقابل اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في العديد من النقاط التي وردت بوثيقة الاعتراف التي تضمنت الأتي[1].

- حق دولة إسرائيل في الوجود بسلام وأمن .
- قبول المنظمة بقرارات مجلس الأمن الدولي رقمى242 ،338 .
- الالتزام بعملية السلام، وقضايا الوضع النهائي تحل عن طريق المفاوضات.
- نبذ الإرهاب وأعمال العنف كلها .
- إبطال بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر عام 1964 ف والمعدل عام 1968 التي لا تنسجم مع مضمون رسالة الاعتراف .

وقد حددت المادة الأول من إعلان المبادئ الموقع بين الطرفين، أن هدف المفاوضات إلى جانب أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، مجلس منتخب (محلى) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الفترة الانتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات تؤدى إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 ، 338[2].

لم يتجاوز اتفاق أوسلو التركيز علي قضايا شكلية و محدودة للغاية لا تتعدى إقامة سلطة حكم انتقالي لها صلاحيات محدودة، وعن إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية في جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلي حديث لا ينقطع عن تعاون اقتصادي بين الطرفين، في الوقت الذي تجاهل ذلك الاتفاق البحث في القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتي تتضمن

---

[1] - انظر : عودة بطرس عودة ، الاستسلام في الواقع العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 309 .
[2] - انظر: النقاتي زراص، اتفاقيات اوسلو وأحكام القانون الدولي.(الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، ب ت) ص 271 .

انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس، والالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وحق العودة وتقرير المصير. وما حصل انه تم تأجيل البت في تلك القضايا إلي مرحلة التفاوض علي الحل النهائي.

ولعل ذلك يعكس رغبة إسرائيل في الاستفادة من الوقت لاستكمال مخططاتها الرامية إلي تهويد القدس ، وتعزيز استيطانها في الأراضي الفلسطينية لتفرض شروطها على الفلسطينيين والدول العربية فيما يخص قضايا الحل النهائي وموضوع اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 ف[1].

لقد ساهم اتفاق أوسلو في تفاقم الوضع الفلسطيني بأن سبب في خلق شروخات خطيرة بين صفوف الفلسطينيين ؛ وقضى على إمكانية اختيار بدائل غير طريق المفاوضات في كفاحه المشروع ضد إسرائيل لتحرير أرضه، وإقامة دولته .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فكون أن الفلسطينيين ارتضوا باتفاق أسلو دون التنسيق مع الوفود العربية المشاركة فهذا يعنى أنهم قبلوا الخروج عن سكة المسارات العربية، متوهمين أن استقلالية القرار ستساهم إلى حد كبير في التوصل إلى سلام ثنائي مع إسرائيل . إلا أنهم في الحقيقة ساهموا في ضرب عملية التنسيق العربي[2]. علاوة على ذلك؛ فقد أضعف ذلك الاتفاق من موقف المفاوض السوري واللبناني في تفاوضهما مع إسرائيل كذلك مثل ضربة قوية للأمن القومي العربي عندما أعطى لإسرائيل العدو الرئيسي للأمة العربية الحق في العيش بأمن وسلام، لاسيما وانه كرس إتباع النهج الانفرادي في التفاوض مع إسرائيل .

وكما سبق وأن ذكرنا أن الأردن رأت في اتفاق أوسلو فرصة تاريخية لتعلن عن رغبتها في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وقد كللت محاولاتها بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في الرابع والعشرين من شهر التموز (أكتوبر)

---

[1] - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] - عبد الله الدرسي ، محاضرات في الأمن القومي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .

عام 1994 ف، لتضفي تلك المعاهدة مزيدا من الشرعية على الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية .

ووفقا لهذه المعاهدة يبقى الأردن خارج دائرة الأمن القومي العربي كونه تحلل من التزاماته تجاه معاهدة الدفاع العربي المشترك، إذ أن المادة السادسة والعشرين من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية توجب على الأردن إنهاء أية التزامات دولية تتناقض مع تلك المعاهدة[1].

وقد اعتبرت المعاهدة بداية لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية في الجانب الاقتصادي الذي كثيرا ما عمدت أمريكا إلى تحقيقه، بهدف خلق وضع لائق لإسرائيل في المنطقة ، وخدمة لمصالحها ، وبدأ الحديث عن تعاون اقتصادي وبيني ومائي بين العرب وإسرائيل قبل أن يسترد العرب حقوقهم ، أو حتى يتلقوا وعوداً بذلك من إسرائيل، أو من الراعي الوحيد للسلام .

وتوالت الدول العربية في تطبيع علاقتها مع إسرائيل ،إذ أقامت المغرب وتونس علاقات معها، ثم بدأت دول الخليج العربي وهي (قطر وعمان والبحرين) في استضافة بعض اللجان متعددة الأطراف حضرتها إسرائيل لمناقشة العديد من القضايا الاقتصادية .

وكاستجابة لرغبة الدول الكبرى التي تربطها مصالح مع إسرائيل أصدرت دول الخليج العربي بياناً في أول التموز- أكتوبر- عام 1994 يقضي بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل، والتي توصف حديثاً بالمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة المفروضة على الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل[2].

---

[1] - انظر: شلومو لوماز شان ، لوماز شاني ، إسرائيل / فلسطين غدا تعريب يوسف ضومط ، مرجع سبق ذكره، ص 180

[2] - انظر: يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مرجع سبق ذكره، ص399

كما تفيد بعض المصادر أن هناك تعاون تونسي جزائري مع إسرائيل، حين أبدتا موافقاتهما على المشاركة في مشروع لمكافحة التصحر تشترك فيه إسرائيل[1].

كذلك أقامة موريتانيا كما سبق ذكره علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام 1996ف، ليعطي ذلك مؤشراً على مدى رغبة العرب في التقارب مع إسرائيل، الأمر الذي من شأنه التقليل من أهمية الخطر الإسرائيلي على الأمة العربية . وهي التي كانت بمثابة أهم مصادر تهديد الأمن القومي العربي[2] .

وفيما يخص المفاوضات الثنائية على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل لم تحقق أي تقدم يذكر حتى كتابة هذه الأطروحة، بسبب المراوغة الإسرائيلية التي رافقت مسيرة المفاوضات تلك، وعدم موافقتها على المطالب التي يراها الباحث مشروعه من جانب الوفد السوري و اللبناني المشارك في المفاوضات، فسوريا طالبت بالانسحاب الإسرائيلي من الجولان قبل أي تطبيع بين الجانبين ، وبضرورة الارتكان في التفاوض إلى قرارات مجلس الأمن الدولي رقمي 242 ،338، إلى جانب ذلك ربطت تقدم مسارها في التفاوض مع إسرائيل ومع باقي المسارات العربية لاسيما المسار اللبناني .

أما لبنان فقد طالبت بانسحاب جميع القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي اللبنانية كشرط أساسي قبل عقد معاهدة سلام بين الطرفين ، وطالبت بعدم تدخل إسرائيل في الشئون الداخلية للبنان خاصة في القضايا الأمنية بين البلدين[3]. علاوة على تمسكها بالقرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي بحق صراعها مع إسرائيل، ومن بينها القرار رقم 425 القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة .

---

[1] - احمد شرف ، التطبيع ..ومقاومته ، مرجع سبق ذكره ، ص 239.
[2] - عبد الله مسعود الدرسي ، محاضرات في الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص58 ،59 .
[3] - أنظر: المرجع السابق ص 55.

وبالرغم من ذلك؛ فقد دخلت عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منعطفا خطيراً منذ عام 1996 ف بات يهدد مسيرة السلام برمتها؛ فمنذ تولى أحد زعماء حزب الليكود منصب رئاسة الوزارة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو والقيادات اللاحقة) – بدا هناك تراجع من جانب تلك القيادات عن الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني وحل القضايا العالقة بين الطرفين التي سبق ذكرها ،ناهيك عن توقف مسار التسوية بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان .وبدأت القيادات الإسرائيلية تعلن انه "لا انسحاب من الجولان، ولا دولة فلسطينية، ولا تنازل عن القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل، فضلاً عن إصرارها على تكثيف نشاطها الاستيطاني على الأرض الفلسطينيـــة"[1]. بل أصبح لدى النخب السياسية، والكتل الحزبية، والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية مفهوم جديد للسلام تكون فيه إسرائيل قوية لدرجة أن تفرض على العرب شروطها التي تتماشى وأهدافها ومصالحها . وقد حدد بعض الباحثين ذلك المفهوم على النحو التالي:[2]

1- عدم المساس بالأمن العسكري الاستراتيجي الإسرائيلي .

2- ليست هناك ضرورة للمطابقة بين الحدود السياسية والحدود الأمنة .

3- أن خط الحدود مع الأردن هو الحد الأمني لإسرائيل في الشرق، بغض النظر عن حجم الانسحاب من الضفة الغربية .

4- استحالة العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967ف.

5- بقاء كتلة المستوطنات في شمال الضفة الغربية، وجنوبها تحت السيطرة الإسرائيلية .

6- بقاء القدس الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية وكعاصمة أبدية لها .

7- التحكم في مصادر المياه في الضفة الغربية، باعتبارها مسألة حيوية لأمن إسرائيل .

8- عدم عودة لاجئي (48) إلى أراضيهم، أو إلى مناطق الحكم الذاتي .

---

[1] - أسامة الغزالي حرب " قمة التآلف والتضامن والسلام " مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد 125 ، يوليو 1996 ف) ، ص 6 .

[2] - قصي عدنان عباس ، عملية السلام من مدريد حتى سعوة نيراك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31 – 32 .

9- لا دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بين الأردن و إسرائيل .

وبالتالي يبدو أن إسرائيل لازالت باقية على النزعة الاستعمارية التوسعية التي تصبو إلى قيام المشروع الصهيوني القديم، والتي في الحقيقة تتنافى مع هدف السلام العادل وقرارات الشرعية الدولية .

خلاصة القول، إن الظروف الدولية والعربية التي شهدها العالم العربي منذ انبلاج عقد التسعينات ساهمت إلى حد كبير في قبول العرب مبدأ التفاوض السلمي مع إسرائيل لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث توهم العرب عندما قبلوا بفكرة انعقاد مؤتمر دولي بهذا الشأن تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك نظاما عالميا جديدا يقوم على رفض مبدأ الاحتلال لأرض الغير على غرار ما حدث أثناء الغزو العراقي للكويت، وأنه نظام يحترم حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

ولكن الحقيقة عكس ذلك تماما؛ فما حدث أن الولايات المتحدة الأمريكية بتعاونها مع إسرائيل لم تجمع العرب في المفاوضات مع إسرائيل لتعيد لهم حقوقهم، وإنما بهدف إذلالهم، وإرغامهم على التنازل عن اعدل قضية جمعت كلمتهم يوماً وهي القضية الفلسطينية من جهة، ومنح إسرائيل حق العيش بأمن وسلام، وإطلاق يدها لابتلاع المزيد من الأراضي العربية من جهة أخرى .

ورغم المرونة التي أبدتها الوفود العربية المشاركة في التفاوض مع إسرائيل، إلا إنهم لم يجنوا ثمار مفاوضاتهم حتى الوقت الراهن، في حين حققت فيه الأخيرة الكثير بعد أن اعترف العرب بشرعية وجودها في المنطقة العربية ، إذ تمكنت من كسر طوق العزلة الذي أحاط بها منذ قيامها، وتمكنت من إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من دول العالم ،وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة.

ويرى الباحث أن أفضل الحلول لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي يكمن في، تطبيق قرارات الأمم المتحدة الصادرة بالخصوص، وعودة الحقوق إلى أهلها؛ وهذا لن يتأت إلا إذ شعرت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصالحها في المنطقة العربية باتت مهددة في ظل استمرار هذا الوضع ،وكذا إسرائيل من منطلق ما يمتلك العرب من قوة عسكرية مناوئة لقوتها .

ثالثاً: التنمية الاقتصادية العربية المستقلة:

سبق وان ذكرنا أن مفهوم الأمن القومي اتسع حديثا ليشمل جوانب عديدة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية... ؛ وبذلك يكون قد تعدى المفهوم التقليدي الذي كان ينظر إلى القوة العسكرية على أنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تحقق الأمن للدول ضد أي اعتداء قد يقع عليها.

وأصبح بذلك للتنمية الاقتصادية دور هام ومؤثر في أمن الدول، شأنها في ذلك شأن المجالات الأخرى بما فيها الجانب العسكري ، على أساس من يملك قوته يملك حرية قراره.

لذا تقتضي الضرورة في هذه الجزئية إلقـــاء الضوء على انعكاسات النظام العالمي الجديد علي التنمية الاقتصادية العربية ، وعلاقة ذلك بالأمن القومي العربي.

تزخر الدول العربية بالعديد من الموارد الطبيعية، والبشرية التي لو أحسن استغلالها وتوظيفها التوظيف الأمثل لأصبح لتلك الدول دور بارز ومؤثر في مجريات الأحداث العالمية من واقع ما تحققه هذه الموارد من استقلالية في قرارهم السياسي.

ولكي لا يتحقق ذلك للعرب؛ دأب الاستعمار منذ أن وطأت قدماه الأرض العربية على إعاقة عملية التنمية فيها من خلال؛ تفتيتها وتقسيمها إلى دويلات

قزميه تفتقر إلى أدنى درجات الترابط بينها، كما أنه عمد إلى تخصيص تلك الدول في إنتاج المواد الأولية، وقطاع الزراعة خدمة لمصالحة، الأمر الذي كان له الأثر في إضعاف اقتصادها، ومن ثم أخذ النمو الاقتصادي فيها منحنى اشد وطأة[1].

وبعد حصول الدول العربية على استقلالها (عدا فلسطين المحتلة)، حاولت الدول الغربية إفشال الخطط التنموية الطموحة التي تسعى الدول العربية تحقيقها من خلال جامعة الدول العربية عبر العديد من الإجراءات[*]، بقصد توفير مستوى معيشي أفضل للمواطن العربي، ولمواجه التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الدول الأعضاء فيها[2] .

أضف إلى ذلك الاختلاف في السياسات العربية، وتغليب المصالح القطرية، علاوة على العامل الديموغرافي الذي تمثل في زيادة نسبه السكان في الوطن العربي ، وارتفاع معدلات البطالة، وهجرة القوى العاملة للخارج، وكذلك التباين في توزيع الثروات بين الأقطار العربية، والقصور في تأهيل اليد العاملة، والإعتماد على استيراد التقنية من الخارج ، تلك العوامل تضافرت وساهمت في عدم تفعيل برامج التنمية في الدول العربية.

ومنذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي والمنطقة العربية تشهد العديد من الأحداث والتطورات الدولية والعربية التي كان لها آثار واضحة على مسيرة التنمية الاقتصادية العربية فيها، ولعل ابرز تلك الأحداث والتطورات تتمثل في (حرب الخليج الثانية – ظاهرة العولمة – المشروع الشرق أوسطي – المشروع المتوسطي).وسيتم التعرف إلي ذلك، وإلى أي مدى كان تأثير تلك الأحداث

1- أنظر: محمد نصر مهنا ، الأمن القومي العربي في عالم متغير ، مرجع سبق ذكره ، ص 156

(*) تمثلت تلك الإجراءات في اتفاقية تسهل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1964ف ، ثم القرار رقم 17 المنشأ للسوق العربية المشتركة عام 1964 ف والقرارات اللاحقة والمكملة له في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية وحتى صدور القرار رقم (1092) في1998/12/13ف لاستئناف وتفعيل السوق العربية المشتركة وكذلك اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981ف والتي تهدف إلي إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبري علي مدة عشر سنوات تبدأ في أول يناير 1998ف.

2 - حسن إبراهيم " مراجعة التكامل الاقتصادي في العالم العربي " ، مجلة الوحدة الاقتصادية (القاهرة : الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد الثامن يونيو 1999ف) ص ص 12-13 .

والتطورات على التنمية الاقتصادية العربية المستقلة وعلى الأمن القومي العربي:-

1. حرب الخليج الثانية:

تركت حرب الخليج الثانية آثاراً اقتصادية بعيدة المدى علي كلا من العراق والكويت خاصة ، وبلدان الخليج العربي عامة ، إذ أثرت بصورة واضحة علي معدلات النمو الاقتصادي فيها، حيث ألحقت تلك الحرب تدميرا هائلا بالبنية التحتية لكل من العراق والكويت، والتي يتطلب أعمارها الكثير من الأموال، ناهيك عن تكاليف الحرب الباهظة التي تحملتها دول المنطقة وبخاصة السعودية والكويت والإمارات[1].

كذلك طالت أضرار الحرب اقتصاد بعض الدول العربية التي تعتمد علي الجانب السياحي كمصدر تمويل لدخلها القومي كالأردن ومصر والمغرب، بسبب عزوف أعداد هائلة من السياح لزيارة تلك الدول خوفا من الآثار السلبية التي قد تلحق بهم من جراء الحرب، إلي جانب ذلك ساهمت الحرب في استنزاف جزء كبير من عائدات النفط لبلدان الخليج، بسبب الأموال الطائلة التي يتم دفعها للحامية الأجنبية المتواجدة في الخليج العربي من جانب ، وقيام دول الخليج بشراء وتكديس أسلحة من الخارج من جانب آخر ، الأمر الذي ساهم في تعطيل مشاريع التنمية في تلك الدول[2].

وقد رصد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1992ف الآثار السلبية المباشرة لأزمة الخليج (الغزو – الحرب)، والتي ساهمت في إعاقة نمو الاقتصاد العربي علي النحو التالي [3]:-

---

[1] - أنظر ، أمين هويدي وآخرون ، حرب الخليج الثانية . النتائج والآثار ، مرجع سبق ذكره ، ص185

[2] - المرجع السابق نفس الصفحة

[3] نقلا عن ،محمد حركات " الاقتصاد العربي من خلال معوقاته ، قراءة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ندوه بعنوان المؤامرة الاستعمارية وأثرها على الوطن العربي، (طرابلس: جامعة ناصر الأممية،369او ر ، 2001ف) ، ص 111.

- الدمار الكبير الذي لحق بالمؤسسات، والمنشآت الاقتصادية، والبنية التحتية تقدر بنحو 472 مليار دولار. منها 240 مليار دولار للكويت، و232 مليار دولار للعراق
- الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي في كل من الكويت والعراق يقدر بنحو 97 مليار دولار .
- الزيادة الكبيرة في الأنفاق الحكومي في الدول العربية نتيجة للظروف التي فرضتها الأزمة تقدر بحوالي 56 مليار دولار.
- تهريب وتحويل الأموال إلي الخارج؛ حيث تقدر التحويلات التي خرجت من الدول النفطية ولم تصل إلي الدول العربية الفقيرة بحوالي 51 مليار دولار.

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة الخليج الثانية وهي التي خططت لحدوثها مسبقا، وأضفت علي حربها الشرعية الدولية من اجل تنفيذ مخططاتها الرامية إلي السيطرة علي النفط العربي وبصفة خاصة – منطقة الخليج العربي .

وهي بذلك تقف حائلا دون توظيف الدول العربية لثرواتها الهائلة في تنفيذ التنمية الاقتصادية فيها بما يخدم أمنها القومي إلى جانب ذلك فهي تهدف من وراء سيطرتها على النفط العربي إلى هيمنتها علي العالم ومنافسة العديد من القوي الدولية الأخرى علي الزعامة الدولية.

2. ظاهرة العولمة:

بات من الصعوبة بمكان التـــــوصل إلي تعريف جامع ومانع لظاهرة العولمة، وكذلك حصر تعريفاتها وتغيراتها . إذ إنها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة . وبما أنه سيتم التركيز علي الشق الاقتصادي للعولمة، ومعرفة أثارها علي التنمية الاقتصادية العربية وعلى الأمن

القومي العربي، فالباحث هنا سيكتفي بالتطرق إلي بعض تعريفاتها التي تخدم الدراسة .

يعرف البعض العولمة علي إنها "إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال، والقوي العاملة، والثقافات، والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوي السوق العالمية، مما يؤدي إلي اختراق الحدود القومية، والي الانصهار الكبير في سيادة الدولة ، وان العنصر الأساسي في هذه هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"[1].

في حين يري آخر العولمة الاقتصادية علي إنها "الانفتاح علي الأسواق الأخري، وحرية انتقال رؤوس الأموال، والعمالة بين دول العالم المختلفة من خلال؛ رفع القيود الجمركية عن السلع والخدمات، مما يجعل العالم كله سوقاً واحد تنساب فيها رؤوس الأموال، والسلع، والخدمات بحرية كاملة"[1].

تحمل تلك التعريفات سالفة الذكر للعولمة بين طياتها إزالة الحدود الوطنية للدول، وتقليص سيادتها، كي لا تقوي مستقبلاً علي سن أي تشريع من شأنه إن يعيق حركة التجارة، ويترك الأمر في ذلك إلي؛ الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات، والعابرة للقارات التي يوجد لها فروع في شتي أنحاء العالم .

هذا الأمر يتطلب من دول العالم فتح أسواقها علي مصراعيها أمام السلع والخدمات، لانتقالها بحرية، والعمل علي إزالة الحدود الوطنية للغرض ذاته ، وان كان من الناحية العملية . إن انتقال السلع يتم في اتجاه واحد من الشمال إلي

---

[1] - محمد الأطرش " العرب والعولمة : ما العمل ؟ " العرب والعولمة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 ف) ، ص 412.

[2] - عبد المجيد الصلاحين وآخرون ، العولمة من منظور شرعي ، (عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2002 ف) ص 47 .

الجنوب . ذلك إن دول الشمال تضع العديد من القيود الجمركية وغير الجمركية علي صادرات دول الجنوب إليها باستثناء المنتوجات الزراعية[1].

ولعل ذلك فيه تهديد للدول الآخذة في النمو ومن بينها الدول العربية ، إذ سيؤدي ذلك الانفتاح إلي انخفاض أسعار المواد الخام إلي ادني مستوياتها نظرا لزيادة المعروض منها في الأسواق ، وبما إن الدول العربية تعتمد علي تصدير سلعه واحدة تتحدد في المواد الخام دون بديل، فذلك يجعلها معرضه لخطر تقلبات السوق الأمر الذي يترك إثارة السلبية علي معدل النمو فيها، ناهيك عن عدم قدرة الدول العربية علي منافسة الصناعات العالمية بسبب الاختلال في هياكل اقتصاديات الصناعة العربية .

والي جانب ذلك، تكمن خطورة العولمة الاقتصادية علي الدول العربية كونها تهيئ الفرصة أمام إسرائيل لتندمج معها، ومع الدول الإقليمية في سوق واحدة ، وهذا من شأنه إن يبرز الدور القيادي والمتميز لإسرائيل باعتبارها كيانا متفوقا علي العرب في مختلف المجالات ، ويجعل منها نجما تدور في فلكه الدول العربية.

وسيبرز الاندماج ما بين العرب وإسرائيل عجز العرب عن الاستفادة بمنجزات العولمة، وكذلك ضرب المشاريع العربية المزمع أقامتها ، ليساهم ذلك في تهميش الاقتصاد العربي، ويجعله تابعا للمركز وهي إسرائيل، ويفتح المجال أمامها لنهب الثروات العربية[2].

وستزيد العولمة من البطالة، والفقر، والحرمان داخل المجتمعات العربية، وستعجل بتراجع دور الدولة القومية أمام المؤسسات الرأسمالية الكبرى التابعة للدول الصناعية الغربية، والتي حددها البعض في بروز الشركات المتعددة

---

[1] - محمد السيد سليم،تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين،مصدر سبق ذكره،ص 654

[2] - انظر سالم المعوش " السوق الشرق أوسطية والعولمة : اتصال واستمرار " مجلة الشاهد(بيروت : مطابع بنر حسن العدد 172 - 173 ، أي النار ، 1999- 2000 فـ) ص 113 .

الجنسية، البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية التي هي أهم أدوات العولمة حسب رأيهم [1].

وستساهم العولمة في شق وحده العرب، والحيلولة دون ظهور تكتلات اقتصادية عربية موحدة، وستفرض شروطها الاقتصادية التي تتمثل في فرض إلية السوق بلا مؤسسة، وفرض نماذج التنمية الكونية كبديل للتنمية الوطنية، وستزيد أسعار السلع الغذائية وفقا لقواعد التجارة التي تتطلب إلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز ناهيك عن إنها قد تؤدي إلي تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان العربية، وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني، إلي غير ذلك من الآثار السلبية التي قد تلحق بالاقتصاد العربي ومعدلات النمو فيه[2]. وهذه بدورها تترك أثاره السلبية على الأمن القومي العربي من خلال عدم الاستفادة من القدرات والإمكانات العربية في تحقيق ذلك الأمن.

3. مشروع الشرق الاوسط الكبير:

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط مفهوم غير محدد حتى الوقت الراهن، ولا يوجد اتفاق علي الدول التي يشملها ذلك المفهوم ، وقد شاع استخدامه لدي بريطانيا ومستعمراتها، وحلفائها قديماً، وهو مشروع تقف من ورائه الدول الغربية والمسيحية عامه، بهدف إن يكون الكيان الصهيوني قطب الرحى وموقع القلب الذي تدور حوله كل الإطراف الأخرى[3] .

---

[1] - أنظر عبد المجيد الصلاحين وأخرون ، العولمة من منظور شرعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 – 48 .

[2] - لمزيد من التفصيل ، انظر مها دياب " تهديدات العولمة للوطن العربي " مجلة المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص156-158

[3] - محمد محمد مصطفي سليمان " الشرق أوسطية نقيض للثوابت العربية " مجلة دراسات (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، العدد التاسع ، الصف 1370 و. ر 2002 ف) ص 28 .

وقد حدد المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية مفهوم الشرق الأوسط ليشمل دول منطقة الهلال الخصيب، وشبة الجزيرة العربية، وتركيا، وإيران، ومصر والسودان وقبرص [1].

فيما حدد آخرون المنطقة التي يشملها المفهوم علي النحو التالي:

مصر ، فلسطين ، لبنان ، سوريا ، الأردن ، العراق ، شمال الخليج والسعودية كقلب النظام ، أما أطرافه فهي الدول المحيطة به جغرافياً العربية و غير العربية[2].

وقد تم تجديد الدعوة إلي هذا المشروع وبقوه بعد التغيرات الدولية والعربية التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد انطلاق مشروع التسوية بين العرب وإسرائيل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة المنطقة العربية بما يتناسب مع تلك التطورات، بقصد إن تكون إسرائيل شريكاً في الثروة النفطية العربية، ومهيمنة علي السوق العربية الواسعة، وبحيث يتم تمويل المشروعات التي تسعي دول المنطقة إلي إنجازها من صندوق الشرق الأوسط للتنمية الذي تقوم الدول العربية بتمويل الجزء الأكبر منه وباللجوء إلي مشروع دولي للتنمية علي غرار مشروع مارشال في أوروبا[3] .إلي جانب ذلك ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية فرصتها لتقوية التكتل الاقتصادي الذي تتزعمه مع دول الأمريكيتين كقوة اقتصادية تستند إليها في منافسة التكتلات الأخرى [4].

وقد انساقت بعض الدول العربية وراء هذا المشروع الذي بدأ في التنفيذ الجزئي لتأسيسه لعلها تجد فيه فرصة تغتنمها، دون إن تعي خطورة ذلك المشروع

---

[1] عبد القادر فهمي ، النظام الإقليمي العربي واحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

[2] - المرجع السابق ص 98 .

[3] - أنظر: محمد محمد مصطفي سليمان " الشرق أوسطية نقيض للثوابت العربية " مجلة دراسات ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .

[4] - أنظر: عبد المطلب عبد الحميد " أحياء السوق العربية المشتركة لمواجهة السوق الشرق أوسطية " المؤامرة الإستعمارية وأثرها على الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 .

علي اقتصادها، فاستضافت العديد من المؤتمرات الاقتصادية التي شاركت فيها وفود عربية وأجنبية بالإضافة إلي الوفد الإسرائيلي، وكان من أهم تلك المؤتمرات مؤتمر الدار البيضـــــــاء الذي عقـــد في الفـترة من الثلاثين من شهر الحرث – نوفمبر – إلى الأول من شهر الكانون – ديسمبر – عام 1994 ف، ومؤتمر عمان الذي تم افتتاحه في التاسع والعشرين من شهر التموز –أكتوبر– عام 1995 ، ومؤتمر القاهرة الذي عقد في شهر الحرث – نوفمبر– عام 1996 ، والعديد من المؤتمرات المتلاحقة والتي شهدت الدول العربية الجزء الكبير منها[1].

غير إن الحقيقة الغائبة عن الدول التي هرولت وراء هذا المشروع، إن تعاملها مع إسرائيل في الجانب الاقتصادي لن يعود عليها بالنفع كما كانت تعتقد للعديد من الأسباب منها، إن إسرائيل لديها مشروع صهيوني قديم لا يمكن إن تتنازل عنه وهو تحقيق الحلم الصهيوني في إقامة إسرائيل الكبرى ، وبالتالي فان تحقيق ذلك المشروع يتطلب منها في الوقت الراهن إعادة ترتيب أولويات وسائل التنفيذ، والجانب الاقتصادي هنا يمثل بالنسبة لها جانب مهم يمكن الاعتماد علية لنفس الهدف بدلا من استخدام القوه العسكرية .إلي جانب ذلك قد تتعرض العديد من الدول العربية التي تعتمد علي المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلي ضغوط الأخيرة بشان التعاون مع إسرائيل في نجاح هذا المشروع، وإلى ضرورة انتهاج الاقتصاد الحر والإندماج في الأسواق العالمية[2].

وتكمن خطورة ذلك المشروع كونه؛ يقضي على المشروعات العربية التي تقوم علي توظيف الإمكانيات التي تزخر بها المنطقة العربية في طريق التنمية الاقتصادية التي تمتلك سياج واقي للأمن القومي العربي، وذلك من واقع المكانة المميزة التي ستحظى بها إسرائيل في ظله؛ إذ في ظل هذا المشروع سيكون هناك توزيع أدوار للدول المنضمة له، بحيث تتخصص الدول العربية في الصناعات

---

1 - انظر: محمد صفي الدين خربوش " نحو مشـروع قومي عربي لحفظ الأمـن في البحـر الأحمر " مجلة المستـقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 237 ، الحرث 1998 ف) ص 57 .

2 - محمد زكريا إسماعيل " النظام الشرق أوسطي " مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 196 ، يونيو 1995 ف) ص 20

الأساسية التحويلية والاستهلاكية وكذلك البتروكيميائية ، في الوقت الذي تتخصص فيه إسرائيل في الصناعات التكنولوجية المتطورة وغيرها من الصناعات ، وهذه المكانة ستجعلها تتطلع للعب أدوار اكبر، كأن تصبح هي المركز المالي، والسياحي، والعلاجي، والتمثيل التجاري في منطقة الشرق الأوسط ، وهذا بدورة يؤدي إلي سيولة الاختراق الإسرائيلي للاقتصادات العربية ومزيداً من تكريس التبعية، والتخلف، واستمرار الفجوة في مستويات التنمية بين الدول العربية وإسرائيل[1] .

كما إن هذا المشروع سيجبر الدول العربية التي تسعى الي الانضمام إليه وتفعيل دوره إلي ضرورة التنازل عن المشاريع العربية ذات الطابع القومي العربي، والتي تهدف إلي النهوض بمستوى أفضل لشعوبها في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية إلي صالح نظام جديد يهدف المشروع إلي تحقيقه.

كذلك يهدف هذا المشروع إلى فرض نظام اقتصادي جديد نتيجة لضغوط دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية علي دول المنطقة ، إذ سيمنح هذا النظام دور أكبر للقطاع الخاص علي حساب القطاع العام خدمةً لتلك الدول وليس لمصلحة الدول التي ستطبقه وتنضم إلية، سيما وإن هذا النظام سيحقق اكبر قدر من حرية التجارة الخارجية، وحرية انتقال رأس المال الأجنبي الذي سيساهم في اتساع أسواق صادرات المركز من سلع وخدمات ورساميل[2] .

4. المشروع المتوسطي

يعتبر المشروع المتوسطي – إلي جانب مشروع الشرق أوسطي السالف ذكره – من ابرز نتائج ما يسمي بالنظام العالمي الجديد ، وقد تم طرح المشروع المتوسطي من جانب دول الاتحاد الأوربي من اجل؛ إعادة نمط العلاقات

---

[1] - مصطفي عبد العزيز موسى . العرب في مفترق الطرق ، مرجع سبق ذكره ، ص 137 .
[2] - محمد الأطرش " المشروعان : الأوسطي و المتوسط والوطن العربي " مجلة المستقبل العربي . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 210 ، 1996/8 ف) ص ص 12-13 .

الاقتصادية والتجارية الأوربية مع جيرانها علي ضفاف المتوسط من جانب، ومنافسة المشروع الشرق أوسطي الذي تم طرحه من قبل والولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع إسرائيل والبحث عن سوق استهلاكي لصادرات الاتحاد الأوربي من جانب أخر[1] .

وقد إنبثق هذا المشروع من مؤتمر برشلونة الذي عقد في نهاية شهر الحرث – نوفمبر – عام 1995ف، ويستهدف العديد من الدول العربية كدول المغرب العربي ومصر وسوريا والأردن حيث تم الاتفاق في هذا المؤتمر علي إقامة علاقات شراكه بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا[2].

ويركز المشروع علي دعم علاقات التنسيق والتعاون في العديد من الجوانب ذات العلاقة بالمجالات الاقتصادية، والمالية، والتقنية "مثل الطاقة والبيئة وخلق منطقة تبادل حر، والنقل والاستعلامات، والصيد البحري، وتقنية الاتصالات والمعلومات وغيرها"[3] .

وقد بدأت بعض الدول العربية تترجم إتفاق برشلونة إلي إجراءات عملية علي ارض الواقع من خلال؛ عقد العديد من الاتفاقيات كان أبرزها . الاتفاق الذي جمع بين تونس والمغرب مع دول الاتحاد الأوروبي، وعقد مفاوضات ثنائية بين الأخير وكل من مصر وسوريا والأردن [4].

ويتوقع بحلول عام 2010 ف إقامة تجارة حره من منتوجات الصناعات التحويلية من الدول الأعضاء في المشروع، ومن شأن ذلك، إن يقضي بإزالة

---

[1] - المرجع السابق ص 13 .
[2] - المرجع السابق نفس الصفحة .
[3] - مصطفي عبد الله خشيم " تأثير مؤتمر برشلونة علي الأمن الاقتصادي العربي : النظرية والتطبيق " الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 472 – 473 .
[4] - انظر : الطاهر محمد مفتاح الأحمر " الاختراقات الصهيونية للاقتصاد العربي وسبل المواجهة " مجلة دراسات ، العدد العاشر ، مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

الحواجز التي قد تعترض الاستثمارات، وتقف حائلا أمام نقل التقنية، ودعم الاقتصاد الحر[1] .

وبالرغم من الأهداف التي يسعى المشروع إلي تحقيقها للدول المنضوية تحته، إلا انه ثمة آثاراً سلبية قد تلحق بالاقتصاد العربي، وبمعدلات النمو الاقتصادي للدول العربية، ويمكن تحديد تلك السلبيات في؛ أن المشروع يسعى إلي إنشاء منطقة حره للتبادل التجاري بين الدول العربية والأوربية، وإن ذلك ينتج عنه بطبيعة الحال بروز تنظيمات وآليات جديدة تعيق الدول العربية – المتوسطية – من الإيفاء بالتزاماتها تجاه التنظيمات الإقليمية العربية في مجال التنسيق والتعاون الاقتصادي، والمالي، والفني ، وسيزيد من مستوي اعتماد وتبعية الدول العربية لدول الاتحاد الأوربي، لا سيما بعد إنشاء تلك المنطقة بسبب معدلات النمو والتقدم الصناعي الغير متكافئة بين الجانبين

علاوة علي إن هذا المشروع يتبنى اقتصاد السوق الذي سيسمح للاستثمارات الأوربية بحرية الحركة . وبالتالي سيترتب علي ذلك إضعاف استراتيجية التنمية المستقلة والإعتماد علي الذات العربية . وسيؤثر ذلك علي الأمن القومي العربي[2] .

ونتيجة لعدم التكافؤ في المجالات المشار إليها أعلاه بين الدول العربية ودول الاتحاد، فان ذلك؛ سيضعف بطبيعة الحال من عملية التفاوض بين الجانبين لصالح الأخير. حيث ستتعامل الدول العربية مع تكتل دولي قوي في العديد من المجالات، السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، في الوقت الذي يتفاوض الاتحاد بصورة انفرادية مع الدول العربية كل دوله علـــي حده .

---

[1] - انظر المرجع السابق والصفحة ذاتها .

[2] - انظر: مصطفي عبد الله خشيم " تأثير مؤتمر برشلونة علي الأمن الاقتصادي العربي : النظرية والتطبيق " الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 472 - 473 .

وعلية فان المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي سيؤديان إلي وقوع شروط الإنتاج في الدول العربية تحت براثن وسيطرة قوي إقليمية ودولية، بهدف خدمه مصالحها، في الوقت الذي تقضي فيه علي أمال الدول العربية في أقامه تنمية عربية مستقلة تساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي، ومن ثم دعم الأمن القومي العربي .

وبما أن الدول العربية تعيش وسط نظام عالمي، ولا يمكن لدولة ما و مجموعة دول أن تعيش بمعزل عن دول العالم في ظل النظام الدولي، وبالتالي لزاماً عليها أن تتعامل وتتعاون معه، ولكن ما يجب قوله انه علي الدول العربية أن تتعامل وتتعاون أولا مع بعضها البعض كي تتمكن من بناء قوة عربية اقتصادية قادرة علي مواجهة التحديات التي تفرض عليها من الداخل والخارج ، ومن ثم يمكن لها أن التعاون مع دول العالم ثانياً.

الخـــــلاصة:

يهدف المشروع الوحدوي العربي لصهر جميع سكان الوطن العربي في دائرة القومـــية، بهـــدف تجاوز أوضاعهم المتردية، ولتحدي المؤامرات الغربية، ويعود سبب ظهور هذا المشروع لجملة من الأسباب منها:

- الهجمـــة الاســـتعمارية التـــي اســـتهدفت الأمة العربية بعد سقوط الخلافة العثمانية.
- ظهور المد القومي لا سيما في أوربا.
- بروز الصهيونية واعتمادها على القوى الغربية.

وقـــد مر هذا المشروع بعديد المراحل، بدأت في الأربعينات من خلال محاولة توحيد أجزاء الوطن العربي المفككة، وصولاً لتأسيس الشكل التنظيمي المتمثل في جامعـــة الـــدول العربية، وقد تعزز هذا المشروع بظهور نخب قومية ساهمت في إثـــرائه خلال فترة الخمسينات، وأدى ذلك لبروز العديد من الصيغ الوحدوية التي فشـــلت جمـــيعها، وزادت مسيرة الحركة القومية تدهوراً بقيام حرب حزيران عام

1967، ثـم رحيل عبد الناصر الذي كان يمثل مرجعة قومية. وقد انتعش الشعور القومي من خلال قيام ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام 1969ف، وأعقب ذلك خـوض العديـد من التجارب الوحدوية لم يكتب لها النجاح على نحو ما تبين أما مـرحلة الثمانيـنات فقـد شـهدت عديد من المشاريع الوحدوية كمجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، وإن كانت هذه المشاريع لم تحقق المأمول منها على نحو ما عرفنا.

وقـد عاصـر المشروع الوحدوي العربي زمن التسعينات نكبتين أثرتا فيه بشـكل مباشر تمثلت الأولى في الاجتياح العراقي للكويت. أما الثانية فتمثلت في عقـد مؤتمر مدريد بقصد تصفية القضية الفلسطينية، وقد فشل المشروع الوحدوي العربـي فشـلاً تامـاً في تعامله مع هاتين القضيتين، مما شجع الولايات المتحدة لمحاولـة إيجـاد صـيغ جديـدة لترتيب الأوضاع في المنطقة (المشروع الشرق أوسطي) على نحو لا يخدم المصالح العربية.

إن فشـل المشروع الوحدوي العربي يرجع إلى سيادة مفهوم الدولة القطرية، غيـر أنـه رغم كل ذلك يظل هذا المشروع هو الأصلح للعرب، لاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها الأمن القومي العربي للخطر على كافة المستويات.

أمـا فـيما يتصل بالصراع العربي – الإسرائيلي، فقد أفسح سقوط الإتحاد السوفيتي المجال للولايات المتحدة لإعتماد صيغة المؤتمرات الدولية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، فكان مؤتمر مدريد الذي لم يحقق طموحات الدول العربية في شأن إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وكنتيجة لشعور العرب بعمق الفراغ الذي خلفـه اختفاء الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية فيما يتصل بمناصرته للقضايا العربية سياسياً وعسكرياً، وكذلك حجم الفارق في القوة مع إسرائيل لا سيما عقب إنهيار العراق، فإن ذلك دفعهم للإعتقاد بجدوى طريق التفاوض مع إسرائيل، وقد تـم ذلـك فعـلاً من خلال مؤتمرات تفاوضية (مدريد – أوسلو – وادي عربة، الاتفاقـية الأردنية الإسرائيلية وغيرها) كانت بمثابة عقد إذعان أملت فيه إسرائيل

شـــروطها علـــى الـــدول العربية المتفاوضة، وحاولت أمريكيا صبغ هذه الحلول بالشـــرعية الدولـــية، وتـــم تغيـــيب الأمم المتحدة عنها، وانتهت هذه المؤتمرات والاتفاقـــيات بإعتـــراف كثير من الدول العربية بإسرائيل، وتطبيع بعضها الآخر علاقاتـــه معهـــا، وهكذا كان الحل السلمي شعار هذه المرحلة، وبالقدر الذي أضر بهذه القضية التي ظلت نقطة التماس في الأمن القومي العربي.

وفـــيما يتصل بالتنمية الاقتصادية العربية المستقلة، لم يعد المفهوم الحديث للأمن القومي ذلك المفهوم القائم على الجانب العسكري فقط، وإنما أضحى يشمل العديـــد مـــن الجـــوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبذلك أصبحت التنمية الاقتصـــادية تمـــثل جانب مهم من الأمن القومي إلى غيرها من الجوانب الأخرى العسكرية والسياسية ... الخ.

ولما كانت الدول العربية تزخر بثروات وموارد طبيعية وبشرية هائلة من شـــأنها التأثير في مجرى الأحداث الدولية، فإنها كانت مثار إنزعاج الدول الغربية الاســـتعمارية التـــي عملت على خنق كافة الخطط التنموية الاقتصادية في الوطن العربي، وهذا انعكس على مشاريع التنمية العربية التي لم تكن في مستوى الطموح فـــي ظل مصالح قطرية قائمة، وعوامل أخرى ديموجغرافية، ونفسية ساهمت هي الأخرى في فشل هذه الخطط.

لقـــد شـــهدت المـــنطقة العربية خلال حقبة التسعينات عديد من التطورات والأحداث الدولية التي باتت تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية كان أبرزها:

- حرب الخليج الثانية.
- ظاهرة العولمة.
- مشروع الشرق الأوسط الكبير .
- المشروع المتوسطي.

ذلك أن هذه التطورات كانت في مجملها قد أثرت على التنمية العربية المستقلة من خلال، إنهاك البنى التحتية لعديد الدول العربية، والتأثير على اقتصادياتها بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها، وكذلك هدفت هذه التطورات لربط اقتصادات الدول العربية بالدول الغنية. وفتح الأسواق العربية للأسواق العالمية وما نتج عن ذلك من أضرار بالإنتاج القومي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، كذلك هدفت هذه المشاريع لترتيب المنطقة العربية على أسس اقتصادية تراعي مصالح الدول الكبرى كالولايات المتحدة، والدول الأوروبية، دون أدنى اعتبار للمصالح العربية، وهذا من شأنه الإضرار بالتنمية الاقتصادية العربية المستقلة ومن ثم ضرب الأمن القومي العربي.

خاتمـــــة البحـــث

إن مفهـــوم الأمـــن القومي في عمومه مفهوم نسبي يختلف بإختلاف الفكر الذي يتناوله وهو عادة ما يعكس نظر هذا الفكر أو ذاك. وقد خضع مفهوم الأمن القومـــي العربي لذات القاعدة، حيث جاء انعكاساً للملابسات التي أحاطت به، كما أن هـــذا المنظور النسبي لم يكن وقفاً على طبيعة الفكر الذي يتناوله، بل أنه امتد ليشـــمل الإطار الزمني له من خلال عدم إستقرار هذا المفهوم على ثوابت بعينها، بل أنه أصبح يخضع لتغيرات فرضها التبدل المضطرد في طبيعة العلاقات الدولية عبر ظهور أنساق دولية جديدة لم تكن مألوفة بحال (النظام العالمي الجديد).

هـــذا الـــنظام الذي ظهرت انعكاساته جلياً على الأمن القومي العربي في عمومه، وذلك عبر التأثير على المنظمات الدولية والإقليمية، كهيئة الأمم المتحدة والاتحـــاد الأفريقي، أو من خلال انعكاساته مباشره على أدوات هذا الأمن (الأمن القومـــي العربـــي)، كجامعـــة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغـــرب العربي، وكذلك فقد خضعت وسائط الدفاع عن هذا الأمن هي الأخرى لتأثير هذا النظام.

ومـــن خلال فرضية هذه الدراسة التي تقول: (إن المتغيرات الدولية أدت لبروز نظـــام عالمـــي جديـــد ، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الرئيسي في العلاقـــات الدولـــية، وقـــد أثر ذلك سلباً في الأمن القومي العربي)، ومن ثم، فإن تخفـــيف حـــدة هـــذا التأثير يقتضي تفعيل دور التجمعات الإقليمية العربية لاسيما جامعـــة الدول العربية، وذلك من خلال إصلاح هياكلها وتعزيز الإرادة السياسية العـــربية فـــي مواجهة كافة التحديات المفروضة على الدول العربية، وكذلك تبني مـــنهج واضح وصياغة مفهوم موحد لفكرة الأمن القومي العربي بعيداً عن النظرة القطرية.

ومن خلال البحث أمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. أن مفهوم الأمن القومي في كل من الفكر الغربي والإسرائيلي، كان مفهوم مـــتطور، ومواكباً لحركة العلاقات الدولية. في حين لم تكن هذه الخاصية قائمة في مفهوم الأمن القومي العربي.

2. لقد طرأت على مفهوم الأمن القومي العربي في ظل النظام العالمي الجديد، العديـــد من التغيرات التي جاءت مناقضة للثوابت التي كان يخضع لها هذا المفهـــوم في السابق، والتي كانت محل اهتمام الدول العربية وتمسكها ولو ظاهـــرياً، وظـــل بـــذلك الأمن القومي العربي محكوما بتبدل الأدوار بين الثوابت التي كانت تمثل جوهره وأساسه، والتغيرات التي أصبحت سبباً في تغير هذا المفهوم بشكل مطلق.

3. إن فكـــرة الـــنظام العالمي الجديد هي فكرة قديمة غير أنها بعثت في ثوب جديد، وكانت حرب الخليج الثانية بمثابة المناسبة الأولى للإعلان عنها، هذا من ناحية نظرية؛ أما من ناحية واقعية فإن هذه الفكرة هي فكرة قائمة وان الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي تتربع قمة هذا النظام .

4. إن سقوط نظام الثنائية القطبية أوحى بدور جديد يمكن أن تلعبه هيئة الأمم المتحدة في توجيه قاطرة العلاقات الدولية؛ غير أنه سرعان ما تبين العكس مـــن خلال سيطرة الولايات المتحدة على دفة الأمور، وتوظيف تلك الهيئة لخدمة أغراضـها، وبذلك تم تفريغها من محتواها، وأصبح بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية إستصدار ما تشاء من قرارات دولية، من ذلك القرارات الصـــادرة في حق العديد من الدول العربية وعلى النحو الذي أضر بالأمن القومي العربي في عمومه.

5. إن النظام العالمي الجديد كشف عن هشاشة جامعة الدول العربية والهيئات الإقليمية العربية (كاتحاد المغرب العربي – مجلس التعاون الخليجي)، إذ عجـــزت تلـــك الـــتجمعات على أن تكون أدوات للدفاع عن الأمن القومي

العربـــي، وعكست ضعف الإرادة السياسية العربية، كما أنها لم تكن قادرة على مواكبة التحديات الدولية الراهنة، ومواجهة التهديدات المحيطة بالأمة العـــربية، وخضـــعت بعـــض التجمعات كمجلس التعاون الخليجي لإرادة راســـمي اســـتراتيجية النظام العالمي الجديد بقبولها للتواجد العسكري على أراضـــيها، وكـــذلك عقد عديد من الاتفاقيات العسكرية مع تلك الدول بغية الحفاظ على أمنها مستقبلاً.

6. لقـــد عملت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد على تنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية وبما يخدم مصالحها. وذلك من خلال طـــرح صـــيغة بديلـــة عن المشاريع العربية الوحدوية (المشروع الشرق أوســـطي بـــبعده السياسي)، هذا المشروع الذي يعد فوق قومي تنتفي فيه الصفة القومية، وتجتمع فيه كافة دول المنطقة العربية منها وغير العربية بمـــا في ذلك إسرائيل، وبذلك يتسنى لها إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية وبالشكل الذي يضمن بقاء إسرائيل كقوة مؤثرة في المنطقة. كذلك فإن من منطلقات هذا النظام السيطرة على مقدرات الأمة العـــربية من خلال تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وطرح العديد من المشاريع الاقتصادية على غرار المشروع المتوسطي، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، بقصد إعاقة أي تنمية عربية مستقلة يمكن أن يكون لها دور في دعم الأمن القومي العربي.

7- إن حالـــة الضـــعف التـــي تعيشها الدول العربية هي حالة مؤقتة ويمكن تجاوزهـــا، وهي تخضع لنظرة أكثر شمولية تجد أساسها في الإرادة الإنسانية القادرة دائماً على تجاوز مثل هذه الحالة، وهذا ينطبق تماماً على الدول العربية التـــي يمكـــنها من خلال هذه الإرادة أن تحقق ذاتها وأمنها القومي من خلال توظيف الإمكانيات التي تزخر بها الأمة العربية، وتسخيرها على نحو أمثل في خدمة هذا المفهوم (الأمن القومي العربي)

8- أن خـــروج الدول العربية من المأزق الذي تعانيه في ظل النظام العالمي الجديـــد يتطلب منها البدء في إعداد خطط شاملة للإصلاح في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية، كخطوة ضرورية في سبيل تحقيق أمنها القومي؛ على أن يكون ذلك الإصلاح مقروناً بتعديل مواثيق الجامعـــة العـــربية وتقـــوية هياكلها ومؤسساتها، بقصد زيادة فاعليتها لمواكبة الـــتطورات الدولـــية والإقليمية؛ على أن يصاحب هذا الإصلاح توحيد الإرادة السياسية العربية.

9- الرجوع للثوابت القديمة للأمن القومي العربي، والتخلص من النظرة القطرية لهـــذا المفهوم، واعتماد استراتيجية قومية واحدة فيما يتصل بحل الصراع العربي الإسرائيلي تنطلق من مركزية الصراع وقومية المعركة.

10- أن تلجـــأ الـــدول العسربية للمـــنظمات الدولية والهيئات ذات الاختصاص ووضـــعها فـــي الصـــورة فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية، والضغط على دولة إسرائيل في هذا الاتجاه.

11- علـــى الدول العربية نبذ فكرة الاعتماد على التواجد العسكري الأجنبي في تحقيق أمنها، والإيمان بحقيقة أن الأمن القومي العربي لا يمكن له الوجود إلا فـــي ظل قيام فكرة الأمن الجماعي العربي، على أن تأخذ الدول العربية في الحســـبان ضرورة التنسيق مع دول الجوار الجغرافي كإيران وتركيا والدول الأفـــريقية، وإقـــناع هذه الدول بوحدة مصادر التهديد لأمنها القومي، وكذلك الأمن القومي العربي.

12- علـــى الـــدول العـــربية أن تؤكد شرعية حركة المقاومة العربية المناهضة لإســـرائيل وأي دول أخـــرى تســـعى للنيل من الأمة العربية بحجة مكافحة الإرهـــاب مـــن خـــلال الدعوة لمؤتمر دولي يحدد مفهوم الإرهاب، وأن يتم استثناء الحركات التحررية وإخراجها عن إطار المفهوم الدولي للإرهاب.

13- أن النظام العالمي الجديد الذي تتطلع اليه دول العالم هو ذلك النظام الذي يراعي مصالح دول العالم على السواء كبيرها وصغيرها، وأن يحترم سيادة تلك الدول. كذلك يجب أن يكون فيه للمنظمات الدولية العالمية لاسيما الأمم المتحدة دور كبير في تحقيق مقتضيات الأمن العالمي، وأن تتعامل مع كافة القضايا التي تتعرض لها على سبيل النزاهة والموضوعية، وعدم تبني سياسة المكاييل المزدوجة، وان يقترن ذلك بالعمل علي إصلاح هياكل المنظمة الدولية وأساليب التصويت فيها بما يبرز جانب العدالة والمساواة بين كافة الدول.

14- أن تعمل الدول العربية على تسخير إمكانياتها الاقتصادية، وتوظيفها بشكل أمثل في خدمة القضايا العربية، والتأثير على سير العلاقات الدولية بما يخدم هذه القضايا، وبما يعكس استقلالية القرار السياسي العربي.

15- على الدول العربية تفعيل المشاريع العربية القديمة كالسوق العربية المشتركة، وذلك لقطع الطريق على كافة الصيغ المطروحة عليها من الخارج، كالمشروع الشرق أوسطي وغيرها، تلك التي لا تخدم سوى الدول التي تقف من ورائها على حساب كيان وأمن الأمة العربية.

إننا ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع، فإننا نرجو أن نكون قد أوفيناه حقه من البحث، وأن يكون بحثنا هذا بمثابة نافذة لعديد من الدراسات اللاحقة في هذا الصدد.

والله ولي التوفيق

قائمة المراجع

أولاً: الكتـــــــب

1. أحمـد شـرف، التطبـيع ومقاومـته (طـرابلس: ملتقى الحوار القومي الديمقراطي، 1996ف).
2. أحمد صدقي الدجاني ، أزمة الخليج و مستقبل الشرق الأوسط رؤية عربية و أمريكية (القاهرة :دار سعاد الباح ،1992ف).
3. أحمـد عبد الحميد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل و بعد حرب الخليج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1992ف).
4. أحمـد عـبدالملك، "دور الإعـلام في دعم الأمن القومي"، الأمن العربي والـتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية (الدار البيضاء: مركز الدراسات العربي- الأوربي، 1996ف).
5. أسامة عبد الرحمن ، المأزق العربي ، هل من خلاص من سبيل ؟ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية أبريل 1999ف).
6. أسـامة عبدالرحمن، عرب الخليج في عصر الردة، (لندن: مطابع رياض الريس للكتب والنشر، 1995ف).
7. ألفت حسن آغا و آخرون ، الأمم المتحدة في خمسين عاماً (القاهرة مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،1996ف).
8. المختار مطيع (سياسة اتحاد المغرب العربي إزاء الأمن القومي العربي و الوحدة العربية) الثقافة و المجتمع في المغرب العربي (الرباط : منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، 1992ف)
9. النفاتـي زراص، اتفاقـيات أوسلو و أحكام القانون الدولي (الإسكندرية : منشأة المعارف بالإسكندرية ، ب ت).
10. أمـين محمـود عطايـا، الأمـن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسـرائيلي (بيروت: المنارة، 1995ف).

11. أمين هويدي، في السياسة والأمن (بيروت: معهد الإنماء العربي،1984ف).

12. باتريك هارمن ، بربارة دبلكور ، اوليفية كروتن ، القانون الدولي و سياسة المكيالين ، تعريب أنور مغيث ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ، 1995ف).

13. باتريسيوفولاسكو، أنمي شاوس، إيلان ديمس ، الأمم المتحدة و الشرعية الجائزة تعريب فؤاد شاهين (سرت : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلان ، 1995ف).

14. بيار سالنجر، أبريك لوران، حرب الخليج، الملف السري (بيروت : منشورات بيدار انترناشولن ،ب ت)

15. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984ف).

16. حسن نافعه ، الأمم المتحدة في نصف قرن ،دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945ف(الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب ، اكتوبر ، 1995ف).

17. حسن معلوم (التسوية في زمن العولمة : التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي) العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي (بيروت : دار أويا ، 2000ف).

18. رجب ابو دبوس و آخرون ، قضايا سياسية (طرابلس :مطبعة الزحف الأخضر،1423م).

19. سليمان الغويل ، الدولة القومية، ط2 (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989ف).

20. سمير خيري، نظرية الأمن القومي (بغداد: دار القادسية، 1983ف)

21. سمير مصطفى الطرابلسي "الأمن القومي العربي والتحديات الراهنة" الأمن القومي العربي إلى أين (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات المجلد الثاني، مارس، 1991ف"

22. شـــفيق عبدالرزاق السمراني، الصراع العربي – الصهيوني (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1999ف).

23. عـــبدالله بالقزيز، الأمن القومي العربي، مصادر التهديد وسبل الحماية (عمان: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1989ف).

24. عـــبد الله بلقزيز، إشكالية الوحدة العربية ط2 (الرباط : أفريقيا الشرق ، 1991ف).

25. عـــبد الله الطاهـــر مسعود ، الأسس الأيديولوجية لبناء الاتحاد السوفيتي الســـابق و عـــوامل انهياره ، دراسة مقارنة في فسلفة السياسة (بنغازي : منشورات قاريونس ، 2001ف)

26. عـــبد الله الاشـــعل ، الاتحـــاد الأفريقـــي و القضايا الأفريقية المعاصرة (القاهـــرة : مطبعة الطوابجـــــي للتجارة و الطباعة و النشر ،2002ف 2003ف).

27. عبدالمنعم المشاط، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي العـــربي (المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث،الرابع، خريف/ شتاء، 1993ف)

28. عبد العزيز حسين الصويغ ، الامن القومي العربي رؤية مستقبلية (القاهرة : اوراق للنشر والابحاث والاعلام ، 1991)

29. عبدالمـــنعم المشاط وآخرون، حرب الخليج الثانـــــية، النتائج والآثـــــار (طـــرابلس: مركـــز دراسات العالم الإسلامي، شتاء ، 1992)

30. عبد الواحد عبد الناصر ، النظام العالمي الجديد(الرباط :مطبعة البيت ، 1996ف).

31. عـــبد الـــواحد الناصر، خصائص الدول في محيط العلاقات الدولية ط 3 (الرباط :منشورات دار حطين للطباعة و النشر و التوزيع ،1995ف).

32. عـــبد السلام صالح عرفه ، التنظيم الدولي (طرابلس :منشورات الجامعة المفتوحة ، ب ت).

33. عبد القادر فهمي ، النظام الاقليمي العربي واحتمالات و مخاطر التحول نحو الشرق اوسطي (عمان :دار الاوائل للنشر ،1999ف).

34. عبد المجيد الصلاحين و آخرون ، العولمة من منظور شرعي (عمان : دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، 2002ف).

35. عبد المهدي الشريدي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آلياته و أهدافه المعلنة و علاقاته بالمنظمات الإقليمية و الدولية(القاهرة :مكتبة مدبولي ، 1995ف).

36. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة ط 2 (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 1997ف).

37. عطا زهره، في الأمن القومي العربي (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1991ف).

38. علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار و التغيير (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية الطير /أبريل) 2000ف).

39. علي بن صميح العربي ، مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر و تحديات المستقبل (القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ، 2003ف).

40. عماد يوسف ، أروي الضياع ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط (القاهرة : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 1996ف).

41. عودة بطرس عودة، الاستسلام في الواقع العربي (عمان: وكالة التوزيع الأردنية، 1996ف).

42. عيسى درويش، العرب وتحديات المستقبل (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير، 2000ف).

43. غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، دراسة في مصادر التهديد الداخلي (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993ف).

44. فليب لوماشان – لميا راضي، إسرائيل فلسطين غداً، تعريب: يوسف ضومط(بيروت: دار الجيل، 1998ف).

45. قصي عدنان عباس ، عملية السلام من مدريد حتى صعود بارك (دمشق : دار الماجد للطباعة و النشر و التوزيع ، الصيف ، 1999ف).

46. لطفي عبد القادر (الجامعة العربية مالها و ما عليها) المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس (القاهرة مكتبة مدبولي ، 1996ف).

47. محمد أحمد علي عدوي ، انعكاسات حرب الخليج الثانية علي سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي(القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1992ف).

48. محمد السعيد أدريس ، النظام الاقليمي للخليج العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، النوار ، فبراير 2000ف)

49. محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2002ف).

50. محمد الاطرش (العرب و العولمة : ما العمل ؟) العرب و العولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998ف).

51. محمد نعمان جلال، مستقبل الأمن العربي (القاهرة: دار المعارف، 1997 ف).

52. محمد نصر مهنا ، مدخل إلى الأمن القومي في عالم متغير (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ، 1996ف).

53. محمد حافظ إسماعيل (علي طريق السلام ، ماذا بعد عاصفة الخليج) رؤيا عالمية لمستقبل الشرق الأوسط (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1992ف).

54. محمد رضا فوده، (تحديات الأمن العربي في منطقة جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج على ضوء المتغيرات الراهنة) تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ط2 (باريس: مركز الدراسات العربي- الأوروبي ، 1993ف).

55. محمود رياض، في مذكرات محمود رياض 1948 – 1978 ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987ف).

56. مجـــذاب بدار عناد، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية انعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط (طرابلس: دار الشط للأعمال الفنية والإخراج (المصحف، 998اف).

57. مـــدحت أيـــوب، حرب الخليج والأمن القومي العربي (القاهرة: دراسات صوت العربي، 993اف).

58. مصـــطفي وحـــيد و آخرون ، قضية لوكربي و النظام الدولي (طرابلس :مركز دراسات العالم الإسلامي ،992اف).

59. مصطفي عبد العزيز موسى ، العرب في مفترق الطرق(القاهرة : مطابع الشروق ، ب ت).

60. مهـا محمد الشوكي ، اشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن (ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان ، 2000ف).

61. ميلود المهدبي، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي ، جدليه الشرعية و المشروعية ، ط2 (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ،1996اف).

62. مصـــطفي عبد الله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1996) .

63. هنري لورانس ، اللعبة الكبرى، ط 2 ، ترجمة عبد الحكيم الارد، رجب أبـــو دبـــوس (بـــنغازي : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، 1993 ف).

64. وردة بـــدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد من د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمي الجديد ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة :994اف).

65. ياســـين سويد ، نحو استراتيجية جادة لعمل عربي موحد (بيروت : دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ، 996اف)

66. يحـــي حلمـــي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية و العالمية (القاهرة : دار النهضة العربية ، 999اف).

ثانيا الدوريات :

1. أحمد صدقي الدجاني (تحديات الشرق أوسطية الجديدة و الوطن العربي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية العدد ، مارس ، 1994ف).
2. أحمد يوسف أحمد (تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 269 ، ناصر 2001ف).
3. أسامة الغزالي حرب (قمة التآلف و التضامن و السلام) مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، العدد 125، يونيو ، 1996ف).
4. أمين هويدي (مستقبل العمل العربي الجماعي ، الجامعة العربية و إرادتنا الجماعية)مجلة المستقبل العربي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد مائة و أربعة و ثلاثون – الطير أبريل 1990ف).
5. بهية الحسن (مفهوم القومية العربية في آداب أمين الريحاني)مجلة الفكر العربي (بيروت : مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية ، العدد السادس و الخمسون ، مارس ، أبريل ، 1989ف).
6. حسن أبو طالب و آخرون ، التقرير الإستراتيجي العربي 2002 –2003 (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، يونيو 2003ف).
7. حسن الحاج علي أحمد (حرب أفغانستان : التحول من الجيوستراتيجيا إلى الجيو ثقافي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 276 ، النوار ، 2002ف).
8. حسن إبراهيم (مراجعة التكامل الاقتصادي في العالم العربي) مجلة الوحدة الاقتصادية (القاهرة : الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد الثامن ، يونيو 1999ف) .

9. زايـــد عبد الله مصباح (اتحاد المغربي العربي : الطموح و الواقع) مجلة المســـتقبل العربـــي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية العدد 236، أكتوبر ، 1998ف).

10. ســـالم المعوش (السوق الشرق أوسطية و العولمه : اتصال واستمرار) مجلة الشاهد (بيروت : مطابع بئر حسن ، العدد ، 172/ 173 ، أي النار، 1999-2000ف).

11. سالم حسين البرناوي (الأمم المتحدة و القضية العربية الفلسطينية) مجلة الثقافة (بنغازي : مطابع الثورة العربية للطباعة و النشر ، العدد الخامس، مايو ، 1997ف).

12. ســـمير طرابلســـي و آخرون، (الأوضاع العربية الراهنة و سبل تجاوز الأزمة) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 1998/8/8/227ف).

13. صـــلاح عيســـي (بكائـــية علي إطلال المشروع القومي) مجلة العربي (الكويت : مطابع الشروق، العدد 458، يناير (كانون الثاني) ، 1997ف).

14. عبد الله عبد الخالق (النظام العالمي الجديد ، الحقائق و الأوهام) مجلة السياســـة الدوليـــة (القاهـــرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، العدد 124، أبريل ، 1996ف).

15. عبد اللطيف الشواف(التغيرات في النظام الدولي و قضية الوحدة)مجلة المســـتقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 133، الربيع 1997ف).

16. عبد الواحد مشعل (القرن الواحد و العشرون، صراع أم حوار ثقافي بين الأمـــم) مجلـــة دراسات (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، العدد العاشر ، خريف ، 2002،1370ف).

17. عبد الرزاق الدر دري (التعاون العسكري العربي لماذا ؟ و كيف) شئون عسكرية (تونس : العدد الثاني ، 1983ف) .

18. عبد الرحمن عبد العال (الدبلوماسية المصرية و قضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة 1981-1998ف) مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام العدد 144/أبريل 2001ف).

19. علي الدين هلال (الأمن العربي و الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر)مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 9 ، أيلول ، 1979ف).

20. علي عوده العقابي (المتغيرات الدولية الجديدة و انعكاساتها علي مجمل العلاقات الدولية) المجلة العلمية (سرت جامعة التحدي ، العدد الرابع ، 2001، 2002ف).

21. عماد جاد (التقارب السوفيتي الأمريكي و الصراعات الإقليمية) مجلة الوحدة (المغرب : المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 69، يونيو ، 1990ف).

22. فؤاد مغربي (السياسة الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية نظرة تحليلية) مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 53، شتاء ،2003ف).

23. كامل عمران (نظام عالمي جديد أم نظام العالم الجديد ؟) مجلة الوحدة (الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 100، كانون الثاني ، 1993ف).

24. محمد السعيد إدريس (دور الأمن و التعاون العسكري في تطور مجلس الأمن الخليجي ككيان إقليمي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 215، أي النار ، يناير ، 1997ف).

25. محمد الأطرش (المشروعان: الأوسطي و المتوسط و الوطن العربي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 210، 1996/8ف).

26. محمد صفي الدين خربوش (نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن في البحـر الأحمر) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 237، الحرث 1998ف) .

27. محمد عبد الشفيع عيسي (كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة من البعد القانوني إلى البعد السياسي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 223/9/1997ف).

28. محمد زكريا إسماعيل (النظام الشرق أوسطي) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 196، يونيو، 1995ف).

29. محمـد الصوفي (البناء الحقوقي للنظام العربي ، عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي) مجلة الوحدة (الرباط : المجلس القومي للثقافة العدد 28. أي النار ، 1987ف).

30. مصـطفي عبد الله خشيم (جامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق) مجلـة العلوم الإنسانية (زليتن : المعهد العالي لتكوين المعلمين بزليتن ، العدد الأول ، كانون الثاني ،يناير ،1989ف).

31. مسـعود ضـاهر (المتغيـرات الدولية ، حرب الخليج و مستقبل الوطن العربـي) مجلة الوحدة (الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 80/79ابريل /مايو ، 1991ف).

32. ممدوح أنيس فتحي (أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة) مجلة السياسة الدولية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، العدد 123، يناير، 1996ف).

33. نايـف علـي عبـيد (دول مجلس التعاون لدول الخليج من التعاون إلى التكامل) مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 194 ، الطير (أبريل)1995ف).

34. نيفـين القـباج (مؤتمر القمة الأفريقي الثانية و العشرين)مجلة السياسة الدولـية (القاهـرة : مركز الدارسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، العدد 148، أبريل .2002ف).

35. هيـــثم الكيلانـــي (الأمن القومي و جامعة الدول العربية) مجلة الوحدة (الرباط : المجلس القومي للثقافة العربية ، العدد 98 ، أي النار 1987ف).
36. ياســـين الحـــاج صـــالح (المشـــروع القومي من تحقيق الهوية إلى تعهد الحرية) مجلة الشاهد (قبرص : شركة الشاهد للنشر المحددة ، العدد الثالث ، الربيع ، 2000ف).
37. ياسين عساف (الحركة القومية العربية . أسباب التعثر و سبل النهوض) مجلة الفكر العربي (بيروت : معهد الإنماء العربي العدد تسعون ، خريف 1997ف).
38. يوســـف مكي " حول اسباب تداعي مسيرة العمل القومي العربي " مجلة المســـتقبل العربي (بيرون : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد193 ، 1995)

ثالثاً: الندوات والمحاضرات

1. رفعـــت ســـيد أحمـــد (الـــوحدة العربية في العصر الحديث ، العوامل و الإشكاليات) ندوه بعنوان الوحدة العربية والصراع العربي الصهـــيوني (بيروت : من الفترة 28الي 31 – 7 – 1993ف).
2. محمـــد خليفة الشيخ (أدوات الضبط الاجتماعي ودورها في ترسيخ الأمن الشعبي المحلي) بحوث مؤتمر الأمن الشعبي المحلي (طرابلس : أكاديمية العلوم الأمنية من الفترة 19 إلى 21 الربيع /2002ف).
3. محمـــد حـــركات (الاقتصاد العربي من خلال معوقاته ، قراءة في التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد) ندوه بعنوان ، المؤامرة الاستعمارية وأثرها على الوطن العربي (طرابلس : جامعة ناصر الأممية عام 1369 و.ر ، 2001ف).
4. عبد الله مسعود الدرسي ، محاضرات في الأمن القومي العربي (سرت : جامعة التحدي ، 2001ف).